

کتابخانه مجلس شورای ملی  
 ۱۰۳۵۱  
 شماره ثبت کتاب  
 ۴۰۷۵۶  
 ۱۷۵۱



کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: شرح تہذیب و تمدن ایران  
 مؤلف: نغمۃ اللہ محمد بنی انجری  
 موضوع:

شماره ثبت کتاب: ۴۰۷۵۶  
 ۱۷۵۱

بازدید شد  
 ۱۳۸۲

بازدید شد  
 ۱۳۸۲

بازدید شد  
 ۱۴۵۹



الحمد لله الذي ارسل رسولنا محمد بن عبد الله وامر بنصب اعلام الهداية وظهر من ظهري لما اوصفوه علي ربه  
 وجبده الذي اواب نفسه لآل عاكلة بكرة واصبنا لاولي اصل بيته الذين ناسوا باثم راوا منا ومن علومه احبنا  
 ومفصلا **وبعد** فانما المذهب الجاني فهدى الله موسى الحسيني الخريز يعقوب لما وفقه الله بين ربه  
 والمؤمن الزمان من الحوادث الاربعة السابعة لشرح خندق الجاهلث الموسوم بفتاوى المرام في شرح احاديث الامامة  
 الكرام سلامهم من الرحمن مفضي عنهم فان صلاحهم لا يلقح بايام اردنا ان نلج في اهلل الحامس سالنا ربه تعالى  
 الا انام على احسن حال وارضى بال وان يتغنى به القائلين ويحجبوا لنا فخر يوم الدين قال الشيخ نور الله  
**كتاب المزار** من كتاب المذهب الذي اقول على ذكره انما **عبد المطلب** اسم شبه الحمد في ذلك لان  
 المطلب شبهه في اخره من دخل كدور وبدر وكان اسم الاولين وسبى شبه الحمد لعلنا قوله كان فيه شرات بعض  
 ابن هاشم اسمره في عيشا اقله منهم الزيد الناس ايام الغلا **ابن عبد مناف** اسمره لعلنا فانا غلب بر لانه  
 علاواته وطاقته النبي بن محمد الكرم والفتح ومعناه على انشائي انزبه في الانبياء لان انشاؤه في الابد  
 في الحديث اصل الله عليه والذ قال ان صلحوا لا انبياء كمن من لا رغبوا في قوله فيه موضع آخره مضيق القول  
 اليه ما احسنه لولا موضع هذه الرواية **وانما** موضعها وهذا الحديث يعقوب بن موسى الكسرى والفتح فانه اخبرهم فيهم  
 مع قولك تنبأ وادوم بهما والاولين كقصة ابن القاسم وروى الصدوق في عيون الاشباه وسندا اقل على  
 الحسن بن فضال عن ابن ابي راسالت ابا الحسن **ع** فقلت له لكن النبي في القاسم فقال لا لانه لا ابن يقال القاسم  
 فقلت قال ابن رسول الله قل ان اهل الصلاة الزيادة فقال نعم املت ان رسول الله قال لا تاويل ابوا هذه الامعة  
 قلت بل قال اما قلت ان رسول الله جاء بالحق الله علي من حيث قلت بل قال اما قلت ان عليا قاسم الجنة والناقل  
 برفا الغنبل ابو القاسم لانه ابو قاسم الجنة والناقل فقلت وعاسف في ذلك فقال ان شققت النبي **ع** قلت شققت  
 الابا على الاولاد وافضل اهل علي **ع** ومن بعده شققت علي عليه السلام شققتهم من لاقه وصية وخليفة وللام من بعده  
 فلذلك قال لا تاويل ابوا هذه الامعة اهل هذا الحديث افصح عن بيان كنية السورة والعنوت ونحو حديث آخر  
 انما علي القاسم لان الله سبحانه وتعالى والاول والآخر ناه عنه ومبغضه وقال لم انا خاتم النبي والزنا واقف على  
 شرفها يوم العتبة واقل يا نار هذي لي وهذا لك وروى عن سبب تظليل هذه الدرجة التي غيبة اية كان عنده  
 اسماءها الواجب ما علمت من المحشرة وقد حصل من قوله **ع** منها ما يحجب النفس عن الذكر وبها شدة المحنة  
 فلما رجعت قال يا شكري بن الحسين في اخذني فدا فاشق الامنة وقد صدق في بارها من درهم كانت عنده من **ع** في  
 فقال يا رسول الله ان الله عز وجل اعطى عليا ان يكون منجيا للجنة والنار بالجنة بالاطلاق والناقل بالانفاق لاسباب

فصل پنجم

[illegible]















التي اعطى عنها حالها فكيف لا يؤمن بتركها مائة الف مرة بعد وفاته وقد كان في طريقه فوالا لا يحسن من مولده  
لنا بالانجيل وقد سمعت قصة الحسن في دفعه بالبيع حيث اوصى بذلك ان جرى الزمان في دفعه عند جده طلبا لقطع  
مواد الشر وما علم الله سبحانه الوقت الذي يندم فيه مواده الفساد عند ظهوره من غير الشر فيظهر على يد شر خاله  
ان يخرج من الرشيد واما الذي يقال له ان الزمان ايضا وجا خبرا ما لك وعقيلي ندحي جلبة الجرش متبنا من لان  
فما من من المنذر كان يجرها يدم من يقوله اذا خرج من يوم يؤسده وقيل كان ثناء من رجا من العرب خالدين افضل  
وعرف من مسعود الاسديان شراب معهما ليل في اجزاء الكلام فغضب وامر بان يجعلوا في ثيابهم ويدفنا في الكوفة  
فاما اصبح سال عنها فاخبر بصدقه فندم وركب حتى وقف عليها واربعين من الزمان وجعل لنفسه كل سنة يوم تم  
ويوم يؤس وكان يصنع سريره ببيتها فاذا كان يوم نومه فاقول من يطعم عليه يعطيه من الاموال واذا كان يوم  
يؤسده فاقول من يطعم عليه يعطيه من الاموال وهي دوسنة من ثمنه التي خرجت من يده فقتل بعزري بعد الزمان وفي  
هذا الذي ارجع قضية الطائي وشرابك نديم التهان بن المنذر وذلك ان الطائي رآه الدهر بهما العزري فخرج  
من بيته فصاد الزمان في يوم يؤسده فاما رآه الطائي فلهذا يقول فقال لحيات الله الملك ان لي صبيته صغارا واهلا  
حياتنا حوت في طلب الرزق فلهذا فاقضيت حق الحظ في هذا اليوم العوس ولين ثبات الحلال في قلبي به اولها التهان  
واخره فان راي الملك ان اوصل اليهم هذا الفوت واوصى بهم اهل الروقة في الحس لئلا يهلكوا صبيته فامرهم وللملك  
واسلم فقتل فصاد الزمان في يوم يؤسده فاما راي الملك ان لي صبيته صغارا واهلا فخرج فقتلته وكان  
شرابك بن عدي بن شرابك نديم التهان بن منعه فالتفت الطائي لشرابك فقال صفي وانا ارجع بيدك التهان  
فقال شرابك اناسنا منصرف الطائي سرعا وصار التهان يعقل لشرابك جاء وقتك فقتل فقتل فقال  
شرابك ليس للملك على سبيل حتى ياق لمسا فالتفت السلا قال التهان لشرابك ناهب لقتل فقال شرابك  
هذا شخص قد لاخ مقيلا وارحون يكون الطائي والافكر لم يمتثل قبيلهم كذالك واذا الطائي قد اشتد في عدوه  
سرعا حتى وصل فقتل فقتل التهان بن منعه فالتفت الطائي لشرابك فقال صفي وانا ارجع بيدك التهان  
فاطر التهان ثم رفع راسه فقال ما رايته احب منك اذ انت يا طائي فها تكت لاحد في الوفاستقاما فيقوم فيه  
ولا تترك مني وما انت يا شرابك فها تكت لكوني مناجدة يدك بها الكرم فلا كون اننا الامم الثلاثة الاول والحق  
قد رعت يوم يؤس من الناس ونفقت فادق كونا لو فاما الطائي وكوم شرابك فقال التهان لمحكك على  
الوفا وبني اعلان فقتل فقال دعي من لاني فاما لا اكون له فاحسن اليه التهان ووصلت بها افناء واما التهان  
فمواسم للبر الذي كان يقرب الفز من وره وسعه الى ان موجوده وفي الحديث من الصادق في ذلك الجور  
كان اسمهم في فلما مضى ماؤه وبنيته ارجعه فالتفت فقتل فقتل الاسما الى الجحيم **باب**  
فقتل زيارته عليهم سعد صديق والتان مجهول والتان صديق والتان مجهول وكذلك الخافس واما  
السادس فخرج فقتلته ولرغواب اعلمهم معناه انهم لم يترك شرابك في ثياب اعماله في يومه واذا كان شرابك فقتلته

الظاهر في طريقه الاولى يكون شرابك العليم في حسنة اهل اوج فيه ان يسير في جهادهم والدين وتمتد  
قواعد الاسلام فهو الاسلام بقاء دين الاسلام على وجوده والصور والاعصار وكل من وجد بعده الى يوم القيمة من  
الامة ومنهم من قد علموا من غير ما في يد من ذلك الاسلام الذي استمد من الفسار في مناجاة استاذك في الاعمال  
بالاستحقاق والافرا كان الاصل له وهذا هو المعنى الذي قاله العلماء الجمهور في الحديث المتواتر من قوله لغيره على  
بن ابي طالب ثم لم يزل من عبدود الناصري افضل من عبادة الثقلين الى يوم القيمة فلهذا روي عن محمد بن عباد  
الحق والاصل الى يوم القيمة وهو رواية اخرى تعادل عبادة الثقلين الى يوم القيمة فهو باق الاسلام فلهذا روي  
كان محصورا بين طرفي المدينة فاول ما يقابل من عبدود في تلك الواقعة فحرب قواعد الاسلام وفرضت عليهم في الطرف  
البلدان وضاع الدين فقتل لغيره كانت سببا لبقاء دين الاسلام وحفظه الى يوم القيمة ولا ريب ان من هذا  
شأن يكون له الحظ الوافر من اعمال الصالحين في يوم القيمة واما المعنى الذي قاله العلماء في هذا الحديث فهو ان  
عبدود كان ما مضى الملل التي اعتد بها في زمان العرب وما بارز له لغيره ولما طلب مبارزات المسلمين  
كثروا كثرهم من مبارز حتى ظفروا بالكسار في مسكر الاسلام والمبارزات اليها لم يبق من هم حمانه السن ونضاروا  
فما ولا طولا ويكن بين عبدود من امير المؤمنين ثم مضى على راسه بالسيف فقال امير المؤمنين في فقتل لغيره الجبال  
كلها الفتى على راسه فلما اسكنه التوبة منه صعد من راسه وجلس على صدره طويلا حتى خرج المسلمون وقالوا يا  
رسول الله قل لعلني ابي طالب في حبل على هذا الكافر لئلا ينقلب منه فقال دعوه وشانه فلما قطع راسه فقتل  
الملاك والانس بالتكبير فقال رسول الله لم تجلس على صدره طويلا فقال في هذا صديق وشقيق فقتل  
عليه وفتل ان اهل طريقه لا جلا داخل من فقتل ساعة على صدره حتى يكن نال من الغضب واعتد  
في قتله لثوبه الدين واعادة الا لاله الله ولا ريب ان لو كان القاتل لغيره لم يمت من فوقع في خاطره الغر العجب  
بقتله وانتشار الذكر في مشارق الارض ومزارها وشمل هذا العمل العظيم اذا عجزوا عن وجده الله سبحانه كان افضل  
من كل عمل وهذا المعنى ان كدام حق والفضل ما شهدت به الاعاذه ورتبا ايد المعنى الاول قوله صفا لما روي في  
بر الاسلام كذا في الكفر لانه الاسلام كذا من مبارزة من قتل ذلك الدين ولكن مبارزة من مغايرة المسلمين  
وعلى قدر ما لهم فضلا في يوم القيامة يكون هذا هو الوجه في ما روي من قوله ثم استعانة الفضل ما قامهم وذلك ان اعمالهم  
ازيد من اعمالهم لانه لا يدرى الا في نفسه في جهاد الكافرين الاعاذه الذين كمن سعى الكلام في وجه  
الجمع بين هذا الحديث وبين ما روي من قوله ثم استعانة الفضل ما قامهم لانه لا يدرى الا في نفسه في جهاد الكافرين الاعاذه الذين كمن سعى الكلام في وجه  
سواء سواء فانه لهم مشركون في الفضل ما قامهم في الخلفات سواء اصل العبادات ان يكون المساءة واجبة الى  
الفضل الموهوب والفضائل لا الفضل الكسبي كالعباد والكاملات التي علمهم سبحانه والاعمال وسواها ليس  
لهم فضل في تحصيله والثاني كالعبادات وبنيته الاعمال المنوطة بالادان فان جميع ما شاكنا كتب الله له وهذا الذي لا يشك  
يكره الى المشركين من غير ان يلقب مع اتبعه في المساءة فما شئت في اعظم وافضل الاعمال انما هو هذا ان الحق شر لغيره



لا بد من قول كان الشرح لما على يد توفيق كجعة لانه كما هو من اصل الكوفة كتب هذا الحديث بأداء الذهب بحوزة ان يكون  
المراد منه الحنفية فيدلح على سبيل كذا يزد مثل هذا الحيز من الاضياء والنادرة بأداء الذهب او كذا خبر من اخبارهم كقول  
حكم كذلك ويجوز حمل على الجواز كما قيل فالمراد منه لا يفتأ بشاء حفظا وزواجر وظلالا وعبر من قوله بحولنا  
صنيف وانما لشمول قوله وتكرره في بعض احوال العادة القصورية والعنصرية وقوله تكاثرا اعان سليمان انه ربما ايد الاوان شانه  
من الناس مثله الذين قتلوا والملا والاداء في الناس واراد لهم عظام آدم ودين نوح الذي ورد في كثير من الاخبار  
ان كثير من الانبياء مواضع قبورهم مع امير المؤمنين ثم كاد من نوح وهو وصاليه وبرهيم الا انهم من نوح ثم كاد  
القصاص في قوله هو الذي ما بين صدر نوح ومفرق راسه ما بل العنبة فاستخرجنا قوله عظام آدم وهذا وروى  
من ان موسى احمى عظام يوسف بعد ما خرج من مصر فانيان طاهر لما ورد في الاخبار من قوله ثم ما من جنة الا ان  
يخرج في الارض اكثر من ثلاثة ايام حتى يرفع روحه وعظم الى السماء وانما في مواضع آثارهم ويعلقونهم من بعد ائسلام  
وليس هو من مواضع آثارهم من قريب وراجح بعض الاقوال بان هذه الكمية مخصوصة بذلك واخرى بان  
يحتل الله تعالى في عظام يوسف وآدم ثم من السماء الى الارض بعد رفعها لمصلحة في هذا الاثر ان وبعض ارباب الحديث  
جعلوا الايمان المرفوعة ابدانهم الفلوز ذلك لعدم تعلقت بهذه الاجساد العنصرية فكانهم وهم في الدنيا قد تغفوا  
بجزا عنها فغفلوا عما بعده فابطلناهم لم نلست ان تلك الاجساد والطينية المشائية وانما العنصرية فكانها ابدان الايمان  
اقول لا يخفى ما فيه من الجهد وذلك لان الاجساد المشائية واشغالها في خصوصهم عليهم من الطين امة وذلك  
ان الجسد هو طين رسيته في ارض اقسام ومباني حتى يكون قطعة من بعد ايوام الطين بحوزة ان يكون المراد بعد  
الزمان كما قيل ولا يخفى ان مثل هذه التقديرات آثارها في جانب التفتيز وملاحظة من عوام الشيعة وجهاتهم والاكابر  
المؤمنين ثم افضل من كل الانبياء وانما محذرة فهو نفسه الامارة التي افضل كالا لمر المؤمنين ثم انما عبد من عباده  
محذرة وقوله ومحمد خاتم النبيين راجح الى ما قلناه من الاقوال بانها كما يدل عليه آية المبالغة وقوله عز وعظام آدم ثم  
وبين مفرح آه لعل وجه المغايرة في التعبير والتقديم في الحديث من تغلظ عظامه الى القبح وانما من فقد من يد هذا  
ليجادون شاورنا طاهره اشار على ما ورد في صحيح الاخبار من انه لما فرغ الله سبحانه في بناء عالمهم على علم عالم امر  
شجرة طوبى حتى اثمرت فشاها على اهل الجنة انواع الشجر والخل والحب واليا قوت والجوهر وما لا يحصى رات والخلوة  
وحفظوه وهم يتناولون فيها منهم وان من الشجر والخل والحب وكوا عنب باهم كل واحد من شجرة طوبى طينته  
منها فلان المذهب عتيق من الشجر بعد ذلك اليوم اعني يوم القيامة وهو قول ذي النجاة وسادس او خاص عشر  
شهر رجب على خلاف الاخبار والجمع بينهما بان العقد في رجب والخل في ذي الحجة واما ما كان في الاحاديث اشار  
اليهم في كسفرة كاشف الكوب بحوزة ان يراد به الكشف القاصي لا ينسب منه شئ فيكون اشارة الى ظهور دولتهم  
على الله والنجون ان يكون اشارة الى سبق في قوله ان الكون في لا يراد بها جبار ويجوز ان يقصد الله تعالى  
باب راية عليهم احدث من محمد بن قول الله عز وجل انهم اي عوكلات الاء والارواح والواحيات

والوحيات

والوحيات ومنه لا يتم التسوية وهو ما نوجب التسوية ويجوز ان رادة جميع الاحكام لوجوب تسليمها عليه ثم الخاتم من اقب  
اي من الملل والشرايع والقائم لما استقبل من زمانه الى يوم القيمة لا بد من العلوم والادب ان خيله والمعين  
اي الشاهد يوم القيمة على احواله وعلى تليغ الانبياء الى ايامهم كما قال عز شانه وجنابك على صفة شبيهة ودان  
الذين بعدك وتفضل غضا تلك الذين كانوا في اللغة القاضيه والحاكم والسائين والجازي وكلها تناسب هذا  
المقام فاذن فاسم من الاسلام بين العباد بكلمة الفاصل بين الحق والباطل وفي عرصة القضاة هو الجازي  
على احواله كما تقدم من قوله عند منتهى بين الجنة والنار باننا هذا بل وهذا لك باصفوة الله مثلثة الصدا ولم  
يكره ابن الاثير سوى الكسر وصاحب المقام والقابض المستقيم صاحب مقام الشفاعة والطريق المستقيم وصراط  
الافق لما روى من انه يجوز الصراط الامن بعد رة من علي بن ابي طالب فذا كنت الصلوة يعني بها الصلوة  
اللازمة يجزى برقم وتقدس كما قال لولا انما عبد الله والملازم منها الصلوة التي كان يصليها وكان الجراحون  
يجزونها اتصال من بدنه وما يجزى به وصنيت للذي كنت عليه شاهدا وشهيدا ومثوقا القدم في الدنيا  
بمعزة كما قيل يعني انك صنيت في طريق الحق الذي كنت عليه حال كونك شاهدا على الامة بها خلتا على الامم  
السابقة ونبيا بها ومثوقا في سبيل الله ومثوقا ليدل الله سبحانه بها فكل به ويجوز ان  
يكون القدم للتبجيل مخلوق بقوله شاهد وبعده اياه شاهدا لاجل الذي كنت عليه وشهيدا لاجل ايمانك انك على  
احياء سنن النبوة وبجاء اهلها وفلوه لاجل هذا وبقي هذا المعنى ما وقع في الغيبة وجميع المراتب من ايام  
قوله ومثوقا وذلك وخذلت الناس من ايمانك وشيظهم عنه فان مثل هذا خذلان للناس من متابعيه  
الحق وبش الورود والموود الورد بالكسر الماء الذي يرد عليه والمخصوص بالقدم شاهدا وفيه ويشل المكان المورود  
وردهم اي مكان ورودهم لانه اسفل طبقات النار واهلهم حرارة ميتا لصلو النعم وسواء والقائه والنار والاعراف  
كاصلاء ولعن الجبابرة والطواغيت المحبت بالكسر الصنم والكاهن والساحر ومن ابن عتار امة علم الشيطان  
والطواغيت فكل من يقع العين من الطغيان وهو يتجاوز الحد ويطلق على الكاهن والشيطان والصنم وعلى  
كل رئيس في الضلالة وعلل المراد بالجبابرة هنا كما ورد في كثير من الاخبار والاولى ورؤساء كاد المراد من  
الطواغيت الثائين ومن تقصير له والقرائة عثمان وقرائه والكلث والذين صفتان كغريش ويجوز ان  
يراد بها هنا ايضا فان اهل البصرة عبيد وائمة المؤمنين من الجبل في اهلها من حق مثل منهم لاجل ما شتر عشر  
الف رجل وانما المراد من الجبوت والطاغوت هما الاول والثاني اعيان من باب التخصيص بعد التعميم قال على ريت  
عبيد لا يرد على عرج دعاه صني زارش والعدد من اسمها الى ذلك انما راية النبوة والان ما يحصل من  
الذلة على اهل الرواية صريحا لا يحصل من اسمها ولا يهايم صون الناس عن اسمها فغيره واغانة وهم في سلك  
الميلس الساكت المختير وذلك الجهم وكان النار من اهلها لسان صدقنا وذكرنا وديا او ذكرنا جميعا او  
انهم يذكرون في ذكرنا شانهم ومشاهدتهم لعل يذكرون بحضورهم عندهم والثنائي بمعنى ما كان يتوهم على شريعة



الحق مطلق يقول الخلف يعني تخلفك على الظاهر الحق وتكفر به بما لا تراه على حركة الحق. محقق يعقوب حنيف  
والثاني رجل فرائض اول معلوم يعين به بعد موت النبي واحد اي طلب وجرا الله ونوايه فانها كانت  
انما قيل بنو محمد خير الله احبهم لانهم في ان يبعده الله وان يحسبوا في عهده من جملة اعمال الثواب مستبصر  
اي جبراً او طبعاً لا يراه في البصر ولا يشعرون الا لمن ارتضى لعل الاستشهاد بهذه الآية اشارة الى العلة والياء  
على طلب الشفاعة يعني ان شفاعة لو كانت عامة ومصلحة لكل مدعى لما احتجنا الى طلبها منك كنهها عنه من  
ارتضاء الله وحمله لا يقبل الشفاعة منه واحد اي صاحب العصا والميم ورد في جميع الاخبار ان امير المؤمنين ثم اوافج  
في هذا الموضع على ان يكون في يده عصا موسى التي طلبها من شعيب لما شرع في بائنه وسأله الى مصر ومن مصر الى  
تول بها جبريل ثم على انهم هم الى الآن خصال سورة كشيدها بهم نزلت يعز بها الحيا في شفيها العيون والانهار  
ويكون بعد الميم في يده يسم به وجوه الخلاق فيشفق فيها هذا مؤيد وهذا كاذب فلا يفرح ومنافق الا يعرف  
بعميد وغيره كلمة التقوى اشارة الى قوله عز شانه واقرهم كلمة التقوى قال المفسرون انها كلمة الشهادة و  
كونه تلك الكلمة اكمالاً من قبلها ومظهرها لانه صيغة قامت هذه الكلمة ودخلت الشارة هذا الذي ملوفا  
او كماله بقوله لا يظلم عظم شرفها واكمل جزاها اذ قول لا اله الا الله محمد رسول الله لا ينع في آلهما بدونه قول على قوله  
واذا لا تملك بقوله لا يظلم عظم شرفها واكمل جزاها اذ قول لا اله الا الله محمد رسول الله لا ينع في آلهما بدونه قول على قوله  
نقض فلنا المعبود عز وجل ونعني التوحيد وما احسن قول ابن عباس هناك ذلك من الاثنان في قوله لا تخفوا والحين  
اشيان وانت اتخذت اكثر منهنما لنفسك وهو ان صاحب السموة ومن قطع في افواهه ونواصيه وهبنا اليها  
لطيفة وتحياتك على بنو وعشيانها كتابنا المتي بالاف والتمانية في معرفة النشاة الاثنان مدحوا في الجمل  
**باب** دواعي امر المؤمنين على السلام اي بالقاسم محمول وكذا لك الاثنان واذا اثنان فتصنيف والجميع محمول  
كذلك الخامس والسادس قوله انهم الامة كذا وكذا كناية مرنا وصاؤهم يعني الظاهر من المحصونين ويحذر ذلك  
والقيام من بعده اي ولا يفرق في مطلقا اذ اذا سلمنا الى غير الجاهل ونحوه ويجوز ان يكون اشارة الى ما ورد في بعض  
الاخبار من ان الحسين ثم ولا غير صلوات الله عليهم في الدنيا بعد شهادة صاحب الزمان ثم ولا اخبار في هذا  
الباب ستاد حجة فان في كثير منها ان القيامة يقوم بعد موت المهدي ثم باربعين يوماً وتلك الاربعين ايام  
هرج ومرج لا يقبل فيها قوة لمن ناب وفي بعضها ان امير المؤمنين ثم والحسين وباقي الامة صلوات الله وسلامه عليهم  
لا ومنت يقولون بالامر بعد المهدي ثم وعل هذه الاخبار ارجح في العمل لاسيما ما من قول الجمهور وفكره تلك  
الاحاديث محمولة على التخييل وقد ذكرها احاديثنا رضوان الله عليهم ثوابات كثيرة جميعها يابن ملوك الاخبار  
المستأجرة حرموها في رسايل الرجعة من اوردناها فطلبها من هناك ومن قوله الصلوة فيها آية ظاهرة في هذا  
الفضل حاصل وان وقت الصلوة خارج المساجد وحيث انما يتبع في الاخبار تخصيص هذا الثواب بالمساجد  
يجوز حمل اطلاق مثل هذا الخبر في مافي معناه على ذلك المقتضى وان مقتضى الروعة من رايان الجنة كنهان

يكون هذه

يكون اشارة الى ما ورد في الاخبار من ان دواعي السلام وهو حجة الدنيا بغيرها كونه وكذلك محمل الخلاف في يوم القيمة  
ومحور ان يكون كاشف اشارة الى امر المؤمنين والحسين ثم فانه الاول في الميمنة والثاني في الخوض محمول  
جميع والتسبب الباقية حاصل قوله واخذ بيده هذا الحديث يتر في اصطلاح علماء الدراية بالسلس وهو انما يبع  
في حال الاستدلال على حجة كالتشبيك بالاصناف والقيام بالاروايه ولا تكله حالها والعبد باليد في حديث تقدم  
الصلوة على الاثني عشر وهذا السلس يقرب الجنبان ويجوز ان يكون ذلك من الصفات قوله على غير الجوف الشفيل الثانية  
والجوف المكان الذي لا باخذه السبل ويشبهه الجوف كما لا رفاعه وانما لا تعرف غير الجوف انما يبع  
اقامكم قصص اي اسفني وهو اقول طور سليمان يجوز ان يكون اشارة الى اداء الصدوق ركنه الى صفو  
من نزل عن الصادق في قال ساروا ناعرف في القاصية حتى اشر على النبي فقال هذا هو الجبل الذي اعتصم  
ابن حنبل في فقال ساروا الى جبل يعصم من الماء فادخل الله تعالى اليه يعصم من الماء فادخل الله تعالى اليه  
يقطع الى التمام الحديث موضع راس الحسين ويجوز ان يكون موضع دفن الراس ويجوز ان يكون اشارة الى الجبا  
في الرواية من ان المخرج من بين الشام الى الكوفة قال ابن زبدا لعمري انما خرجوا من الكوفة الى الشام من اهلها فاجتمعوا  
الى ظهر الكوفة والآن لموضع معروف بين الكوفة والمشهد العلوي في جبل في الشام واصلنا فيه فغنى عنها  
هذه الاخبار وما في معناها والى ان موضع دفن الراس عند قبر امير المؤمنين ثم وروى السيد رضي الدين على بن  
طاووس في كتاب الملووف على اهل الطور وقبره ان راس الحسين قد اعيد فدفن مع بدنه بكرة بلا وذكوان على العصاة  
على ذلك ولا مانع في هذا ومنه على ضعف وكذلك الثاني والثالث قوله اشركوا لا يجل الاشر البطر وقيل شدة  
البطر البطر حركة التشاوط وقلة احتفال التبعة والعلين بها ولا في انما لعلنا على احداث ورد في الحديث ان  
من اعظم الحسرات يوم القيمة ان يرى الانسان اماله في ميزان خيره وذلك بان يكون له عند ظلامه واحداً بوزنه  
وقاؤه من حسانه ويوضع في ميزان خيره ويجوز ان يكون اشارة الى طوره في تقرير قوله ثم وقد منا الى اهلها  
من عمل فاعلمنا هبة مشور ان انما من الخلاق يقعون في عرصات القيمة خالين من العلم بقا لهم هذا الحكم  
قد قبل اليك فينقلون اليه زوجين به سرورين بقدر وسر وهو كالجبال عظلة وكالتشاب العظيمة باحسانا فاذا فرغوا من  
ارسل الله سبحانه عليه وايضا حاصفة نزع في الهواة هبة مشور فاعلم ان ذلك حصراتهم وبقا لهم هذا جازا كما كنتم  
تعملون رتبة واحدة فظنوا العمل لله سبحانه ونعتياكم عزه او يكون اشارة الى ما روي ان من اعظم حسرات القباة ان  
يسير الانسان في دنياه فيحسب المال ويجعل لاجله مظالم الشاقي ثم لم ينفذ فيها امره وياقن من بعده وادته ويضعه  
مواضع الخير والصلاح فياي يوم القيمة ويرى ثواب ذلك المال في ميزان خيره فتند ذلك تغلم حسرة وندامته  
والاول ان يكون في هذه الفقرة اشارة الى هذا كله بدل سبنا احسانات اشارة الى اداء عهد من مسلم في التجميع  
في تفسير قوله الامن ناب وامر وعمل لاسيما ما في ذلك سبنا احسانات اشارة الى اداء عهد من مسلم في التجميع  
يوم القيمة لبقا لارضا على صغار ذرية ونحوه كبراهينها يقال له علمت يوم كذا وكذا وكذا وكذا وهو مقتضى







هذا هو قول امير المؤمنين ثم وجه فلا يقل هذا الحديث في فضائل زيارة امير المؤمنين ثم خصت في قوله  
اي ازيلت عنه كما يزال الروح عن الثوب في غسله لان الثوب او ساج القلب وسوداؤه كاساخ الثوب عارفا  
بحقيقة بانه امام مقرر من الطاعة من جملة اثني عشر اماما في خروج هذا القيد سائر في الشبهة في الامامية محمد بن جعفر  
كذلك الثاني والثالث والرابع فضعيفان والخامس موثق والسادس ضعيف قوله قد روى رسول الله  
من اقر بالليل على وجهه بزيارة محمد والحمل على اقراء استخفا فاختلاف الحديث بانه هو الذي يافق له ويقل  
سوان عليه وقوله السند الثاني على محمد بن رباح بالآلة والخطا فاختلاف الحديث بانه هو الذي يافق له ويقل  
الاشتباه للعلامة المحلى في ضبط الفرائض اي حرمها ونهى ما حكيناها من ان الاثر من ان الفرائض كانت في زمن  
من مثله وهو المعنى من كتب التبر والتواضع وما نقلت بعض الكتب من انهم سددوا الماء عليه حتى اضطر الى  
حفر الآبار فالتظاهر بغيره عن منعهم له ولعسكره من المشرقة واتوا الفرائض بعد سدها في تلك الايام العظيمة  
او سدها التبر المحلى بالعلم الذي كان يجري من الفرائض وبما قلناه وقع التصريح ايضا في كثير من الكتب التي صنعت  
في بيان تلك الواقعة كما روى عن علي بن الحسين ثم لما رجع من الشام مع حرمه تركه ببلاد فوجد كاد ذلك التبر طربا  
فقال له سكت كاد عن ابي عبد الله ثم وجزى بعده فقار كاد وعينت معاملة الى يومنا هذا ولا يجرى عاؤه  
حتى يظهر المهدى ثم يخرج الحسين ثم لا ينفك من فائده ومن استل الظاهر على سيدنا لاخذنا هجرة اي هاجرونا  
البراءة وجعلناه دابة هجرة لا ترقب من صلبنا كرم وطا نكم واما الجيد فربما يصير عليه بعده من زارعه  
وتسببه واثاره ومناد له ولعل هذا هو العارف بين القريب والبعيد فاعرف عند الحسين ثم اي اخضر  
يوم عرفته محمد بن جعفر والثاني مجهول ولكن لان الثالث والرابع والخامس والسادس والسابع والثالث  
من الضعاف اعلمنا اجبتا ذكر مقاصد هذا السيد الفاضل الامير نور الله التتبع في كتابه الموم  
بصاحب التواضع وقد اذكره صاحب نوافذ الروافض وكان ذلك الشقي من اولاد بنت السيد شريف  
المشهور والمؤمن بشيخه في ولايته ان لم يد ذلك الرجل الامثل هذا الولد وهذه عبارة قال صاحب النوافذ  
ومن ههنا ان الرافضة ان شتمهم ابو جعفر الطوسي ذكر في كتاب المصباح وغيره ان زيارة الحسين ثم تعادل  
ثواب مائة الف نعم وانها افضل من مائة الف حجة وعادة الف مرة وانه الف مرة كانت مع رسول الله  
وبنه ذلك فان كان الامر كذلك لا يخرج ولا يفتقر ولا يفتقر ولا لا الا في حق وهذا ايضا دليل على ان الروافض اشهد  
حجته من سائر الفرق الباطلة لانهم يتكلمون في ذلك ومع ذلك يجتهدون في جعله مستمرا في ذكره لانهم يقولون انما  
خلفاء ائمة وصعدوا واستر باقا ونحوه ومن ههنا هشام الاحول وابن الزنادي واثارها في وضع ذلك الحديث  
لتقليل نسبة الناس الى الحج والفرار الذين هاجروا من الامكان المحنة الاسلامية ويحرم الناس على عاؤه الا هاجروا  
الكفر اقول هذا الفصل كيشف من فضله وعلاوة اهل البيت ثم يوضح عن ستره وروى عن الصادق ثم ان قال  
لا يجتمع تحت اولادنا اولاد جعفر ولا رتب على العارف لجال ومقاراة جامع مجمع اقسام هذه المصنفات الملائمة

انوار الله

الكل واقتدر استرخا بذلك عن استغفار السادة في شأنه فلا توفت في سلب سينا وتبلى عيانه فلعنه الله عليه  
على اضراره واعوانه ولستم بامتيان شان بعض قولنا شعرا اذا العلوي تابع ناصبيا بمد صبه فاصوم امير  
وكان الكلب خيرا منه طبعا لان الكلب طبع ابيه فيه ثم اقول ان زيارته كثرة ثواب زيارة الحسين ثم يستلزم عدم  
الاشتغال الى الحج والعمرة والحج والعمرة الواجبة بطلان ظاهر وان اودته فينبذ لم عدم الاشتغال الى المسحاة من تلك  
الامور فليس كذلك واي خلل يخلو من ذلك في قواعد الاسلام واي حرفة تنجر على اصحابنا الاعلام وانما الا  
من لم يفرهم المفسد والممار وكيتسب الحية انعكاس ما فعل من التثمة والملازم انهم اقول كون ثواب زيارة الحسين  
افضل من ثواب الحج والعمرة المسحاة ما افاضت به الاجابة عن الائمة الاطهار صلوات الله عليهم ولعل الوجه  
كما قال بعض المحققين ان في زيارة محمد اذ دخل السرور على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعلى اخيه وآله  
عليهم وسلم وشيعتهم وهذا من اعظم الطاعات واما الحج فانه وان اشتمل على اتفاق المال واتاب المبدن الا ان المقصد  
مداواة العباد على ذلك الوجه وليس فيه من ادخال السرور على المخصوصين ثم مثله في زيارة عليكم السلام  
في ان افضل الاما الى من هذا والسنة الحاصلة من الحج ان يذهب منها في الزيارة فالتبا في الوجهة التوفيق بينهما فقلت  
يجوز ان يكون الوجهة انما في الحج لثواب كات ان زيارته لثواب الحج والشفقة في الحج عليه ثواب آخر ان الشفقة في الزيارة  
عليها ثواب آخر يكون ثواب الزيارة افضل من ثواب الحج والعمرة مما ذكره الاخبار ولما الثواب على المشقة في الحج  
فيها فاعلم ان الشافعية وافقوا بها فيكون الحج افضل من الزيارة بالعارض والزيارة افضل منه بالذات او يقول  
انه يجوز ان يكون الثواب الاستغفار في الحج افضل منه بالزيارة والثواب التفضل بان يارة ان يذهب الحج كقوله  
الشهيد طاب ثراه في مسائل مقارنته لهذا الباب سبعون الف ملك هم الملائكة الذين نزولوا لخدمته وجده قد  
اشتمت عليه ولم يشرعوا في الدعاء بهم مع المهدى في الاخذ بآراء عليهم وقد خبرنا انهم نزولوا عليه قبل  
الاستهادة وخبروه من التفرقة فاختار لقاء الله سبحانه على الحيوة في الدنيا ابو القاسم مرسل والثاني والثالث مجهولان  
والرابع والخامس والسادس والسابع من الضعاف والثامن مجهول والتاسع ضعيف قوله اذا كان ليلة النصف  
من شعبان ورد في الاخبار انها ليلة القدر لا اله الا الله لان قوله المهدى ثم يها وروى السيد بن طاووس في الاشبال  
عن الصادق ثم انه قوله الناس ما في زيارة محمد شجيا من الثواب لقامت ذكره رجال على كسب نال  
السيد مناه واصحاب على الضعف من جهة ترك التفتيق في تلك الزيارة رغبة الثواب فلا يبالون في الضل والعلب  
ولا يظهرون سناهم انهم بعد مواالرجل لما سألوا على اجل الخشب وسعوا الى تلك الزيارة وهذا بيان مشهور في  
العرف كرويتنا فانما المأمور بالكرامة في حق هذه الآسادة الملائكة ابو القاسم ضعيف والثاني صحيح والثالث  
مجهول قوله في هذا الفصل كيشف من فضله وعلاوة اهل البيت ثم يوضح عن ستره وروى عن الصادق ثم ان قال  
قال الرافضة والثالثة احد عشر من كرامة منها ركعتان بعد العتمة السابعة ان ركعة والرافضة منها سبعة عشر ركعة







الثالث ضعيف والاربع والخامس مجهولان والسادس صحيح والسابع مجهول قوله ما يلزم ثم كسبهم التبرج وطرح آية  
كسب الوجبة صحتها بعد ما قد اقر بين واختلافهم في الوقت الواحد فالتبرج ان يكون مبتدأ على تقدير الواجب  
المشايخ القويانية لهم عليهم السلام فان نفس كل واحد منهما لا يوافقا فيهما كسبهما تدبر ابدان كثيرة ويمثل هذا ما ارجع  
المحدثين بياويل ما هو من ان اهل المؤمنين عتسا شاربين من القضاية ليلة واحدة في ساعة واحدة  
على ان يقول ان مثل هذا الشئ فلا يجب علينا الا التقدير به دون الكشف عن الوجبة وهو غير متحقق  
فان حقايق المجرىات محجوب عن العقول ومن ثم وقع الخلاف بين علماء الاسلام في خبر ايمان القرآن يقول في  
نفس الزبارة قال بعض المحدثين مجهولان بل اورد به الفصل في زيادة الكسبة والطوائف بها الا ان يكون كسبه  
فهم المردود ما نقله من اخبار المجرىة في الكتاب الذي اخرج هذا الحديث من اقول انفسه ان الزبارة فيمثل  
العشائين فخصه الله تعالى من غير حاجة الى التعيين **باب** زيادة قوله عليهم السلام عن بعض ضعيف  
قوله فتبيل الله الاضافه بمعنى من اي من الله سبحانه لفظ الاختصاص به لا تارادته وان تارادته معناه انما سبحانه  
هو صاحب تارادته والمطالب به وادركه فلا تارادته انفسه فالتبرج هو تارادته الموقوفة والارض التي  
بكره الواو وفيها ووردة القدر تارادته بمعنى التوراد وحسب معنى الجناية التي يجنبها الرجل على الرجل من قبل حميد  
والموقوفة التي تملكه قتل فله ربه وملكه بدمه او من ومن محققه اذا انقصه فعله الا في معناه انما تارادته  
لا نظيره وواحدة الذي لا يقرين له الموقوفة من قتل من اهل بيته وعلى اثبات معناه ان قتل الجناية التي يجنبها الانسان  
على الله سبحانه وقوله في السموات والارض مجهول فلهذا انا بالوورد وماك سكن في الخلق وورد في الاخبار  
ان اول خلقه من دم التبرج في جوفه من الجن والاعين واقتضت لفظ العرش في كثير من كتب المراجع الخلية  
الخلق قال المروي معناه ان بكاء ما فوق العرش وما تحته والافلاح طلال وهو ما عطا وسر له من فوق فاخله  
العرش على العرش من الملائكة الذين هم كالظلال له وظلال الخلق في السموات ومن ذبته كالتلال لهم وقال  
بعض مشايخنا ان الظل بعض الشخص فالحق انه بكاء الاشخاص الساكنة في العرش قول الاول على هذا ان يكون معناه  
اضطربت وارقدت فخللك اركان العرش واجز آؤه التي هي بمنزلة الاعضاء للانسان وركبت الاستقامت السبع  
والاربعون اما بلسان الخيال ولبسان الخصال ولعلنا لا نعلم من شئ الا بفتح حجة ولكن لا نفقه تون السبع  
ونما الحديث ان يفتح الما ويزه ويشيع المجداد من قوله ومن ثم لم يزل العاجان يفتح الحضانة به بل لا يخاف من  
اسماعه ما مضى من ذلك التبرج وما ادعاه سبيدنا الا جعل علم المحدثين من الصحابة والاصحاب على عدم شؤركم  
فما لم يثبت لحدوثه لعلم الايات والاشبار مستند على ما لم يزل يخال ما اعتدله ووجه الجحان و  
الزخوان لاها كما صحح به في غير موضع كثير من الله الكتاب اي قبله ورفق به ودين الصديق والمحقق بوجوده فانه الامام  
هو الفاروق يرفق بين الحق والباطل وبكرهنا على انما ان المكاتب بفتح الكاف وكسر اللام يقال كلب كلبه على اهل

الاربع عليهم

الاربع عليهم واشتد يدرك الله بركة البر والصلة اي يدرك كل مؤمن احسان الله بسببكم في التبرج لاشغال الله  
وله انما في تارة كسر التاء ونحو الرداء الاخيرة اي انقص الذي حصل على المؤمنين بزمانه فثبتكم ومثل  
فذلك فان المؤمن من المهددة يعطى ما لا يعين رات ولا اذن سمعت ولعل هذا هو الصواب وما هنا  
تصحيفه وبكره من الارض آية اي يستلزم من خبره ضعف وتزلزل كاور في الاربعة ان الارض لو خلت من الامام  
يوثا واحدا لحسنت باهلها وفي كثير من النسخ يفتح ويشيع الارض ما تقدم من انما بلسان الخيال ولبسان  
الحقال وشغل جبالها على ما سبها الى ارادة الرب اي تثبت جبالها على حالها الى وقت ارادة الله سبحانه  
بزوالها وهو يوم القيمة فان الجبال بغيره كالعن المنفوش وقوله ثم مقادير آية جملته مستأفظة اي  
تخط الملائكة المبكر في مقادير الله وما يقضيه والعالم والحكم ونوحه من يوم تكمل لآله بوجت اذن الله  
ان ترفع ويدرك فيها اسمه وقوله والقيامة يعني ان الذي يصدر من افعال العباد والمضطر به  
الملائكة المبكر في علمها ولا يخبر بها كما قال سبحانه قل اعلموا ضري الله عليكم ورسوله والمؤمنون يعني لا تزيه  
فيكون المجرىة وذا في هكذا وشغل جبالها على ما سبها الى ارادة الرب في مقادير اموره تخطها المبكر  
مقدم من يوم تكمل القادرة انفس من احكام العباد وعلما لاظهر فيكون ارادة الرب مستأفظة ويعطى اليك  
خبر امر اراد ان سبحانه وما يريد وقوله في هذا العالم بسط اليك علمه ومعرفته بلسانه القدر وغيره وانما التبرج  
اي لم تفر حتى يكون من جهل انفسه اي يترك كماله المعنى قريبا لخلق لما طلب منها الصبر في البرص  
وسينه ورفسره منصرفه فله يقينا ما قال له اذا انت لا شغركا فابعد نفسك عن مثلنا فانه تاسر عبد  
سمع واصفنا اهل البيت لم يضره الا اكتبه الله في التاراد من ان يكون معناه انها حضرت وقد طيب منها  
لنحسور فانه جماعة من اهل الكوفة وسواد المرحام على المحسور سوى اليخف والعناد وبشر الورد المورود  
قال شيخنا الطبرسي في روضة المحجة الورد وورد الماء الذي يزداه الابل اي يشرب الماء الذي يزداه  
سطا شالاحيا فتورم التاراد وانما اطلق سبحانه على التاراد اسم الورد والمورد ويطابق ما يورد عليه اهل المحجة من  
الانهار والعيون وقيل معناه يشرب المدخل المذخور على شدة اثاره وشبه يشرب الشئ الذي يزداه التاراد  
وقيل يشرب التعذيب المعنوم لهم التاراد يا ابن الحسن ولحق بين العلم بطلان عليه لا ب في عرف اهل الجلالا  
شائنا وفي القرآن ايضا في حكاية ابراهيم ثم اعطى غير عتيق على حقيقة ايمان اي اعطى في هذا المقام مطالب  
ورغبنا بها كوني ثابتا على ايمان الحق لا اقول من عند لان اعطاء المطالب يكون للمؤمن كما يكون لغريم  
ومجهول ان يكون على معنى التام التخليص مشابه في ذلك كبره والله على ما هداكم اليه انزل من لاهلنا كما  
انقباس من الابهة زاعا من بفتح الميم وكسر الزا اي موضع النزول وقرى الباقين بعلم الميم وفتح الزا اي انزل  
او موضع انزل الى والدين وقد تاراد الاستعانة بالامور كما قرأه الامور تارادتنا بقرى بالواحد اي المتوحد

الاربع عليهم



























التجارة حيثما طرد عليها السلام واستظلمها المحسن واخرج علينا ثم ملينا له الحق حتى جابج الاول ونبينا امينا  
يا انزلت الاله كلام القهار في اصحابه الذين اسلموا معدن المحبة ما انزلت اى بالقرآن وان كلام الله حق لا ريب  
فيه فاكبتنا اى فاجعلنا بمنزلة ما قد كتب وودون وقيل فاكبتنا فى ام الكتاب وهو الحق المحقق طمع القهار  
اى بعز وافتد الذين يشهدون بالحق من ابن عباس وقيل الذين يشهدون بالايان وقيل مع الذين  
يشهدون بتصديق نبيك ربنا لا تخرج قلوبنا آفة حكاية من قول القاصدين في الآية السابقة وهي قوله  
الراحمون في العلم يقولون امثاله وذكرنا باب التفسير في تأويله وجوهنا ان معناها لا تمنعنا الطوائف  
فتقبل قلوبنا من الايمان بعد الامانة الهية وهذا دعاء للتثبت على الهداية والامانة بالاطراف وكان قد قالوا  
لا نخفى بيننا وبين نفوسنا بجهنك التوفيق والاطراف فتخرج وقيل ما يمنع ذلك بسبب ما يكتب  
العبد من المعصية ويقر طوعه من التوبة قالوا لعلنا نراهم انما الله قلوبهم النفاق ان معناها لا تمنعنا  
من التثايل ما يوجب علينا قتلهم ويتركهم فخرج قلوبنا بعد الهداية وقيل فاكبت عليهم القتل قولوا انما انزلت  
ان المراد لا تخرج قلوبنا من طاعتك ورحمتك وهو ما ذكره الله تعالى من التخرج والسعة بقوله يخرج صدوره للاسلام  
وقد صلا الطرح هو المخرج والاضيق للذات يعان بالكتار عقوبة ومن ذلك التظلم الذي يفعله في قلوب المؤمنين  
وعنده الكافرين كما قال اولئك الذين لم يرد الله ان يهديهم ويضلهم فخرج قلوبهم من قلوب المؤمنين كما  
قال اولئك الذين كتب في قلوبهم الايمان وصنعت هذه الكتابات لعلنا نراهم قلوب الكافرين فكانهم حالوا  
تعالى لا يخرج قلوبهم من هذا الثواب المجدد من العقاب الالهى انما يعمل على الذم ان لا يخرج قلوبهم من  
اليعاقب والايان ولا يفتن في ذلك انتم مثل انتم لا المسئلة فحاذ ان يفعله لا تدرى مشع ان يدعوه على صديق  
الا فظلم الاله والافتخار الى عندنا بان يفعله ما يعمل لا يفعله وبان لا يفعله ما يعمل انما سبب ان لا يفعله اذا اعتلى  
بذلك ضرب من المصخرة كما قال سبحانه رب احكم بالحق وقال ربنا انما وعدتنا على رسلك وقال احكامنا من ابراهيم ولا  
تخرج من يوم يبعثون من لذكى ربه اى من عندك انطقا فتقبل به الى النيات على الايمان انك انت الوهاب المعطي  
للتقوى ان كان وعد ربنا ان هذا مختلف من المشقة ويندفع في قوله وعد ربنا اجابة الدعوات لا لاداء او حوى استجيب  
لكم لا ياق عليها ولا يجرى ما يقال ان عليه الدهر على هلكه لما استوصى بجهنم لما تشبه به طافى الاول يكون  
ما ان ابدى واللام للثايب وعلى الثايب يكون معقول لا للاستثناء ولا حال الغالبين على كسب ولا تك  
دعوا ربك الشرف والعاقبة فليحيا صحتا متعاربان معنى لان معناها ان القلوب بالخطوب والحيات هي المصطفى و  
القوام اجسادهم في هلكه اى يمتدون بامرهم واداء اخرى جاعلة تحت تعذيب وانما جميع وانما لا يبعد  
والايم جهول والخاسر صحيح والسادس والسابع جهولان قوله المحضين في طاعة الله القاصدين لا يخرجون ويحصل القصد  
بالقادر اخلصه تاييده بعدت شغفنا تشغف بالانهم والكسر ليعبد وانما حجة تصددها المسافر والسفر للبعيد

وتسم على الله

وتسلم على الله الذى يظهر من الكائن اذ من كلام الله طاب غراه بغير اسم مكان بين المؤمنين **باب**  
من اقر بارت محمد بن محمد جهول والثاني صحيح والثالث جهول والرابع صحيح والخامس جهول والسادس مؤمن قوله اكثر من ثلاث  
ايام انه قال بعض المحمدية يمكن ان يكون روى الاكثر بعدا لثلاثة وبعضهم يثبت نادرا الى ريعين وترجع بعدا لثلاثة ثم ترفع  
بعدا لاربعين حديث لا ترجع وان حمل بعضهم جميع الاخبار على الرجوع فيقولون جهولان الاستدلال اى انما جعلوا ذلك  
بينا وبينه الاخبار الثلاثة على كون اجسادهم في قبورهم خصوصا اخبار فضل عظام يوسف وآدم ثم ويحكم ان يكون الله  
فضلا الصمد وقد المشرف بعظامها وجسد ما لثلاثة ايام وان بعدة اقول قد سبق الوجه في الجمع بين هذه الاخبار  
وليس معنى في مواضع انما هم حق انهم يسعون سلام القريب من مواضع انما هم ولا يبعد عنها فانها ليس في القبر شيئا  
المؤمن من بعض الاخبار كما قبل ان اجسادها وصليها ترفع جوارح الموت انما بعد العسل لا رغبة وفات الرضا  
او بعدا لثلاثين ولا فضل كافي هذا الخبر ثم ترجع اجسادهم الى قبورهم لنشرها لعلهم ثم ترفع ثانيا بعد ثلاثة ايام او  
اربعين يوما احمد مؤمن والثاني جهول والثالث حسن والرابع رسل والخامس جهول والسادس مؤمن والرابع  
صحيح والثامن رسل قوله انتم ربنا كانت واحدة آه عناه ان مواضع قبورنا كانت قبل الموت فان ارضا واحدة  
فترجع اجسادها كآلة القو فانها تخرج كل من بيته بمكانها الواقعة في الايمان والكرية واحدة يعبر واحد واحد في القبر  
او انها واحدة في الشرف والكرية فواقع بقر يومه وليكن قد ذكر اصحابنا رضوان الله عليهم تفصيلا لهذه المسئلة  
وحاصلها اختلاف في ذوال ولا يبرهن ذلك المكان من المسجد والمشهدا اخرج عن شريعة المفاخرة اجمع  
نور جبرية العود الكبر فان كان رطله راتبا او شين من استند فهو احق به لانه انما ينفذ على ذلك نعم فقيه الشريعة  
بان لا يجلو زمان المفاخرة ولا يجلو جده ايضا وان لم يكن رطله راتبا فان كان قتيلا لم يغيره ردة وسقط حقه مطلقا في  
المسحور وان كان خاسرا لغير ردة كغيره في طاعة وخوفنا فني رطلان حقه وجهان وحلوا هذا الخبر وما في عناه على ما  
اذ كان رطله راتبا والاشبه باليوم والليلة فتقبلان مرتين على الغالب من عدم بقية الرجل في مكان اوله من ذلك  
وحدا ايضا على ما اذا بقي رطله وغاب اكثر من ذلك فاقترن واحد كالحسينا من الشبهة اقول يمكن حمل هذا الخبر على وجهين  
يعنى انما دام بين شقين من رجله يسعون لاصل ذلك المكان رعايته بان لا يشتر في مكانه بوجهه وليكن البيت  
المحور كان في موضع الكعبة فليحاذها الطوفان رعدا تصحبا الى السماء لربا على اذ الكعبة والملائكة  
تطوف حولها وهو كبرها اهل السماء وهو رطله اهل جواره وانما الزعم وما بعده فقد طاف المأجور حولها ولم يفرقه  
والظاهر ان المراد من هذه الثلاثة موضع قبورهم عليهم اذ اودع البليد مكن ايضا خذوا زينتك عند كل  
مسجد هذا تفسير رطل الآلة ووجه التشبه في الطواف المحيى على الامام ظاهر في الحديث ان المراد بالمسجد الصلوة  
اذا ان المسجدين على السجود وفكيه من باب الملاقى الجرد على الكل او محله من باب طلاق المحل على الحال قاله  
ومنه انما تشبه عند لقاء كل ايام حيا كان او ميتا ومنه من جهل جهول وكذلك الثاني والثالث قوله في استدلالنا



كتاب الجهاد وسيرة الانام

بمحافظة صواب ما وقع في رجز الغري من مؤلف من حفظه اجمعت اى كنت واصحابه بعض صاه من سجد الجاهل اى  
 جامع الكون فخرج من هاتم بالخير وبه بعض الضعيف بالحق والجاهل والجاهل المجرى اشد يد لهم ويقال كثر للاسد  
 وشي من اسد رسول الله ثم سكر وجلسه سدا ان بناء هذا الضعيف وفي رجز الغري انا رانيا هذا  
 وهو الصواب لطيف اى ضيق لطيف **باب** زيارة الاربعين اخيرا جامعة جهول قوله قبل  
 العباد قبل مناه انا القليل الذي يفتن عليها العباد ويجوز ان يكون المراد من مقتول عرابة وبكاه القى  
 فارقت وقتا تشاد اذ قال فلا تفتن لهم والتم فلي لا تولى يكون الاضافة بعض اللام وعلى التوافق اقا  
 بعض اللام او بعض من وذا ايمان الزادة الذود الطرد اى من الذين يطردون ويمنعون اهل الجاهل  
 والجهول واهل الشهوات في الدين فاعذر الله عادى اوضح عن العذر في الدعاء الى دينك فانه لا عذر  
 في سفك المهر وخوف الجاهل الا انك تفتن الضعيف وتغترس في غطرسة الاجاب بالتشويق والظلال على  
 الاقوال والتكبر وتغترس بضعف وبمستعدة تجتر وتفتن الطريق لغنا وسبلا اى شديدا المدهشة  
 السواد ويشرايع دين الى قوله قبل المراتب شرايع دين وقواته على تشديد معنى ذلك سببا لغزو ويجوز ان يكون  
 خبر مشددا للجهول اى يشرايع دين التي اخذتها منكم مسلكي وكذا لك خوارجهم مثل ما قلتم من كان آخر قوله  
 لا اله الا الله دخل الجنة ونحوه ما ورد في قوائم الاعمال وهو رسل والتا لانه الباقية من الضعاف فلهذا الجملة  
 بعض السبع وهو جاز معروف بين الناس لم تفتن جهولان يكون الوجه فيه ان لا يطاع عليه احد وهو لا يعلم  
 ويجوز ان يكون حكما اخرى في غرور حقيقته **باب** ما يقول الزوايا ذئاب عن غيره قوله المطلع على  
 البناء المنعوى اى بالمطلع عليه من احوال الاخرة بعد الموت وفي الحديث قول لا حول الاطاع وقزاق الاجرة لا وذا  
 الموت ذابرة الابواب الظاهر من فقرات الزوايا ان المراد ابواب مولانا صاحبنا ان ما لا يعلم كفتان بن صيد  
 والتسرى وهذا هو الذي فهمه العاصفة ويجوز ان ذابرة كل ابواب الاجرة عليهم فان كل واحد منهم كان له باب  
 مختص ببرج ايل تشيعة في كثر جواهرهم ونو قبيحاتهم سوا السلطان اشارة الى معارضا مع المختلطين  
 والقبادة لا يراى من عليم باءا حق الناس بالخلافة تايدا المناجزة المكاشفة والمقاله **تم كتاب الزوار**  
 من سرح مذهب الجاهل على يد مؤلف الجاهل في نفس الله المحمد بن الحسن اى وقد وقع  
 الدرام مذهب الجاهل من سرح مذهب الجاهل من سرح مذهب الجاهل من سرح مذهب الجاهل  
 والعلوه المجرى من سرح مذهب الجاهل من سرح مذهب الجاهل من سرح مذهب الجاهل  
 انظر كتاب الجاهل من سرح مذهب الجاهل من سرح مذهب الجاهل من سرح مذهب الجاهل  
 على يد مؤلف الجاهل من سرح مذهب الجاهل من سرح مذهب الجاهل من سرح مذهب الجاهل  
 كشيكل

صحة خطه المأثور

بمحافظة صواب ما وقع في رجز الغري من مؤلف من حفظه اجمعت اى كنت واصحابه بعض صاه من سجد الجاهل اى  
 جامع الكون فخرج من هاتم بالخير وبه بعض الضعيف بالحق والجاهل والجاهل المجرى اشد يد لهم ويقال كثر للاسد  
 وشي من اسد رسول الله ثم سكر وجلسه سدا ان بناء هذا الضعيف وفي رجز الغري انا رانيا هذا  
 وهو الصواب لطيف اى ضيق لطيف **باب** زيارة الاربعين اخيرا جامعة جهول قوله قبل  
 العباد قبل مناه انا القليل الذي يفتن عليها العباد ويجوز ان يكون المراد من مقتول عرابة وبكاه القى  
 فارقت وقتا تشاد اذ قال فلا تفتن لهم والتم فلي لا تولى يكون الاضافة بعض اللام وعلى التوافق اقا  
 بعض اللام او بعض من وذا ايمان الزادة الذود الطرد اى من الذين يطردون ويمنعون اهل الجاهل  
 والجهول واهل الشهوات في الدين فاعذر الله عادى اوضح عن العذر في الدعاء الى دينك فانه لا عذر  
 في سفك المهر وخوف الجاهل الا انك تفتن الضعيف وتغترس في غطرسة الاجاب بالتشويق والظلال على  
 الاقوال والتكبر وتغترس بضعف وبمستعدة تجتر وتفتن الطريق لغنا وسبلا اى شديدا المدهشة  
 السواد ويشرايع دين الى قوله قبل المراتب شرايع دين وقواته على تشديد معنى ذلك سببا لغزو ويجوز ان يكون  
 خبر مشددا للجهول اى يشرايع دين التي اخذتها منكم مسلكي وكذا لك خوارجهم مثل ما قلتم من كان آخر قوله  
 لا اله الا الله دخل الجنة ونحوه ما ورد في قوائم الاعمال وهو رسل والتا لانه الباقية من الضعاف فلهذا الجملة  
 بعض السبع وهو جاز معروف بين الناس لم تفتن جهولان يكون الوجه فيه ان لا يطاع عليه احد وهو لا يعلم  
 ويجوز ان يكون حكما اخرى في غرور حقيقته **باب** ما يقول الزوايا ذئاب عن غيره قوله المطلع على  
 البناء المنعوى اى بالمطلع عليه من احوال الاخرة بعد الموت وفي الحديث قول لا حول الاطاع وقزاق الاجرة لا وذا  
 الموت ذابرة الابواب الظاهر من فقرات الزوايا ان المراد ابواب مولانا صاحبنا ان ما لا يعلم كفتان بن صيد  
 والتسرى وهذا هو الذي فهمه العاصفة ويجوز ان ذابرة كل ابواب الاجرة عليهم فان كل واحد منهم كان له باب  
 مختص ببرج ايل تشيعة في كثر جواهرهم ونو قبيحاتهم سوا السلطان اشارة الى معارضا مع المختلطين  
 والقبادة لا يراى من عليم باءا حق الناس بالخلافة تايدا المناجزة المكاشفة والمقاله **تم كتاب الزوار**  
 من سرح مذهب الجاهل على يد مؤلف الجاهل في نفس الله المحمد بن الحسن اى وقد وقع  
 الدرام مذهب الجاهل من سرح مذهب الجاهل من سرح مذهب الجاهل من سرح مذهب الجاهل  
 والعلوه المجرى من سرح مذهب الجاهل من سرح مذهب الجاهل من سرح مذهب الجاهل  
 انظر كتاب الجاهل من سرح مذهب الجاهل من سرح مذهب الجاهل من سرح مذهب الجاهل  
 على يد مؤلف الجاهل من سرح مذهب الجاهل من سرح مذهب الجاهل من سرح مذهب الجاهل  
 كشيكل

كشيكل



ان يحضر الحرب بنفسه ليكون اوثق بحال المجاهدين والاعمال لانهم في الجهاد ان يرسل الامام جماعة المجاهدين وحق  
صوته البلد لانه قطب الارض كما كان يفعل المشركون في بعض غزواته **باب** المرافقة في جيلهم ومجرو  
كل ذلك الثاني واما الثالث فهو المرافقة لانما تمتد التفرقة بين المسلمين واصحابهم رباطا لئلا يفرقوا  
يربطون خيولهم كل قوم بعد آخرين حتى المقام بالتفرقة باطوان لم يكن في خيلهم فوجها وادى ثوابها لهم ومثل  
قزوين وعسقلان والديلم قال في الفاموس قزوين بكسر القاف من بلاد الجبل ونفس الديلم وعسقلان بلد ساجل  
الشام محمد ود القصارى قال في الجاهدين بعض مع عساكرها لاختلاف الجهاد والاعمال في الحيات ان بعض هؤلاء لم يحضر  
معهم ان يدم الكفار على بلادهم بلاد الاسلام قد ينتفع لهم استنهاض الكفار قتال لنفسه ودمه فلا يشترط ان يكون  
بجنته الاسلام الولي محيرون الولي وادى في جهنم او كلمة عذاب ويجوز تفسيره على انه معقول مقدم وروى عن ابن  
عبدون وما بعد جملة اخرى ولو ما توفا على من سبب فيه وروى الاخبار من ان قيامهم الصالحات بالمجاهد  
مع المهدي ثم رجعوا الى مراتب الشهادة ومن هذا قال في تارة المؤمنين خيرة من علمه على ابنه يار صحيح قال بظاهره  
الشيخ وروى عن اصحابه وذهب ابن ادريس الى وجوب الوفا به وقوله العلامة في المنتهى لانه قد ورد  
طاعة فيجب الوفا به ولان التذعان بطل لم يصر في المال في البر وان صرح في الجنته الممتدة والمجوس  
اما من قوله انه قد ورد طاعة فليس مسلم لا تاتى كون المرافقة مع اهل الخلاف طاعة مطلقة بل مع ما تقدم من الترتيب  
واعتان قوله ولان التذعان بطل انه فلا ولى ان يقول يجب صرف المال لانا نعلم الصريح في البر على الاصحاب  
**باب** من يجب عليه الجهاد بعد تنبيهه والثاني محمول والثالث ضعيف قوله وتيرة الملة الفرية  
الحاصلة لها بسبب التشرى او التفرغ عليها او نحو ذلك كما صرح في تارة المؤمنين خيرة من علمه على ابنه يار صحيح  
عليها من جهة التفرغ من المنزل الى بيتها ونحوه وقد كثر من التفرغ في الجهاد وقيل الملة الفرية  
من الاقارب جملة قربة على ما على الجرح قرب مكة زادها الله شرفا وعبادة في طواف البصرة من جانب الشرق  
يحيط بها شعبتا جبل والزمان بعد الملائكة وجر فارس والمصيرة كسفية بلد بالشام اكد ان ادع على ذلك  
ان القديس يرون الخرج والقيام بالسيوف على اولاد فاطمة عليها السلام وهو يعلم ان الجهاد والقيام بالسيوف لا يتشر  
المن المهدي ثم حتى يخرج نفسه او حتى يكون قائما بشرا لجهادها كما على نفسه باجب ملة منها ولا يكون هذا  
الامن الامام ثم تجمل ذلك لهم ورجات اشارة الى بعده من اذبحا ابتداء ولا ينفس ثم يرسوله ثم كناية على ادعى  
بشيء ان يكون سببا لظلمة الدنيا لان دعوى الى دار السلام اي الجنة يعني يكون دعاؤه الى الجهاد مستغنى الله عنه  
اليها لان يكون كدعاؤه اهل الشام الى الجهاد واهل العراق فدعواهم الى الجنة وادعوا الى الجنة وقيل دار السلام الدار التي  
يشخصها الطيرى وقيل ان السلام هو الله فان الله يدعوا الى داره وداره الجنة وقيل دار السلام الدار التي  
يسلم فيها من الافات والسلام والسلامة وقيل ميتة الجنة دار السلام لان اهلها يسلم بجهنم على بعض

والملك فله تسليمهم ويسلم بهم عليهم فلا يسمون الاسلام ولا يرون الاسلام ويعنده قول ويحبهم قديما  
ويهدى من يشاء الى صراط مستقيم قيل يهدى من يشاء الى الايمان والدين الحق بالتوثيق والاطراف وقال النجاشي  
يريد به نصب الادلة للنجاشي المكلفين وقيل معناه يهدى من يشاء في الاخرة الى طريق الجنة الذي يسلكه المؤمنون  
وعيدل من الكافرين الى النار ارجع الى السبيل وعاد الى دينه بالحكمة اي القرآن بسبب القرآن حكمة لا يفتقر بالامر  
بالحسن والقي من الفتن وقيل ان الحكمة هي المعرفة بمراتب الاعمال في الحسن والقي والصلح والفساد لا يغيره ذلك  
يقع المنع من الفساد والاستعمال للصدق ومن ابن عباس ان الحكمة هي التيقن والمعرفة بالحسنة موانعها القول  
وجا دهم والقي هو حسن اى ظاهرهم بالقران وبالحسن ما عندك من الحق وقيل الملة الفرية من قام عليهم من القديس  
بالقران والسكينة ولين الجانب في التضييق ليكونوا اقرب الى الاجابة وقيل هو ان يجادلهم على قدر ما يحسنون كلاما في  
المهدي ثم يراجعوا لآبائهم ان نكحوا الناس على قدر عقولهم يهدى للقي هو يقوم اى يدعو الناس الى الملة التي هي فيهم  
الملة واقسطها ولكن منكره انما ياتي في تفسيره ان شاء الله بعد هذا في باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر  
انهم ذرية ابراهيم ومن ذرية اسمعيل بقوله ثم اجعلنا من النسلين ومن ذرية نوح ومن ذرية ادم ومن ذرية ادم  
سلمة لك وقال في تارة المؤمنين خيرة من علمه على ابنه يار صحيح الملة الفرية من سكنت من ذرية  
دعوة ابراهيم واسمعيل اشارة الى ما ذكره قوله واجعلناك من الناس تولى اليهم من اهل الملة يعني من اهل  
الحرم قبل الخلق متعلقين بقرانه اول من اتبعه وقد اتفق المسلمون في ان الملة الفرية من اهل القصب على ان اول من آمن  
وصدق بالنبوة هو علي بن ابي طالب ثم يا ايها الذين آمنوا حسبنا الله ومن اتبعنا من المؤمنين من امرهم بشاقي  
الكفار وتربيتهم لغيره وقد نزلت بالسبيل في قوله بدر محمد رسول الله والذين معه الاية فترى ما على امره  
لن ذلك كاشفة فتم الكلام ثم انظر على المؤمنين قال الحسن بلغ تشددكم على الكفار انهم كانوا يفرزون من شباب  
المشركين حتى لا يملكون في شبابهم وكان نزلهم فبايديهم ان كان لا يري مؤمن مؤمنة الا ساعده وعانته ثم انهم كفوا  
حقيقا اخبار من كثرة صلواتهم وداومتهم عليها يستغفون فضلا من الله ورضوانا عليه تسون بذلك زيادة نعمهم  
ويطلبون رضاء سيماهم ووجههم من اثر السجود اى علامتهم يوم القيمة ان يكون صانع سجودهم كالقمر ليلة  
البدر فيكون باين الوجه لكان الوضوء وقوله في الجنته لاجل السجود وقيل هو التراب على الجهاد لانه يجادلون على اقرار  
لا على الاقرار من عكرمة وقيل هو الصخرة والفضل قال الحسن اذا رايتهم سجدتهم روى ما فيهم من رضى وقيل دخل  
في هذا الاية من سجدتهم ذلك مشاهير القوي عيونا ما ذكر من وصفهم هو ما وصفوا به في القي وقيل انما فان  
صفاتهم مذكورة ومفوض من آمن في فانه مكتوبة في الكتب الالهية ثم ذكر مشاهير الانبياء يقولون وشاهدين الانبياء  
كمن اخرج شطاه فآذوه فاستغاثوا فاستوى على سوة يعيا ان لا يعيظهم الكفار اى كنهانهم اخرج شطاه  
او اضرنا فآذوه اى شدة وعادوه وقال الميرح يعني ان هذه الاية لم تحف الايات حتى صارت مشاهير فاستغاثوا



اي غلط ذلك الترميز على صفة اى تمام على نفسه واصوله فاستوى الصفا ومع الكبار والمعنى اقترنا في  
بلغ الغاية بغير الترميز الا لكونه الذين زرعوا فان الواحدى هذا مثل من يترقى في العلم والاشياء الصواب والمؤمنون وحوله  
وكما وان ضعف قوله كما يكون اول الترميز وثيقا وقوى وتلاحق وكذلك المؤمنون قوى بعضهم بعضا حتى استغاثوا  
واستوا على ترميزهم ليعطوا لهم الكفاية انما اكثرهم اتفقوا على ان يكونوا خطا للذين يتجاوزهم وتطاولهم وانما هم على الطاعة  
اقول على هذا يكون الوقت على ترميزه التوراة وما ان جاءه من المفسرين ليس فيها وقف والمعنى ذلك كلامه التوراة في ذلك  
جميعا ورجا كان في هذا الحديث ارشاد اليه يوم لا يكون في هذا الحديث والذين استوا بعد ان لا يعيدهم الله بخلاف النار ولا  
يذكرهم بذلك بل يترجم بافعالهم بالحق وقيل لا يكون في هذا الحديث اي لا يرقه نبي من الله من الشفاطة بل يشفعه في ذلك يوم  
ليس بين ايديهم ولا بينهم حتى يترجم من انهم في الجنة وهذا الحديث ان هذا التوراة يظهر كلامها في الجنة على اصحاب التوراة  
وخطاوت ورجا شفاوت الايمان والاطاعة فيصنعهم ويظهر عليهم التوراة يكون سلبه في راحة تعدد هذه وكذا  
ياخذ في جانب الشفاطة حتى لا يجر فيه سوى موضع قد يسهل من هذا ما لم يتبين انما في التوراة في المؤمنين  
اي في شفاطة الله الذين صعدوا بالوجدان والرسالة وقيل معنى انهم اي قد ثبتت افعالهم الصالحة وقيل  
انهم معنى سعدا واما موضع قد يسهل انما في التوراة في المؤمنين والذين في الجنة من المؤمنين في الجنة في التوراة  
فلاهم قد قرب وصار كما في ركن الحال خاشعون خاضعون متواضعون لا يرفعون ابصارهم من مواضع سجودهم الى  
جانب ولا شغال روى في التوراة روى في التوراة روى في التوراة روى في التوراة روى في التوراة روى في التوراة  
هذا ولا يسهل ان في التوراة في الصلوة يكون بالقلب والجوارح قاما بالقلب في جميع المدة والارواح قاما مسواها فلا  
يكون فيه غير العبادة والعبادة والجوارح خاضعون البصر والاشغال عليها وتلك الاشغال والعبادة وروى  
ان رسول الله كان يرفع بصره الى السماء في صلوة فلما نزلت الآية طاراسه وروى غيره الى الاصح من  
القول من جنون قيل هو الكذب وقيل هو الشتم وروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان من قال في حق الله او في حق رسوله  
او في حق ما بين يديه من خلقه فليس عليه من الله ولا في حق الله ولا في حق رسوله ولا في حق ما بين يديه من خلقه  
ان قال ما منكم احد الا لم يزل من الجنة ومن اشد الناس فان مات ودخل النار ومن اشد الناس فان مات ودخل النار  
فيلان صحت المرات هذا انهم يرفعون الى الجنة بعد احوال المنة ومن يقول في حق الله او في حق رسوله او في حق ما بين يديه من خلقه  
الوارث او لان الفردوس ومن في الجنة او رايها او حجة مخصوصة يصير اليهم من غير تقي وكسب كاصحاب الميراث  
الذين لا يدعون مع الله الا حق كالمشركين الا بالحق كالمشركين ولا يذوقون من الجنة ولا يذوقون من الجنة ولا يذوقون من الجنة  
بعد التوراة القليل والحق ومن يغفل ذلك اي جميع المذكوريات او بعضها ما يتوهم انما من اعتبارات مستندة في الجنة  
له العذاب يوم القيمة فغيره للآثار اي ايضا من العذاب لا مضافا الى الاستغناء لانه فكل من غفل عن شغله في الجنة  
وقيل انما مضاف العذاب والديار والجنة في الجنة في العذاب مستحقا برأيه انما ظاهر هذه الآية

ولا يذوقها قال العذبة من ان داخل الكعبة في النار انما لم يثبت ومذهب اصحابنا في اجماعية عدم الخلود والجواب  
عن هذه الآية من وجوه الاول انه لم يرد ان يكون الخلود هنا كما قاله جماعة من المفسرين على جميع الامور المذكورة في آياتها  
الشرا ولا خلاف عندنا في تحصيله في النار الثاني ان اطلاق الخلود على الزمان المطلق لا على الزمان في العرش  
والجنة والشرع يكون استعارة من باب عموم الجوارح المشاغل المعنى الحقيقي كخلود المشردين والجنة والجنة  
كثير من اصحاب الكبار الثالث ان اقصى ما دللت عليه هذه الآية ان اطلاق هذه المعاني ليس في الخلود فلا ياتي في  
خرج من النار بالعبادة والشفاعة لاعتناء الدليل عليها وذلك انما استغنى عنه قوله في شفاطة الله  
الكبار من اتقى وقوله في شفاطة الله لا ينفذ ان في ذلك من يترجم ما دون ذلك لمن يشاء الرابع ان المراد من قوله  
لا يذوقها الخلق الحكم على الوصف في الكلام في الجمع بين الآيات والاشارة الواردة في هذا الباب فما بين هذا الاختلاف  
كثيرا لكن المذهب منها ان ارباب الكبار من الشيعة الامامية لا يخلدون في النار قطعا باختلاف القولات  
انما هو في أصل الدخول في النار لا في احوالهم انما هو في الدخول والى الدخول واما اصحاب الكبار من غيرهم فاقولوا  
خلودهم في النار من ابي القاسم في قوله انما لا يستغنى عنهم من العباد والعبادة ومن لم يترك الدعوة على التواضع  
شيئا اصحاب الجوارح لا يذوقون الله قطعا ذهب الى انهم من المخرجين لا من امة اما ان يترجم ما دون ذلك من يترجم ما دون ذلك  
بهم المستغنى عن الكفار في هذا الباب ولعل يترجم من الصواب الا ان يكون الكفر في حق الصانع فانه لا ينفذ  
الرب في خلقه لظهور اخباره والآيات دلالة على ان الرب في خلقه لا ينفذ الا في حق الصانع الا ان يكون الكفر في حق الصانع  
لان خلقه في حق الصانع لا ينفذ الا في حق الصانع والآيات دلالة على ان الرب في خلقه لا ينفذ الا في حق الصانع  
نبيهم وانما عليهم في حق الصانع من العلوم والكسبية ولا او كما ذهب اليه اكثر المتكلمين والمتكلمين الامامية اخبارنا  
من هؤلاء المؤمنين في قوله ان الله اشترى من المؤمنين انفسهم واموالهم ان لهم الجنة فيا الذين في سبيل الله فيقتلون  
ويقتلون وعلا عليه حتى في التوراة ولا ينفذ والقرآن ومن اوفى به من الله فاشهدوا بسبب الله الذي ما يعتم  
وذلك هو التوراة العظيم او دسما في التوراة في الجوارح والقرآن بالاشارة هناك ان القواب على نفسه فيجعل القواب  
ثباتا لظواهره في سبيل الله من الجوارح من باب قوله من ذا الذي يقرض الله فمنا حسنا ومنا قسيه واموالهم  
بره الدلالة سبيل الله والجوارح يكون بالسيف ويكون بالقتال واما كان المبلغ لانه الدلالة الذي يكون  
اقبالا بالقتال ثم يكون بالسيف وايضا ذكر سبحانه في النفس والحق لان العبادات على من بين يديه وما يذوق  
روى ان الله سبحانه تاجر المؤمنين فاعطاهم النش جعل في الجنة فيا الذين في سبيل الله فيقتلون ويقتلون  
اشترى منهم اموالهم وهذا سواء فاعطاهم النش جعل في الجنة فيا الذين في سبيل الله فيقتلون ويقتلون  
فغير ذلك على من قبله من المذكورين كان مكلفا بالجوارح وروى على عليه الجنة ولا احوالا ومنه على  
بالعبادة فاعطاهم النش جعل في الجنة فيا الذين في سبيل الله فيقتلون ويقتلون



الاشية انهم انما انشأوا الى ما روي من قوله من سياتي احذ القديام وذلك ان السياتة لشأنهم  
الا انهم من ظهور الجبل والفرج كالقديام فهو مثل قوله الصوم وساعة استحق وقيل المراد الذين يسيرون في  
الارض من قصد السيل العلم او الجبل سياتة اذن للذين يقفون الاية كان المشركون يؤذونه المسامحة  
لا يزال يخرج من خروجهم الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك فمقبولهم اصدوا فافاق لم او بالقتال حتى هاجوا  
فانزل الله هذه الاية بالمدية وهو قول آية نزلت في القتال وفي الآيات عزوف مقبولة اذن للمؤمنين ان يقفوا  
من اجل انهم ظلموا بان اخرجوا من ديارهم وادعوا الله على قديهم فعدوا عدلهم بالقتال اخرجوا من ديارهم فخرجوا  
قال شيخنا ابيهم الاسلام الطبرسي قدس سره في محتمل معناه ان يكون اخرجوا الى المدينة فيكون الاية مدية ويحتمل ان  
المدينة فتكون مكبة قال ابو جعفر في قوله في المهاجرين وجرت في آلهم الذين اخرجوا من ديارهم فخرجوا وذلك ان جميع  
ما بين السماء والارض لا ينفصل الا ان في القتال في بعض الايام من جملة ما يربط على القتال فغيره امورهم على ان يخرجوا واخذوا  
وحاصل الجواب ان ما في آية القتال للمؤمنين لا ان سياتة خلق الاموال والاراضي كلها للمؤمنين فعدلهم  
القتال عليها فاذن لهم في القتال بمرجع المال الى اهلها ثم قال وان من موالاته هذا الطلاق هذا البنية الكفاية لعدم الاحتياج  
اليه ويقتدر وجوده كما هنا يكون الغرض من قوله في بعض الوجوه لا انها وقعت في مقابلة الاولى وان  
طاعتان من المؤمنين انشأوا هذه الاية نزلت في قتال اهل البقي كما كانت بين القاطنين والماورقين وقوله  
انشأوا الحج والذبح ليجعل على المعنى لان الطاعتين بمعنى القوم والانس فاصلى منها بالتصحية والطلب الى  
حكم الله وشرايته رسول الله وهذا يدل على وجوب البديا بالاصلاح قبل القتال فلا يجب ايجاد البعث اليهم و  
السؤال عن سبب خروجهم وايضا ما عرفت من انهم من الشبهة كما فعل امير المؤمنين في الوقايع الثلاثة فان بعث  
احد على الاخرى ففقدت عليها وطلبت ما لا يجوز لها شرعا فافضلوا الباعية حتى ترجع الى جماعة الله سبحانه بالعدل  
اي لا يتجاوزوا احد منها واعدوا في كل الامور لانه استرحا به بغيره ما علم ان الطاعة الباعية عندنا هو اخذ من  
طاعة الامام المعصوم اما الشبهة كمنها حج او لعنا ومثله كاهل الجبل وصفين وهو لا يجب قتالهم عندنا و  
حكم الله كما امر الله من الله بعض الامور لاتباعه واما الطلاق الايمان عليها هنا فخران يكون حجازا اما بالشكل على الظاهر  
او بقاء على ما كانوا عليه مثل قوله تعالى ايها الذين امنوا من بين يدي منكم عن دينه والمراد ليس بدين من انفا واما يكون  
التصديق بآية على ما يستفاد من قوله تعالى ان في قوله من المؤمنين لكانا رجونا فجاولوا في دينهم فانياتيه لهم وليكون  
القتل الا للناظر اذ انزلت هذا فاعلم ان جماعة من اصحابنا كانوا يرون في الشيع المقتدر وانكروا انشاء الاية لكونها للمقاتلة  
بالحق المشقة وقالوا انهم كفار عندنا فكيف يعجب اطلاق اسم الايمان عليها وجعلها الزاوية مشا ولا للمؤمنين  
والمسلمين اذ اوقع بينهم قتالا فقالوا لبيك بعض القديين فيها لعل المقتدر حتى يرجع من القديين الى  
الله وامتناع الامور وذكرنا من الاسلام الطبرسي في قوله في آيات نزلت في طاعتين من المؤمنين وقوله

ورقيل

حرب وقال نعم استندوا على قتال اهل البقي بغير لومهم انهم اخذوا فافضلوا واما ما روي من قوله انهم استندوا على قتال  
وبعضهم استندوا على ما روي من قوله انهم اخذوا فافضلوا واما ما روي من قوله انهم استندوا على قتال  
مؤمنين ولكن المهاجرين والذين من وجهين حاصل الجواب ان طاعة الله تعالى في قتال الكفار شامل لجميع المسلمين من اهل مكة وغيره الا ان  
اهل مكة مظلومون من وجهين احدهما الاخراج من ديارهم ومنازلهم والاخر يقتصر منهم في اموالهم فانك مقتد ان  
كلمة في ايدى الكفار اذ لا للمسلمين وهذه الجهة الاخرى محل المسامحة فتا كرسى وفيه جوار الكافرين والظلم  
بآذن استحق الكفاية في جده وظلمهم كرسى وفيه من كان دونهم من قبائل العرب واليه يمكن ان ايدى ما كان  
المؤمنون احق برحمتهم وقد غابوا بآذن الله عز وجل لهم وبجزة هذه الاية وقد سقطت من هنا في هذه الاحكام والكافة  
مثل قوله لا يجزى استحق على الخطا وصلوا خلف كل من وفاسر وقوله لا يجزى اطاعة كل من انضمت له البعثة ان  
الله ينصر هذا الدين في ذلك كونه ولا يراى لرم والجميع في ذنن الشان مع انه لا خلاف له في الدين **باب**  
من يجب على الجهاد وعهد رسول الله صلى الله عليه وسلم الى الجهاد قبل قتالهم استقام في الايمان  
ان الحج والجهاد والتصدق ومن لم يقدر على الجهاد كما ان صلوة الجمعة حج المشايخ اذا علموا صلواتهم ليرشوا على الجهاد  
ان في قتال الجهاد والجهاد وجوبه بل الغنائم من حيا الجهاد باقتضا في مقدم كل من تركه رسول الله صلى الله عليه وسلم مدة ثلاثة عشر سنة لما  
كان بمكة زادها الله تعظيما وكاثر كرامته امير المؤمنين في خمسة وعشرين سنة مدة خلافة الثلاثة عشر باب الجهاد  
هو موضع من الجهاد يقال لا يخرج من الجهاد الا من اراد منه بالالتصية انما هو المؤمنون الذين اؤتمروا  
منهم من الجهاد معهم على وجه مطلق في تلبية الله استقام من التبرية في قوله المؤمنين اخذوا فافضلوا واما ما روي من  
بذمتهم اذ اخرجهم من ديارهم على الجهاد من المسلمين ان لا يقتلوا منهم احد منهم اعطاه الله الكفاية واما ما روي من  
تقتلوا من الجهاد من غير طاعة الجهاد ويحصل منه لرم العارضة الدنيا لمن اعطى العهد ولا فانيها معهم حرام مطلقا سواء  
وقوله بالجهاد اهل الامان هنا ان السيف يجوز ان يكون اشارة الى موضع من بيته يعق ان السيف وهو ذر  
القتال الذي هو من علام الامام وانه يكون حيا والمهدي في ذلك المكان فاذ اذ وقت الجهاد هذا وانتم  
معاداة الشيعة معناه ويجوز ان يكون اشارة الى باب الابواب والمخرج منهم يعني انه لا يحصل قتال في الجهاد  
والشهادة بالجهاد هنا فافضلوا القتل والسيف وقيل ان اشارة الله في قوله لا يقتلوا منهم احد منهم معناه انهم  
لا تقتلوا قال الجوهري في التفسير والتبيين والشرح عيسى بن النعمان في قوله لا يقتلوا منهم احد منهم معناه انهم  
في الغزو مع السطان او ناهيه بضرع الذين يودع الكفار واذا لا لهم فانت مشاب في التسمية وان كان من ذنك  
اغنية السطان واستأثر الله ارضه واخذ خطاه فهذا هو تركه كما قال في قوله لا يقتلوا منهم احد منهم معناه انهم  
في الغزو مع السطان فانك تجزى بذلك ومع ذلك قال الاصحاب رضوان الله عليهم الاولى الدعاء الى الجهاد الاسلام  
قبل القتال كما فعل من الامير المؤمنين من بآذن الله عز وجل مع علمهم بالجهاد فلا يخفى ان في هذا الحديث نوعا

ورقيل



من التوبة حيث لم يذهب عن الفتنال معهم ويزيد ان التمسائل من اهل الشام ولذا قال صاحب الوافي لعل التمسائل لم يكن  
من شيعتهم ثم ولذلك لم يذهب عن الفتنال معهم ويزيد ان التمسائل من اهل الشام ولذا قال صاحب الوافي لعل التمسائل لم يكن  
ان يلزم من العبد وان يدع عن نفسه لانه ما هو من الله ورسوله به وكذا لا يجب عليه الفتنال مع اهل عاد وفي  
نزهة من المؤمنين لا يخلو الفتنال **باب** استغفار من حجب جهاده عند منعتهم قبل او قاربوا الوار  
بالكسر السليم من مغربها يعني به قيام القامة فان من علامات ظهوره طلوع الشمس من مغربها لم تكن من  
قبل ان يتبل قدامه فحق ظاهره ولا لانه على الايمان والتوبة لا يتبع صاحبها ذلك الوقت وقد روي هذا  
المصنفون شيخنا الصدوق في كتاب كمال الدين وهو مناف لما رواه من السادة الاطهار من ان من حجب جهاده  
لا علة كلفه الاسلام وجماد الكفار والفتنات الى طريقه اهل البيت ثم وقد سبق في مقنا صفت ابواب هذا  
الكتاب الجواب من هذه التهمة بما روي في مواضع الاخبار من ان المرد هو الاذن لا يتبل توبتهم من ما  
وروي في زمانه فان توبتهم يكون من الاصلح لما عاينوا من احوال الموت والبرزخ على ان هذا الحديث لا يتبل  
حله بالاشكال منه وهو ان يكون المراد بطلوع الشمس من مغربها آخر الدولة المهدية عما روي في قوله آخر  
منع الحرب او دارها لان ذلك وقت اشتداد الحرب لا يكون فيكون موافقا لما روي في الاخبار من ان  
باب التوبة حينئذ بعد موت المهدي ويكون الناس في زمن هرج و مرج فاضلوا المشركين حيث وجدوا توهمهم  
الآية في سورة التوبة هكذا اذا اذلتهم فاضلوا المشركين حيث وجدوا توهمهم وخذروهم واصرهم  
واقعدوا لهم كثر صنفان تابوا واقاموا الصلوة واقاموا الزكاة فاضلوا بسبيلهم وراعا اهل البيت على اهل  
مكة في الحرم وطولهم سجدوا للخرج الحرم من تلك السنة لان قول حيف وجد توهمهم معناه صنعوا السيئة فيهم  
في ان زمان وجد توهمهم في الاشرار الحرم وفي غيرها وفي ان كان طفق توبتهم سواء كان الحال والحرم وهذا ما نسخ  
لكل آية وردت في الصلح والاعراف منهم قالوا الذين لا يؤمنون بان الله اهل الذين لا يؤمنون بان الله اهل الذين لا يؤمنون بان الله  
لا يؤمنون بان الله والفتنات قال شيخنا الطبرسي صاحب شرحه وهذا يدل على جوده ما ذهب اليه اصحابنا من ان لا يجوز  
ان يكون في جملة الكفار من طوائف اليهود والنصارى انهم يكون معشقا لانهم لا يرون عاقبة ما هم في الاية صرحوا في  
اهل الكتاب الذين يؤخذ منهم الجور لا يؤمنون بالله واليوم الآخر ومن قال انهم يجوز ان يكونوا عاقرين بالله  
قال ان الاية خرجت لخرج الذم لانهم غير مسلمين لا يقرن في فعل الجور كما انهم غير مسلمين في عبادة الله تعالى ولكن  
الا انهم سبوا من غير المسلمين من غير المسلمين ولا يخرجونهم من الجور ولا يخرجونهم من الجور ولا يخرجونهم من الجور  
خبرنا عن طريقه خبره انهم سبوا من غير المسلمين من غير المسلمين ولا يخرجونهم من الجور ولا يخرجونهم من الجور  
الفتناتهم فشدوا الوثاق فاستأمنوا اليه واما فداءه يعني ان الذمة يكون لاجل الحاربية والمقاتلة فانه يوجب  
رقابهم من اذله فشدوا الوثاق فاستأمنوا اليه واما فداءه يعني ان الذمة يكون لاجل الحاربية والمقاتلة فانه يوجب

المعروف

عليه ايضا والمرد بالاشارة كثرة الفتنال منهم وهو يخرج الجوارح منهم فشدوا الوثاق فاستأمنوا اليه واما فداءه يعني ان الذمة يكون لاجل الحاربية والمقاتلة فانه يوجب  
الذين على الاسلام لعلنا لا نعلم الجوارح منهم فشدوا الوثاق فاستأمنوا اليه واما فداءه يعني ان الذمة يكون لاجل الحاربية والمقاتلة فانه يوجب  
الذين على الجوارح وانما جعل هذا في الاول فاستأمنوا اليه واما فداءه يعني ان الذمة يكون لاجل الحاربية والمقاتلة فانه يوجب  
منه في الحرب او لا ثم ورد الفتنال في مشركي الجور فاستأمنوا اليه واما فداءه يعني ان الذمة يكون لاجل الحاربية والمقاتلة فانه يوجب  
استغفار بلاه وجزع واصلحوا به من لهم احكام الحرب مع ما دنا في الحرب في الكفا في دار الحرب وظاهر هذا  
المعنى انهم لا يجوزون معانته بعد الفتنال الى دار الاسلام لكنه محمول على التكليف المنقطع واما السيئة المعنوية على اهل  
الدين والاشارة من كل من كف عن فتنال فاستأمنوا اليه واما فداءه يعني ان الذمة يكون لاجل الحاربية والمقاتلة فانه يوجب  
منهم وقت مشورتهم على انهم في فتنال على اهل البيت فاستأمنوا اليه واما فداءه يعني ان الذمة يكون لاجل الحاربية والمقاتلة فانه يوجب  
الاضل الى ما يحتاج الى الجبل لولا انهم في فتنال على اهل البيت فاستأمنوا اليه واما فداءه يعني ان الذمة يكون لاجل الحاربية والمقاتلة فانه يوجب  
الفتنات على كالايات التائبة واسلموا من فتنال فاستأمنوا اليه واما فداءه يعني ان الذمة يكون لاجل الحاربية والمقاتلة فانه يوجب  
صريحه وقتنا في جوارحهم الى ان فتنال عليها يقتضيه ومن جعلها هذه التائبة وذلك ان قوله واصلحوا بينها فظاهره  
متناول لاطلاق الاصلاح ولو بما وقع الحكمين بعد فتنال فاستأمنوا اليه واما فداءه يعني ان الذمة يكون لاجل الحاربية والمقاتلة فانه يوجب  
الى طاعة الحق كانه في كل من فتنال فاستأمنوا اليه واما فداءه يعني ان الذمة يكون لاجل الحاربية والمقاتلة فانه يوجب  
انهم قالوا الكفار على انهم في فتنال فاستأمنوا اليه واما فداءه يعني ان الذمة يكون لاجل الحاربية والمقاتلة فانه يوجب  
بما يدل عليه وجب وذلك لان الآيات الدالة على وجوب رجوع الناس الى طاعة الله كثر ما من اية التائبة الى طاعة الله  
ومع التائبة بها التائبة من آيات القرآن ان فتنال فاستأمنوا اليه واما فداءه يعني ان الذمة يكون لاجل الحاربية والمقاتلة فانه يوجب  
او احدهم فان الناس طاعتوا المارئين وانما كثر تاولوا الآيات معان بالاطاعة وسكبوا بها وجعلوا الناس على العمل بها  
فأولوه فكانت فيهم صراخهم عن العمل بها فاولوا الكلام الله عليه وروى ان في قوله على اهل البيت والاشارة الى  
استغفارهم ومن تبتع نهجا لاطاعة الله وشر وجهه من كثير من الآيات فاقولها ما روي ومن حدا حذوه على ما وافق  
مصالح وقدم واحقيقها على اهل البيت فاستأمنوا اليه واما فداءه يعني ان الذمة يكون لاجل الحاربية والمقاتلة فانه يوجب  
رسول الله فاستأمنوا اليه واما فداءه يعني ان الذمة يكون لاجل الحاربية والمقاتلة فانه يوجب  
الاستيثار وغيره انهم شهدوا المواطن كلها واشتد جهاده واعظم يوم يهدى به ربه الى ما كان في هذه الثلاث  
على الحرب والرجوع من رسول الله فاستأمنوا اليه واما فداءه يعني ان الذمة يكون لاجل الحاربية والمقاتلة فانه يوجب  
انهم ما روي منها وادمن السعفات هنا الفتنال لاطاعة الله على الكل لا يشبهوا لهم ذرية ولا غنموا لهم ذرية ولا غنموا لهم ذرية  
غيره سبوا في الروايات من انهم في فتنال فاستأمنوا اليه واما فداءه يعني ان الذمة يكون لاجل الحاربية والمقاتلة فانه يوجب  
الباطل قال الصادق فانهم في فتنال فاستأمنوا اليه واما فداءه يعني ان الذمة يكون لاجل الحاربية والمقاتلة فانه يوجب



















وقال اخرون يزول الملك عن غير وجه الاسلام والعرب لا يدعون عليه وليس منزه وكذا في إطلاق هذا الحديث قبيحا لما اذا اسلام به  
وخرج اليها خيرا كما هو احد القوانين لا جعلها طاعة لسلطان الملك الموحى قبله والعزلة له قوله لا على معنى العزلة  
العقوبة **باب** احكام الاسارى محمد بن الحسن ضعيف والثاني موثق والثالث ضعيف والرابع موثق والخامس  
مجهول قوله فان قتله بلا ذل او لم يسلطه بعد عدم جوان كتاب الحربيات مطلقا كما هو المقتضى بوجوب كتاب هذا الكتاب  
وقد جعل الاصحاب وصونا لتعليم تاريخه على كتاب المنقطع واخرى على كتاب الحكم التام لكن عند الضرورة الشبهة والقوم  
مضار على هذا الكتاب وقوله لم يجرى من قسمة على اربعة النظم من قوله ذلك طعام الاسير على من اسره ذهب علماء قضاة  
الى وجوب الطعام وصحته وان كان ممن يقتل لا يهيل للاسيرين لفرج في ايدي المشركين بعضهم اهل الحرب وان اريد  
يضاف الى الكتاب فيبين ان يرد من قوله لا يهيل معناه الا ان المشركين للكوكة اعياها اذا اخذت اسيرة اطلاقا لا يجرى  
وان تناولوا السور قبل يقتل في الحرب وبعد ما اتوا من الاصحاب يفتقروا بالثاني وقد ثبت ان حكمه في الشك  
على المشركين هو كمن او العدة او الاسترقاق اما الاسير او المملوك عليه الفشل فيضاهى ذهب الى عدم وجوب  
القتل وان كان جازيا اذا جاز من المشركي وقال فينبغي ان يجرى على من قتله ويمكن ان يقال ان يجرى من المشركي  
قتل لان الشك يبين عليه وتكرره في الاطلاق والواجب وهو في الكفار فخره على لهم بعد استرجعت احوال القول  
الا ان الجاهل يجرى وجوبه وان كان حكمه الشك الا ان قتله لاسر المحجوبين بعد مقتضى الحرب سقوط باسلامه عليه السلام  
فعلما اذا حضر عنده رغبته في الاسلام ورغب فيه فيكون قد حقق ومعه باسلامه انما جازا القتل قبل طر ما وراه  
المجرى في قرب الاستعداد واستاده الى من جعفر من اخير قال سالته عن رجل اشركي صيدا مشركا وهو في زمان نشر في قتال  
الصيد لا يستطيع المشركي ان يمسك الصيد بالعدو فيقتل قتله قال اذا خاف ان ينجح بالعدو وحل قتله  
وكذلك رواه علي بن جعفر في كتابه ايضا ومطهر في الطعام على حجة اى حبت الطعام للاحتياج ليسا على حبة الله و  
الثاني او فن بالقتل ولا ان الاقوال وفن بالموارد هو لا سير الى اسير المعروف وان كان يقدم للقتل لان فيه  
استطفا فالرالى الاسلام **باب** سير الانام محمد بن الحسن والثاني والثالث مجهولان والرابع والخامس ضعيفان  
والسادس والسابع مجهولان قوله ابطاله كانت في الحيا هدية اشارة الى قوله الاسلام يجب ما قبله ونحو هذا الحديث  
ولا ان يعا على ان لا يجرى ما قبله فاذا اخرج ابطال الحدود والشرقيات ونحوها من احكام الفقه الا ان الناس  
بما قبله صرح لا يما قبله احد على ما تقدم منه قبله وجعله كمن استفاض الحق في الادب من لا يوافقون اشكال واعلم ان  
اذا كان من شئ سئل ان يمدد رضى عن نفسه وفي الاخبار ولا يلزم على هذا وهو قريب بطل ما كان في العدة فاذا التهاجر  
الحدود السكون والصلح والموافقة بين المسلمين والكفار وبين كل متخارين وبينه وبين هذه الاغصان وزمان  
الحدود الاجتماع في المسلمين وغيرهم ومضا لهم على الاحتياج وحسن الاموال والتفوق الحان يظهر فيهم عند  
ذلك يعق السيف ويمنع المؤمنين من غير ما كان في ايدي الناس من اشعار باسقاطه حقوق الاوسيين في

سجل على ما قلنا وسار لمرة والكلف واستشارا بانه كان محذرا في اخذ اموالهم ونفوسهم والحق عليهم وقد اختلف  
هذا الشك الثاني نظر المشيئة ومما يستقبل احوالهم ان **باب** المظن كان رجلا حادا هو جاري يامر وكان  
رجلا من مستغنيا في الدين وقد قال هذا القول في حرمها محمد وعلل اناس اموالهم اهل امة لا صاحبها وشواك  
عليهم في اموال البزاة فخصها اموال المال الذي لم يجرى والعسكر لا يفرج عن ملك او ابره قد اذعن على الفاضل اجماع  
علماء الامم وانما اخرجوا العسكر فذهب الشيخ في النهاية والجماع الى قسمتها بين المجاهدين وفيه المسبوط والى  
انها لا لا ولا لا يخرج من ملك اهلها ومن ثم ردوا امير المؤمنين ثم عليهم ويرد الى المرفعي وابن اوديس والجمهور  
كما هو اسندوا عليه بحيث يرون هذا وهذا من جملة ما فعله الخوارج على علي فانه قالوا انما قتلوا لم يسب ولم  
يقتل فان كانت دما فمقتل اموالهم وان حرمت عليهم اموالهم فقد حرمت عليهم دما وهم فقالوا لهم ان يتاس  
انفسهم انتم كما قال المرفعي ولا ماله خلافا بين الفقهاء في ذلك اقول السلفا ومن كلام السادة الاطهار ان اموالهم  
مطلقة كما ماتهم في انما كانت حلالة لهم وذلك لاصولنا ولا ذكر الاخبار الدالة على انهم اناروا الاموال بعد القتلة  
على اربابها على طريق الحق لا الاستحسان في الثقات منهم من اشترى التواصب وقد روي عن كثير من الاخبار قوله  
خذ ما لا تقاسم ابن ربيعة ورويت النبا باليمن الشاكر ان اكثرهم كان من اهل الارزاد والفقهاء ومن هذا  
حكمه لا يجرى لملك بعد اربعة ومن مقتضى الاخبار والرواية في اموال الارزاد وغيره لا يجرى لملك في حق هذا  
القول والبرهان فينا الشهيد الثاني طالب فراه وجهان من المعاصرين **باب** على سقوط الجزية عن النساء  
محمد بن حنفية قوله روي عن الجزية عنها قال في المذهب مذهب عامة العلماء وكذلك المقتضى والشيخ الفقيه في سقوط  
الجزية عنها مطلقا هو احد الاقوال يعر بلا على هذه الرواية والشيخ موسى ابو جعفر بن علي بن ابي ابي  
استغنى في الحاشية الرواية قال في التبيين وكذلك اذا اوفتوا في الاسرار للاحكام فنامهم فذلك ان كان ذوا  
وقد اخذت من ذواتهم ولا وهذا القول لا يخفى من قوة ولعل فيها انقضاء من الاخبار الدالة على ان ذواتها ذوات  
فقط ارشاد الله والولدان في ارض الحرب والذين لم يلقوا وسقطوا عنهم مذهب العلماء كاذبة استنادا الى هذا  
والقول الثاني في هذا قد من كل حال ومما هو مذهبهم بعد ان لم يسقطوا الجزية عن غير البائع **باب**  
قتل في الحرب والحق محمد بن حنفية وكذلك الثقات والثالث واذا اربع مضى والخامس مجهول وكذلك الساقط  
قوله من صلح صهيون يجرى ان يجرى فانه كان موقفا للغيره وسببا ومنه جواز قتله للقتل اذا دخل المنزل ليسرقة  
ان الله لم يمتد العبد على يده في بيته فلا يبقا قتل ليشا مشا فانه يجرى بتركه القتال او كونه اهتد وهذه الاخبار  
بالاخرين ومعه ما لا يلزم جواز المقتلة او جرمه مطلقا لكن لا صاحب استغنى في هذه الرواية لم يعلموا  
بالاخرين بل يجرى على قتلها القدر وهو ان كان غرضه اخذ المال لمحب وقد وان جاز وفيه بعضهم بما  
لا يصير نفي رواة لا يجرى الوجوب مع عدم التفرغ بالنفس وان طلب العزم وجب دفعه عدم الحق العطل وان







[illegible]

عقبت فاما ابائهم

مغرب من التفسير. كما نرى الاستيعاب في قوله في الفتن من الاول والمسلمين في الكفاية الفتنال ائمة حال الشك واليه  
بشهر والملاصق هذا المنطق ونما اجتمع الى الاستشاد لاعلاضه بوجع الفاضلين فلا يؤخذ عنهم ما لم يثبت انتمالك  
للمعبر كافي ما يراى الاول وهل يكون فيه بالمشاهد ولا يفرق اياه وبالمسلمين فلا يفرق انتمالك الفتن لانه لا يفرق  
الحال بقاومون في سبهم المصلين بجاعون المراد من البيع هنا التفتيم والاملاوة الفاضلين يحرق لهم بجمع وهذا  
رواية في دليل الشيخ على ما حكاه منصرف الفتاوى واجاب عنها العلامة في الفتن والارسل ويعطى الحمد في حال  
ارباعها الى القول الاول في اعطى على سبغة المعامل يعنى ان موالى العبيد يعطون الفاضلين اثنان عبيد من عبيت  
المال ويكون مصفى قوله ببقاومون في سبهم المسلمين لان لا يدخل على الفاضلين نقص بسبب اخذوا ارباعها وهو ما قيل  
قريب الحق ما لا يخفى وجده دليل على القول الاول ويمكن ان يقال ان من طرف اصل القول الثاني انه يجوز ان ياتى ما قيل  
الفتنة او على ان المراد بالمال الى الجواب هو الاول ويقر بقرينة السؤال والجواب اما عن الاول فبالاخذ بالحدث واما  
عن الثاني فبان قول المسلم الحق المسلم اذن كل ما من كلمات القبر تم واشتهر من صفات كالمثل فلا اختصاص لها بحدود  
السؤال ونحوه فذلك بدى في هذا الجواب لا فادها لرواية قاله الاستيعاب قوله المسلم الحق بالارباعا وجده  
يجوز ان يخذل على اذاعه فخذ الاكاذق في هذا الموضوع الخصوص ويكون الحق بدين ماله في غير ذلك من المواضع مثل ان  
يسرق منه ويضيق عليه وما اشبه ذلك على انه قد ورد ان يكون الحق ما لم يتبدل الفتنة فاذا انتهت الفتنة فمضت  
كان الحق ببلد الفتن ثم مضى بل جرد وجنة التحليل وبعد هذا قال والذي عمل عليه ائمة الحق معين ماله على كل  
حال وهذه الملاصق كلها على ضرب من التفسير وهذا هو الاصح وهو الحق بالفتنة يعنى اذا باع العاقل ويكون  
منها على بيت المال وقيل يجوز ان يكون المراد ان الحق باخذ الدين وبيع العاقل بفتحها على بيت المال في كتاب  
الشيخ سندنا الشيخ انه الى بن عبوس صحيح فلا يفتن في جميعها على ما مع موافقة الاول وهذا للاصحاب وكون خلاف  
اصل الخلاف فانهم لم يفرقوا بينه وبينه في الاخذ فاشافا بين هذه الاخبار لانه لا يفتن العاقل من الجميع بنا على بعضها  
الى بعض فالاخذ بان صاحب المال ان وجد ماله قبل الفتنة اخذه تجاوانا وجده بعد ما اخذ به الفتنة والفقيه  
معلق ببيت المال ولا يلاذ به قوله فبما هو من يعطى من الدين قيمة ائمة لان موالى المملوك بعد الفتنة هو من جاء  
في هذه فتية من قبله لان الاول يعطى ثمن بيت المال وهذا معنى اخذه بالفتنة في الحديث الآخر وقيل  
على ظاهره ان يكون ايضا ملاصقا لما قلناه لا يفتن ببيع فلان ويشترط ان ارادوا شوقه من حسن با  
سبيل هذا الفصل لا يفتن على طبعه والثاني حسن والثالث صحيح والرابع مجهول والخامس حسن والسادس صحيح  
فراية السند الاول من محمد بن الحسن كما في اكثر نسخ هذا الكتاب فكل ما يوجب محمد بن الحسين كافي فيجب التفتن من هذا  
الكتاب وهو الموجد ايضا في غيره وهو محمد بن الحسين بن ابي الخطاب لا يفتن من تسمية جعفر بن بشر في قوله ان ابن  
عمران جعفر بن موسى بن مولا ارضا فليس هذا دلالة على هذه الاخبار وشاق معناها من محاور شرعية ما يوجب التفتن

مجلس











منها قال قلت لأبي عبد الله أمر الله أن يرضى الشهادة فقال قال الخ من شهيد وقراه هذه الآية ومن الحارث  
 بن الخيرة قال كنت عند أبي جعفر فقال العارض منكم هذا الأمر لشرفه لم الحسب في الخبرين حاله والله مع قائم  
 الحمد بسببه ثم قال لي والله كن جاهد مع رسول الله بسببه ثم قال فلا تأبى والله كن استشهد مع رسول الله  
 في مسقط طه وبنيكم آية من كتاب الله فقلت واني آية جعلت فقال قال الحق لله والذين آمنوا بالله ورسوله  
 ولتلك هم الصديقون والشهداء عند ربهم قال من ثم والله شهدا صدقين عند ربكم ما قطع هذا الخبر  
 آخره أن يلتصقا مما قاله الشيخ من أن الله ولي هو الذي جبه به الأصحاب في تأويل هذا الخبر وحاشا معناه إلا ما  
 دل عليه من أنه لم يصل عليه خبر سوى كثير من الأصحاب ومن ثم ذهب بعض الحنابلة إلى أن المكان محل الصلوة الواردة  
 فيه خبر على الاستقبال **باب التواضع** محمد ضعيف وكذلك الثاني وما الثالث والرابع فيهم بلان و  
 الخامس والسادس ضعيفان والسابع رسل قوله بغير إذن الإمام أعين بعد ظهور المباحين من الكفار إلا ما  
 بالمبارزة بغير إذن الإمام لكن لا يطلب مبارزتهم الكفا وبغضه بغير إذنه وبعض الأصحاب قال من جازم به وجوب  
 أن يكون موضع المحاكمات أحدا وهو جواز مبارزة من خرج من الكفار بغير إذنه ثم كنت الأفضل لأن الأفضل  
 إلا بإذن الإمام لأن عدت إلى قبلها لا ما فتنك لينتفا ومنه فخرم المباحرة ابتداء من غير إذن الإمام عليه السلام  
 كالأصاحبة القوليين والعقالات الأخيرة هو الكفر ومنه قوله الحسن ثم قال ما به وهذا الكلام منه ثم تعليم للناس كيفية  
 الحرب وناوذب لهم على المخرج وجرا ما فعل الحسن ثم فاعلم لم يكن عالما بكبر صفته إلا ما لا يشك في طوعه كمالها  
 إلا إذا صارت الامانة النية والاعمال لهذا وهذا الحكم لصا كبره لا إذا كان هو مورد التوقيف في النظر  
 الأولى ما لا تامة طلب البراءة لمصلحة كانت فخصمته فلم يكن مكره وصار يقول به ثم لما روي للناس وتعليم  
 لهم هذا الحكم أنه يعني على صيغة المصدور ويجوز أن تدعى صيغة الفعل ما تقع إلا أن الأول استعمله ثم بسطه  
 للسان وكنت السيد يعني أن اللسان مبطل الجهاد ويوجب فيه ولا يصدى السيد بل أن كان الوقت وقت  
 فجب عليه ما لا كان كقتل القوم والعقل والبراءة والخبر لهذا الحديث في كتاب الجهاد يدل على أن معناه ما قلنا  
 ولا نال من إجماعنا على أن العموم ومن غاب عن أمر فرقتهم ومن غرد في الحديث أن المهدية إذا ظهر خرج أو لا  
 من حصر كبله ما عاقبهم كما يجب بأنهم لا تامة معوا أفضل بأنهم في جوارحهم يدعون ربهم وتقتل به بموته وقد  
 كانت من جباة والحيل فحشا في نفع في أيدي الكافرين فيقتولون بها إلا الله إلا الله أي كانت هذه الكلمة العامة  
 مكتوب على رايه وقيل معناه أنه الله والارباب لا ملاك هذه الكلمة وقيل أنه ثم ثم حديثه هذه الكلمة  
 ونفي الأول أن صاحب كتاب الوصائل نقل هذه الرواية هكذا وعليها إلا الله إلا الله الذين قال لهم أن الله  
 أن الناس قد جموا لكم الآية المروية عن أبيان من ثم نزول هذه الآية في بدر الصغرى وذلك أن أبا سفيان  
 قال يوم أحد حين أراد أن يعرض لأبيهم موعدا بيننا وبينك موسم بدر الصغرى فقال رسول الله ثم

فكان بيننا وبينك نعماء كانت العام الغلبا خرج ابوسفيان في اصل يركه حتى نزل من القلعة ثم انتمى اشد ما عليه لم يلبس  
فيلدا له ارجع فلقى منهم من سجدوا واستجيبوا فقالوا لابيوسفيان انك واعدت حثونا واصحابا ان تلتحق بموسى بن ابيصبر  
وان هذه عاجل باب وقد بدلت ولا اخرج اليها ولو كان يخرج عن ذلك ولا اخرج اليها فخرجوا فخرجوا فخرجوا فخرجوا  
فقتلهم والله عندى عشرة من الابل فاني انعيم من هذا التماس فخرجت من لعلها وابي حنيفة فقال لهم بئس الاوى  
ايكم انكم في داركم وداركم فخر فقلت منكم الاشر من فخرى وان فخرى فخرجوا فخرجوا فخرجوا فخرجوا فخرجوا  
فيلدت احد منهم فخرجوا فخرجوا فخرجوا فخرجوا فخرجوا فخرجوا فخرجوا فخرجوا فخرجوا فخرجوا فخرجوا  
فاما الحياض فانه ارجع واما الشجيرة فانه ناصب للعلل قال احبنا الله ونعم الوكيل فخرج رسول الله في اصحابه  
حق واخوابه واقتصر في هوى له كنانة وكانت موضع سوف لهم في الجاهلية فخرجت اليها فخرجت اليها فخرجت اليها  
فاما سيد ريشة فابا سفيان وقد انصرف ابوسفيان الى مكة فلم يلق رسول الله واصحابه احد من المشركين بعد  
ودانوا السوي وكانت لهم اوارث فباعوا واصحابا الدهر من هرون وابي حنيفة الى المدينة ما لمين فاقعت  
فزلت الالة الذين قال لهم الناس انهم ابوسفيان قد سجدوا لكم ابوسفيان واخبروا فخرجوا  
ابو حنيفة بنين سجانة ان ذلك القول زادهم ايمانا وشبا فاطل بهم واقام على عشرة بغيرهم قال ان فزادهم ايمانا  
وقالوا حسنا انقضى كافيها الله ونعم الوكيل اي نعم الكافي فافعلوا اي زوج النبي ومن بعض اصحابه  
ينسب من الله فضله الى ابي حنيفة من السوء وغفلة راجحة لم يحسب سوء اي قتل مؤثمة قد استسقيات ما كونا  
الاية هذا كما كان من مؤمن ان يزعموا لما لم التضع على الامان بموسى وهو ما قبله فقالوا فمؤمن اوى  
الى الله مؤفاه استسقيات ما كونا اي هوى الله عنه سوء كونه فجادع موسى حتى عبر راحته وتقبل اثم هوى الله  
نوب الخ جليل نبش زعمون رجلين في طلبه فوجداه قائما بصلي وحوله الحوش مسقوفا فاقوا ورجعا فاداروا  
حاجا الى الزور والباطل سوء العذاب اي كره وهو لخرق في الدنيا والشا في الآخرة ولولا ان دخلت  
جنتك قلت ما شاء الله الاية هذه الاية من تمام الاية لخرق ضرب الله فيها المشكوك له واحد لم يشكوا لجليل  
احد ما جنتين من عذاب وحققناهما داخل وجعلنا بينهما زورا كلنا الجنتين شاكها ولم نعلم من شدينا  
وجزنا خلاهما نهركان لخرق فقالوا لصاحبه وهو يحضرنا فادنا ما اكثر منك عالا واكثر زورا ودخلت منه وهو ظالم  
لنفسه قال ما اظن ان تبدي هذه ابدا وما اظن الساعة تأتيني ولكن وددت انى رقيب لاصبر من خير مني لعلها  
روى على ابن ابراهيم في تفسيره ان ابراهيم وجعلنا كان لربنا كبريا كبريا كثيرا القدر وكان له جوارفة فافترس الظلمة فقال  
انا اكثر منك مالا واقر عشرة فدخل الظلمة فاستأجره وهو ظالم لنفسه بالهصيان فقال ما اظن ان تبدي هذه الجنتية  
او ما اظن ان الدنيا تقضى وما اظن الساعة اذى الدنيا حقا وددت انى رقيب لاصبر من خير مني لعلها  
سجطين في الآخرة اكرم منها الاظن ان ما اعطاه والى الدنيا ان كان لكونه على الله فقال له صاحبها المؤمن وهو







الناصر والكرسى رداً لشئ من قبله والقديم الدرع وهذا هو الذي شد الفيل عليه وطمع الى بين الخيل وروى ان  
ابن ابي عمير قال للشئ في بكاء القوا على العودا يعني في شاة الخيلت عليه فقال رسول الله لكن انا الشاة انما  
انتملك فالتبليهم احد على فرسه وهو يقول هذا ابن ابي بكره بذكره لا يفتون ان يفتون ورسول الله  
بنا العترة وسهل بن حنيف يعتد عليه ما فعل عليه فغناه مصعب بن عوف ففسد قطعاً مصعباً ففعل ما فعله رسول الله  
عنه كانت في يد سهل بن حنيف ثم طعن ابي بكر في فرسه فاعشق فرسه فاشترى من فرسه وهو يقول هذا  
مقالا برهنيان وملك ما اجره انما هو خلدش ليس بشئ فقال وملك ما اجره من حرب اعدى من طعن في انما  
محمود هو قال في بكاء اني سا ففعلت فعلته فافعلوا ان ما كان يجمع اهل الجاه ففعلت لهم فلم يزلوا  
المسلمون حتى صاروا الى كذا احمد ضعيف والثاني والثالث موثقان والراجح من اجله الخامس وهو ان  
والسابع موثق والثامن والثاسع مجهولان والثاسع ضعيف قوله من فرس من رجلين انه هو دليل على ما من صاحب  
على ما صاروا اليه من وجوب ثبات الواحد للآخرين وذهب اخرون الى جواز انفسه ففعلوا الى انما هكذا كان  
كان منكم ما صابره فليعلموا انهم وان يكن منكم الف فليعلموا انهم وان كان منكم الف فليعلموا انهم وان كان منكم الف فليعلموا انهم  
للعشرين والمائة الذين يملكونها لا الهية الا لله فليعلموا انهم وان كان منكم الف فليعلموا انهم وان كان منكم الف فليعلموا انهم  
للاثنين من قبل الاصل السالم من المعاصي وما جاز من هذه الرواية ففعلوا على الاستحباب والاحتياط بانها محمولة على  
ما اذا كان الواحد في مرتبة او جليل او قويا ففعلوا في هذه الرواية ففعلوا في هذه الرواية ففعلوا في هذه الرواية ففعلوا في هذه الرواية  
سيدنا ابا عبد الله الذي اوردته من رواية في رسالة الحكم والمشتابه ففعلوا من قبله ففعلوا من قبله ففعلوا من قبله ففعلوا من قبله  
عندنا لا ميل فيها لا للاحاد ففعلوا ولا لثلاثة ففعلوا ولا لثلاثة ففعلوا ولا لثلاثة ففعلوا ولا لثلاثة ففعلوا ولا لثلاثة ففعلوا ولا لثلاثة ففعلوا  
من باب التفسير والتمثيل على الغالبية لوجوب الواحد للاثنين لم يقع في ذلك الفصل الا ما ذكرناه لوجوب الاحتياط  
على صريح الآية ففعلوا فيها ما افقوا للاصحاب على قولهم فيها لانها من شاة واحدة الا انما هو والالف قال الشهيد الثاني في وجوب  
التبليغ في مع عدم ثبوتها لطلب وقد عرفت ان الثاني هو اثبات مطلقات الزحف الزحف ففعلوا من قبله ففعلوا من قبله ففعلوا من قبله ففعلوا من قبله  
والعزم من الزحف من اعظم الكبار ما يفتي رسول الله في انما للاصحاب بكونهم الا ان يسيطروا عليه الذي يكون في ذلك  
القول في هذا اشتراط او الجزية والاشهاد ورواية المؤمنين في الدنيا لا ان الغالبية احوالها ان لا يباشروا  
من هم خلاصه صفات المروءة في شاة عليه زيد من ثوابه على الاوجاع الكبدية يكون تقبله لارواح وآلهما اعظم  
من مصابيح الاجان واستقامته ومن ثم حكم بجائزته وادباً في قراره انما من دخل النار ففعلوا من قبله ففعلوا من قبله ففعلوا من قبله ففعلوا من قبله  
من انفسهم ان لم يقبلوا ففعلوا ولا يفتون ان الذي في هذا الرجوع والحق في عقاب لبدن وبين العدا بين بعد المشقة  
ما كان الذي يكون من الكفا وحمل اكثر للاصحاب هذا للرجوع الى وجوب الا ان يكون الا بعد اشتراطه ففعلوا من قبله ففعلوا من قبله ففعلوا من قبله ففعلوا من قبله  
الا فقال ليس كما فعل الشيخ في ما عرفت من انفسه لما بلغه ان رجلاً كان يبيع وشبهه عند قارب قال الدائم ففعلوا

ان الدائم طائفة من سائر الجاه كما انما يبيكون حواشي من وما كانوا يلبون المدينة لكن يجوز ان يكون  
المراد من دليله الا سلام من انفسه ووجهه من الجاه ان يكون طائفة منهم يبيكون من جزيرة العرب  
مع سائر العرب ويخبروا بها ارباباً من اربابهم سيرة طائفة من الجاه ففعلوا من قبله ففعلوا من قبله ففعلوا من قبله ففعلوا من قبله  
السرايا يبيكون بلانهم يكونون خلاصة العسكر وخيارهم من الشئ انفسه لا يفتون انفسه ففعلوا من قبله ففعلوا من قبله ففعلوا من قبله ففعلوا من قبله  
وفيل ففعلوا من قبله ففعلوا من قبله ففعلوا من قبله ففعلوا من قبله ففعلوا من قبله ففعلوا من قبله ففعلوا من قبله ففعلوا من قبله ففعلوا من قبله  
الكل كمال المؤمنين وهذا الكاف كلهم المؤمنين وهذا اصل من الاصول الكلية يتخرج عليه من الجزئيات ما لا  
يخص حتى ان بعض الافاضل من الحديثين زعم ان الالف باب لتبين عليها رسول الله عليه السلام عند موته  
القول انما يفتي الباب يفتي من كل باب يفتي باب من هذا القبيل وجميع هذه الاصول عن كتاب منقول  
واجبت به هذه السنة في طريق مكة زادها الله شرفاً حتى في نسخة الكتاب وموصوفه وروى عن باسائه  
بعد انقام لكن ما رسته لاجلها وما شذت بان الالف باب المراد بها انواع العوام كحلم الجاهل والمجاهل  
والفريق واللام وحلم ما كان ولا يكون وعلم السموات واحوالها وعلم الارضين وما فيها وما تحته وما  
يز ذلك من العوام والذي يفتي منها ايضا ابواب وموكلاته لفتها ليعلموا انهم انفسهم وجنات  
الى الكلام في هذا الاصل بان يقول ان المعزوم من الاجزاء وكلام للاصحاب ان الله لا يخلق بالخطأ  
والثواب وما ذكره الحديث من الاسماء الثلاثة واصله في ذلك الباب الذي في التفسير فكيف أطلق عليها  
لفظ الله والجهاد من عند وجهه في الاصل المراد به ما عدا في العرف لهما والاشياء المذكورة داخلية  
ولا يخرج عن الاصلية القريبة والثواب وهو لا يطلع عليه الناس الثاني يجوز ان يكون هذه المذكورة المذكورة  
من الله وانما يفتي عليها الثواب وان لم يكن نية القرينة والثواب مقارنة لفعالها بل لو كان قاصداً بها  
الفتنة لان يحصل للاثواب ايضا ما يفتي على هذا الفصل من الطاعات في مستقبل الايمان فلا يفتي  
في كل الطاعات مقارنة نية الثواب ومن ثمة في اجابته المستورة ثواب المؤمنين على وجه انفسهم انفسهم  
فتصادحاجة مؤمن والجميع بيت الله الحرام واعطاه التركة المعترف ذلك ولا ينافي هذا المقال ما عرفت من  
قوله انما الاعمال بالنيات والحكم في ما يفتي لا يجوز ان يكون منقولة على الغالب او على اداة الحكم  
والثواب او على اداة انفسه في بينها هو النية فاقطع لغيره ببيت عليها الثواب والعقاب ثابته  
اذا نية ومن ثمة في روى مثلاً وكان قاصداً للفتنة وتخصيصاً لوقوف على هذه الفتنة سدق عليه  
ان عمل بغيره ولا تفتي في مثل هذا الفصل من الاجرة والثواب ان قصد الله ان يفتي في الثواب والعقاب ثابته  
الحق في ما يفتي من الثواب لم يفتي في بقية النوع الا ان كان في مقارنته التمسك لوقوف على  
مقتضى السنة وتخصيصاً للفصل والذراعي لم يفتي عليها احد الا احوال المؤمنين وانما قوله يطلع فينبغي ان







الكلية بغير اليد واللسان كما ذكره حكيم المالك في كتابه الحاشية واللسان واجهته وشرفها  
في درجاته ووجوهه وواجهها السيد كما يعرف من درجته ايضا انما هو احتياج الى الجرح او الفشل في حال  
سببنا الاجل المرفقش فيكون ذلك بغيره من الامام وقال الشيخ في ظاهره ذهب شيخنا الامام في هذا  
المجلس من الاحتكاك ولا يكون الا بالامانة او من ياتون له الامام غير قال في كان المرفقش في حاله ذلك ويقول  
يجوز فقل ذلك بغيره لان ما يعتد به في ذلك يكون مقصودا وهذا بخلاف ذلك لا يترتب مقصودا وانما مقصود  
الملازمة والاحتكاك فان وقع ضرره من غير مقصود وقد اثنى الشيخ في كتابه ايضا في كتاب آيينه ان قال في قوله  
وكلام السيد في قوله ان قول كلام السيد لا ينافي من وجه اما قوله فلا خلاف في الورد في هذه المسئلة  
والاحتكاك بالاطلاق او هو باللفظ والمشاورة فيه وانما كانا علمنا رواد السيد الوضوح في فهمه البلاغة قال في قوله  
ابن جرير القير في ما يترتب من علة من ابن ابي ليلى الغفيرة قال سمعت عليا عليه السلام يقول يومئذ اهل الشام  
ايها المؤمنون ان من راي عدوا تامله و منكر ايدى اليه فاكفه بقلبه ففقد سكره ومن اكرهه لمسا  
فغدا وجوه هو افضل من صاحبه ومن تكلم بالسيف لم يكون كائنه اقصى الحلياء وكذا في الظالمين السفلى  
فذلك الحق صاحب سبيل الهدى وقام على الطريق في قوله فقله السيفين ورواه ابن الفثال في وضحة  
الواعظين وسلا احمد ربيع والثاني مجهول والثالث ضعيف وكذلك الرابع قوله فخلطان من خلق الله تعالى  
اي من اخلا في سجايرة وصفاته التي يتصف بها كما قال في بيانته وقد اثنى الله بار بالعدل والاحسان وبنى  
من الغشاة والمنكر واليقين اذا اتقى قولك الامور بالمعروف اي يتكلم بعضهم على بعض بغير بيان فيلحق بعضهم  
على الآخر بوقوع من الله تعالى الوضحة الثاني في التشديد في الجمع ونوع وقايه اذا ارجع المعروف منكر والمكروه  
معروفا وروى في الروايات عن الصادق عليه السلام في قوله ان الرجل اذا اهتمك في المعاصي سود  
قلبه ثم اذا اجمع فيها انكسر عليه ذلك لطلب فصا و غلا فاستغنى واستغنى عن ذلك من المنكر معروف  
والمعروف منكر او التمسك بدعوة والمبدع عنه سنة ويعني ذلك القلب بالقلب المتكوس على الحق والمطام  
العلم بالمعروف فيه ولا على بعض شروط الامور بالمعروف والثاني من المنكر والمشتورين اصحابه يتروا  
اشهد عليهم انما اربعة الاقل على الآخر والثاني يكون المعروف معروفا والمنكر منكر والثالث اصله والمصور  
اوله على ان لا يظن منه اعادة الاذلال الثاني بخلاف الثالث الرابع عدم توجه منكره الى بدعي  
او معروف الى الآخر والثاني من احد من المسلمين بسببه وقد فتن هذا الحديث الشرط الاقل والثالث  
وهذه الشرط والمبدأ المزية الاولى من واجب الامور بالمعروف وبعض علمنا ايضا ان هذه الشرط  
شرطا خاصا هو ان لا يكون الاقرب والثاني من تركب القربات واشترط فيه العدالة واستدل بقوله انما روي  
انما من البرر يمشون انفسكم ويقولون بكم مقتنا عند الله ان تقولوا لا نفعلون وباري من النبي

ان قال ربه ليلته اسرع يقوم ثم من شفاهم بملك معين من نار فقلت من انتم فقالوا كنا نأمر بالخير ولا نأمر  
بالشر من الشر وانما نأمر بما نرى من الخير من الاصلح والافضل بعد الاستشارة والاصلاح وكذا نصيب الصالح  
والحق من مخالطة عدم اشتراطه ما نرى اننا لا يجب علىنا على الامام المشاهدة فله من غير امران تركه وان كان لا يسطر  
بذلك احدا مما وجوب الآخر والاحاديث الواردة في هذا الحكم ملزمة للعدل والفاصل والاحتكاك في آيات من المذكور  
على عدم العمل بما يجرى ويقول له لا على الامر والعقل وكذلك ما تقتضيه حديث الامام في واجبه انما الصغار والناورة  
لا على الامانة والفاصل ان من من المنكر انما فاع انه لا يجرى في الآيتين والحدوث وما هو جوازاكم من جوازا  
وانما حكمنا في هذه المسئلة بشرح واجبه فانتم لا تملك لا تقتضيه عدم وجوب الامر بالمعروف والثاني من المنكر  
الاطلاق المعصوم ومن لم يقع منه من حين بلو في وجوه في ذنب صغير ولا يكون في شدة هذا الباب هذا محتمل كلام  
عليه السلام من تنبيه المشركين لم يجرى في عدم اشتراط هذا الشرط ولا في سلاطين في استيذان القربان  
ومن منعه من عدم روي عنهم بتركهم هذا الواجب العظيم مع قدرتهم عليه وذلك في قوله لا يجرى  
عليهم وجايل عليه رواد الحسن بن محمد الذي يثبته لا رواد من رسول الله قال في قوله لا يجرى في قوله لا يجرى  
بذلك ولا يجرى من المنكر حتى ينفذ منه ذلك في الامور بالمعروف وان لم ينفذوا به كله وانما من المنكر وان لم  
تنفذوا به كله الحديث يقول من الحق الى الباطل فليكن من الحق الى الباطل وان يكون تنبيه من الواوي للكلية وان يكون  
من كلامه في حق المنكر العقول بمعنى الله تعالى ونحوه اي يدين الناس بجهل من الحق الى الباطل اذا عرفت هذا فاعلم  
ان هذا الحديث استدل به من قال بان الامور بالمعروف والنهي عن المنكر واجب كفا في كل موضع للعقل والشرع  
من المناظرين وذهب الشيخ والحق وكثير من المناظرين الى وجوبه على الاعيان وليس على شخص الباطل في عدم  
الاستدلال بالقرينة والحديث ما فيها انما يدلان على عدم وجوبها على كل واحد من آحاد الجماعة وهو كذلك  
لان ليس كل واحد من سائر الشرايط الوجوب ولا يدلان على انها مستطاعان عن المستعجزين لشرايط الوجوب ببيان  
البعض منهم قبل ترتيب الاثر في النزاع ليس الا في هذا ومقتضى ما من غير سائر الشرايط لا يقتضي الوجوب  
الكلية كما في النجى واجبا بالشيخ عن الاية بالقطعة منكم للفتنة منكم فيمنع من المناظرين من بين سائر الاجناس  
فانما من سائر سائر الامور بالمعروف والنهي عن المنكر انما يدينوا او يلبسوا او يلبسوا او يلبسوا او يلبسوا او يلبسوا  
ناروه كقولكم في خبرنا ولا يدينوا في هذه كلامه صريح في ان من في الاية لا يدينوا او يلبسوا او يلبسوا او يلبسوا او يلبسوا  
انما النزاع بين هذا القولين كاللفظ فان الفاعلان في الوجوب ليس في الواو وان كان واجبا على الكل الا ان  
من تمام به البعض سقط عن الباقي كسائر من الكليات وهذا من اجل من وجبه كفاية وشخصا اليه كفاية  
مثل عمل الزمان في المكان في البلد شخص في البلد والواو في البلد مشرقا او مغربا او في كل من  
تأثيره ونهيه في ذلك الشخص من غير جبر بلية وشرع واحد منهم في امره ونهيه وكان ترتيب الاثر في ذلك







وإنما هلاك الصغار في دار الكبار فمن افترع عذابا لكبار ولا تهلك الأولاد من شدة الآلام على أيديهم  
وإنما من المذاهب التي طرقت المتزدين لا سيما من افترعت في النقص والمخارب ويصفون من الأعداء  
كأن تركها سبب لاداءة فاعادوا فافكروا بقولهم قد عرفت ما فعلتم في الإختيار وكلام الأصحاب في حق  
الله عليهم من أن أول درجات الآلام بالمعروف والتهنئة من المشكوك لا تكال القابل الذي هو اعتقاد وجوب  
ما يتزك ويخرج ما يمتدح وسبب الفاعل في بعض آثاره وقد ورد في بعض المحققين اشكالا في هذا  
الحق حاصله أن هذا الاعتقاد وهذا الحب والنقص من أحكام الأيمان التي يجب أن لا يتبدل فيها  
مؤمن فلا يكونان من باب الأمر والتهنئة بالمعروف وعن المنكوب والوجوب عند من وجوه أولها أنه يمكن أن  
يهيأ اعتقاد مطلق وينقص مطلقا وإن كل تارك للواجب لا من حيث الشخص والمصلحة والخاص وينقص خاص  
بما يخصه من ذلك الشخص فلا بد من باب أحكام الأيمان واقتناء داخلية مراتب الأمر بالمعروف والنهي عن  
المنكر وثانيها أن يكون المراد من الاكثار بالقلب الذي هو من واجب الأمر بالمعروف وما يظهر آثاره وعلا مائة ذكر  
المعاصي فإن القلوب شواهد صدق لا تشبه إلا شاشي يكون المنقش من يد كرم من غير ظاهرا ومن انتهى في التفتا  
إلى الذي هو من أحكام الأيمان إنما هو لزوم على الحب والبغض لانه الذي لا يمتنع انك كرم المؤمن وما الحب  
والبغض فلا يكون إلا بعد وقوع ما يوجبها وهذا هو المعدود من درجات الحب كالإيمان في التمسك  
على الذين يظلمون الناس في الآثم والعتاب على من ظلم الناس ابتداء وطلب العساة في الأرض فها صدقهم  
بأنكم ظاهري في جوارحكم بالقتل والجرأة في حصول الأمر بالمعروف والتهنئة من المنكوب وعلما من قولكم في هذا الحديث  
إذا أذا ألقى القوم مشاف بظاهره ما تقدم من اشتراطه في باب الحسنة ومن ثم لم يمتنع الحديث في غارة على أن المراد  
بالقهر من انزات النعم وأخرى على وجوب القهر والميسر على استجاب القهر والعظيم وفي الواقع المراد ما  
يجبونه صراحا وليس بغيره ويظهر من بعض الأصحاب بطلان حصول القهر بالمعصية كما إذا انشغلوا بالهوى  
والشغل وهو بعيد بعيد قول من قال أن لا يمتنع مع شغلها في قولهم شغلها فلا يكون للناس على هذه جهة إلا  
الذين آمنوا ولا بد أن يقال إن وجوب الأمر بالمعروف لا يوقف جميع درجاته على الإيمان من القهر لقوله تعالى  
فما صدقهم بأيمانكم وهو لا يكون إلا بعد التمسك والوقوف فما تقدم من اشتراطه بعدم القهر وهو على مراتب  
الاستقامة وهذه المرتبة الأخيرة من الجهاد لا بد أن هي التي سلكها هؤلاء الأئمة المؤمنين ثم في هذا التمسك والتمسك  
والمازقين وبسبب ما بين ظاهر هذا الحديث عدم توقف هذه المرتبة المشتبهة على الجاهل والفتال على الآمن  
الخاص من الإمام بل يكفي بظاهر قوله تعالى هنا فما صدقهم بأيمانكم فانه منقضى لاداءة العمام فكيف يتصور أن يكون أكثر  
الأولاد والذين يدين بالظلمة خلفا لبعض من توسل إلى الظلم عليهم بالظلم بل بالعدل ولا في التمسك لا ريب في

ولا سلك في شغل

**كتاب الدين والعتقاد** سهل بن زياد ومضيف والطائفة والفتاوى جميعا في الواقع ومسل والطائفة  
سوق والعتقاد والعتقاد والعتقاد والعتقاد والعتقاد والعتقاد والعتقاد والعتقاد والعتقاد والعتقاد  
المدين كادود في الرواية أنه يعطى لاجل التمسك سببا في صراحة وأن من ذهب صاحب الحق أن لم يبق للمدين حشاش  
كما قال في شدة صوابه انما لهم والله لا يوسع انما لهم ويحيط بهذا على أن لا يفتقر إلى الآراء أو على أن لا يتولد له وقد ورد  
في الخبر أن من طاعة الدين مع القدرة على أداء كعب عليه كل يوم فموجب عشا وعطية الرجل كان له في غيره ذلك  
كأن يري به حيا أن النفس من شدة الشغف والمناخلة إلى المعول أي يطلبهم ذلك وقال القليل عليه الرجل إذا كان  
يكون أن شغلته إلى ما على أن هو القيا نأيا ما وعليه بهم كالفوضى وليس له ما يقبض منه وإلى القول بأن لا يكون لأحد  
مينا على عشا ودين من ديار صاحبها شيء وقال بعضهم المراد منه ما يليق الرجل من الأبناء القول ظاهره من عطايا الأمان  
وغيرهم كدواستبلاهم عليه بأن يؤكفون وهي من لا زوج لها كذا كانت أو شيئا من لاورة لمراد كذا ذاع  
لا يرب فيها أحد ولا يستحقها الدين قال بعض الحد ثمن يهزم منها أن كان مستحقا بالدين وكان لا يترى عشاؤه  
والأصح عدم التفسير بشكل ترك الصلوة عليه من على صراطه والحق الاشكال في إسناده كان مؤسس القواعد  
مستقل القواعد وكان في إسناده التماس على ترك بعض المسكن كما يؤخذ على ترك الواجبات ليستخرج العلم على لانه  
ذلك المستحب وذلك ذلك المذكور كادود أنه ما عاين السجود على من لم يحضر الصلوة صدر في المسجد وكان يعطى  
له عشرة فرك الصلوة على هذا المدينون لأن لم يكن معتقدا في الآراء والفتنة في بعض الخاضعين عن ارتكاب فعل القبول  
فإن التمسك من طرق القبول من شدة عذوبة عشا وقد مات رسول الله صلى الله عليه وآله وعليه دين أنه ورد في الخبر أنهم عليه السلام كان يفت  
عليهم دين بعد الموت لعدم إيمانهم ولتأثيره في دينهم ويقبض عدايتهم من هنا يمكن الجمع بين الأخبار والآراء  
على جواز الدين والمنفعة للتمتع منه كاشيا أن شأنا الله تعالى في تقدير بعض من المؤمنين الدين من بيت المال  
والزكاة أو من ما لم يترقا منها إذا لم يكن للمدينون شألا ما خلا هو والفتنة لا تليق بها أخذ منها وربما كان منه  
استحقاقه من المهور وليس من الحقوق المالية على حد سواء المحققين ومن ثم ورد في النصوص أن المرأة إذا دخل بها الزوج  
استقطقت حرها وكان المراد أخذ منه من قبل الفحول والغير ذهب بعض فقهاء الأصحاب عنه القدرين وغيره رواية جلية  
للإمام معتق الدين ما خلا هو والفتنة وربما جعل على زاد على الفتنة أو مقيتي صاحبها أو وليه أو وارثه أو وكيله  
العلل بالوادع كان أو هو لا ظهر يكون نصيبه لا لاداءة إنما القدرات التي قد عصى تفسيرها في كتابنا في كفاة  
وجبه ولا بد على وجوب الفتنة على الأمانا هون ما لا يصدق تأت وبيت المال لا تقدم الحسن يجوز ولا ذلك  
الأنان والفتنة ومسل والأراج والمخاسر حسنا من قوله الفتنة الأولى من سلبه الكافي من سماعه يتبعه بغيره يكون  
أو يستحق من على القول بغيره أن الذي يتبعه بغيره في سلبه من لسانه لم يعطهم به ويكون ذلك الفرض على علمهم  
باعتباراته ليس له من المال حتى يكون ذلك الدين عليه في خبث الزمان بالآراء الفتنة وقد الكافي بالفتنة المشقة

في الخبر







ومن ثم لا يولد ثارة بالتحليل على اذا كانت في الامانة في تاريخ بعض الناس الذين والى بان وفي الامانة  
حينئذ هو الامانة ثم وقد حصل منه الا نظام ثم ظاهر هذا الحديث جاز على ما قلناه في حق العنبر الذي لا يجب  
مطالبة البنية بالدين لان ما عرّفه صنفه التي لا يولد غير هذا كان فقيرا لا يجوز مؤنة حسنة بالثينة اخطى وسبعة  
فانما هذا الما من المخطى بالكرهيات في حقه صنفه به او الوحد والوحدة بكسر السين وتثنية الباء لغة اصيدة انما  
ان لم يوجب من ظلال لا يصح ما فيه من المبالغة في التاكيد والحث على عدم جواز بيع داره كالموتى في دين العلماء و  
انما ابن الحنيفة فقد ذهب الى جواز بيعها في الدين وحمل هذه الاخبار على ان تصح في الدين وكبرها والاشارة في نظام في  
الغلاة على الاول وعليه العمل فلا يبعد ان يكون له على من يتصل من التجارة لا يفتقر به الى الثواب ولا يكون من  
الاجرة لا الهرة لا تقيم في النكاح ولا ينفق عليه باخر كما قال في النهاية فقد برئت ذمتها لميت في ذلك انما الغلمان  
نما في ذلك جاز الغلمان من الميت وعلى ان رضاء المقتدر من غير شرط صفة الغلمان وهذه الاجرام الثلاثة مالا  
فيها بين الاصلاب - المسكين من بيتي والفقير والفقير من بيتي والاولى به صحيح والمخمس من بيتي ما على الجدة في  
الاولى لان من كمل هذه الاكل الا ثلاثة ايام لم يدر من بيتي لما كمل هذه منها لا ينفق عليها ولا يشرها ولا يقرن على غيره ولا  
منه ولو يربى واحد مكره كما قاله جماعة من الاصحاب وروى جميع المصنفين عن الصادق عليه السلام انه كره الرجل ان يربى على  
فرصة قال لا ياكل من طعامه ولا يشرب من شرابه ولا يعطى من ماله ثم لا ياكل بعد ذلك شيئا مما هو على غيره ولا  
وانما اسلم الجواز مطلقا فاما اختلاف من بين الاصحاب وعليه ذلك صحيح جميل بن دراج ثم قال ابو القاسم جرم  
الزمن على الزعم اكثر من ثلاثة ايام على كماله وقد برئت انما الا على هو القول بالكرهية جمعا بين المختار وعلى  
على كما لم يركب والوارد وعلى ان لا يدر منه ما يشك الحاكم ان يشرى على اطلاقه يد من حيث المفهوم على عدم جواز  
التفدية في بغير الكلام في هذه المسئلة هو انما اذا غلب المدين يجب على المدين ان لا ينفق في البيت عدوا من داره  
في الامانة التي يكون اسد ما بها نادا ايس منه فلا يصرح فيها في ان اكلها ما كان لا يشرى من ثمنه فيصدق به عنه  
وتجده عليه جماعة من الفقهاء وهو مروي عن بعض الاخبار ووجه بعض المناظرين بانها احسان من بعض الفقهاء على  
المالك لان ان تعرض له عوضها ان لم يربى بها ولا في تصدقة انفق لمن يقاها المومن للثمن من غير شرط  
المؤثر الى موقوفه وصرفها من تصدقة المسد وبها الكلام على هذا من وجهين احدهما انما اذا كان الفقير  
بها من زلزالها فلا ينبغي لزوم الغلمان عليه عند ظهور وصاحبها لا يصرح كما لو قيل في بيعها الى المالكين  
فلا يشرى عليه والمالك هذا الاتفاق ان الزواجر الواردة بالشفقة في وان وجب فيها التضيقة في بها على المالكين لا  
انما لا هو هو التصديق بها على سنان كين السادة لما ساقى بعدله وثانيها ان يربى من فقير الى الحاكم عند وجوده  
لا يملك على الاطلاق على الغنايب وغيره وهو على موافقتها ومضارقتها وعلامة جديته في تحصيل مصلحتها بما يجوز  
لا العمل فيشرها في الامانة المدين ان اذا كان من اهل الاجتهاد وثالثها ما ذهب اليه ابن ابي عمير من ان يشرى اليها

يدفعها الى الحاكم وان قطع على مؤنه واشتاء الوارث كان للامام ثم لان الاجماع والاصول المقررة في مذهبه تشهد  
بان لا امام يستحق ميراث من لا وارث له ومما جاز من المناظرين بل قال شيخنا القليل طاب ثراه انما لا يشرى  
وربما ما قال في الدرر من ان يشرى من الميراث يكون ميراث بيت وقد اهل الحاكم وبين ابقائه في يده وبين الصدقة  
يرجع الغلمان هذا يحصل كلاما على ان هذه المسئلة والوارد في التصدي هو الطلب ولا اجتهاد فيه ومع الياس في  
او كونه كسبيل الميراث كون من اهل القطة لكن غير شرط لان ذلك الطلب يقيم مقامه ولم يرد من ذهب الى هذا  
مع وروده في الخبر والظاهر ان صبي العدو ولا خلاف في الاحتياط او لعدم ثبوتها في ذلك الفتى والاولى  
في هذه المسئلة نظر الى وجه الجمع بين الاخبار ان يقال ان يشرى العتق بموت وموت وارثه يكون من ميراثه اموال  
الامام ثم يكون مصرفا من مصرفه وقد سبق ان يشرى صبيان يصرف الى فقره العلويين الفقهاء ومع الياس ان  
كان الامام من اهل العباد والخاص موجودا في الاصل هو النفع الى الميراث منهم لا يشرى بموتهم ومع فقد يكون  
ميراثه من الفقير في بغير حفظه والوصية به عند الموت انما ان تصدق به هو الاول لما برئت من التصديق في ذلك  
وقد روى عليه يجوز على عدم الياس صدى في الخبر ان يكون فيها قال يشرى ذلك على طاعة الله  
بالفطان - معيدي يبيع موثق والثالث والثالث صديقا في الواقع يجوز في الفاسد من قبله انما اقول باسب  
به عن المال الكثرة هذا الترتيب هو المقتضى بين الاصحاب من جرح من مسلمة ما ذكرته هذا الحديث هو ان تصدق  
الدينوي واما الاخرى فيقول الصدوق في هذا القصة انما قال ومن سئل في حق جده وهو  
يهدر على آخرة فعليه كل يوم خطبة عشاء وذهب جماعة من فقهاء الاصحاب كما يرتضى لما من ادراس وما يبيعهم  
انما انما لو لم يبرأ من وقت الصلوة ويصلي بعد المطالبة فانه صليته غير صحيحة لان فقهاء الدين بعد المطالبة واجب في حق  
وارثه الصلوة اقول وفيها واجب موثق وكل شي من من الواجب المصطفى فهو جرم بغير خلاف من يحصل وكما انما  
بان هذا من اهل داره والدين في اقل الوقت فتكون الصلوة ما غفر من اداء ذلك الواجب المصطفى انما اذا لم يكن  
من يشرى الاو في ذلك الوقت فالعاقب الواجب المصطفى انما هو تلك التوبة الفاسدة لا اداء الصلوة فيكون معاقبا  
على تلك التوبة لانهما سبب وجلة في ترك ذلك الواجب المصطفى وذلك التوبة فباردة عن فعله وجوبه على من ترك  
التعذر عن العمل على هذه التوبة من احكام الايمان في الاخلال بها الاخلال بحكم من احكامه فيكون مؤثرا في  
البينة على ترك الواجب الا اذا كان من يتبينه الامانة في وقت آخر مع انه يمكن ان يبرأ من هذه التوبة مالا اعتبارها  
لانها من باب من نوى حرم على فعله التوبة والتبيل وهيئة كلام طويل ووردنا في بعض ابواب هذا الكتاب  
لا يباع الدين بالدين من هذا الحديث مما قد استغنوا عن هذه واقضى العلماء بمقتضى سنان ما لم يبرأ من عدم التوبة  
في الدين بالدين والممنوع من ذلك ما كونه دينيا يقتضي تعلق اليات به لان اليات اذا دخلت على الدين التوبة  
هو دين وتلت على غيرة ويجوز له قبل دخولها في نفي جرم من هذا الحكم كجم الدين بموت قبل كمال اسد القوانين وذلك



















بما اتفق عليه الاصل عليه بحيث لم يزلوا فيه احد منهم على الحق لم يزلوا فيه احد منهم على الحق لم يزلوا فيه احد منهم على الحق لم يزلوا فيه احد منهم على الحق  
من كتاب الحديث من كتاب الحديث من كتاب الحديث من كتاب الحديث من كتاب الحديث من كتاب الحديث من كتاب الحديث من كتاب الحديث من كتاب الحديث من كتاب الحديث  
على صحتها المتفق بها بالنسبة اليها لا بد من الاصول الاصلية والكتب المتقدمة في اصطلاحها لا بد من الاصول الاصلية والكتب المتقدمة في اصطلاحها لا بد من الاصول الاصلية  
التي فيها طاب قراء في العدة وصرح بها من المشايخ كشيخنا الباقى ومن حديث جده انا المتفق على ذلك ان  
اقول هذا الحديث وان كان مطلقا في شأن المديون ويعرفه ايضا اطلاق عبارة الشيخ في النهاية الا انه مضى  
في كلامه على اننا قد سألنا عن صاحب الاختيار في التفسير على الاستدلال بالخبر شرأنا وسببها لان المسلم لا يملك  
الخبر والخبر هو اجماعنا فلا يجوز فيه ان يكون منها او العلة وان ادريس حلالا لطلاق عبارة النهاية على هذا التفسير لما وقع  
منه من التفسير في المصنوع وغيره وعند الذين ادريس من المطلق الشيخ في النهاية بان يكون له في النهاية امر اذا  
مطلقا على المال فلا اعتناء بالانكار خبر لا كتاب نظر وبشأن حديثه على هذا الحديث وما في شأنه على انما يقع  
جميع الخبر والخبر لا يكون من خبر جرح من شرابط القديمة فلا يعتد بهم هذه الامانة لا لتمامهم في اصل الخبر  
الذي لا يغير من طينته من ذلك والاطلاق اما المصنف كصاحب الدين وغيره على وجه الخبر وما في معناه لا ينافي في الاستدلال  
عقلا فلا اشكال فيه كما استشكله بعض المحدثين ما استشكله احد هما فهو بينهما وما يذهب بينهما فلا بد على قوله  
الاصحاب رضوان الله عليهم من عدم جواز تقييدهم الذين الذين في التزم وقد ورد بهذا المصنف ودلالات احداهما  
ابن حجر في حاشيته في طريق الحسن بن محمد من معانيه وكذا الشافعي والرازي وهذه الروايات وان كانت شريفة التند  
بالاصطلاح الحديث لا انما للاصحاب قد تروا حديثا على ما يروى بالاعتقالات وهذا كله حجة واضحة وانما ادريس في  
في سلبه فقد وقعهم في كتاب الدين حيث قال واذا كان لشريكين مال على الناس ففخا صا وحال كل واحد منهما  
شينا منه ثم يفرق بينهما ولم يفتقر الا ان كان الذي بينهما احداهما بينهما على ان يفتقها احد شركتها وما يتبع على الناس  
ايضا على ذلك لان المال الذي في ذم الغريم من الغريم من مضمون فهو شر كنه بعد لاق في ذم الغريم من مضمون ولا  
حتى يمتد منه فلا بد ذلك متى ما حصل شئ يكون بينهما على ان يفتقها احد شركتها وما يتبع على الناس  
اذا كان بين الشريكين شئ فباعاه من معاوم كان لكل واحد منهما ان يطالب المشتري بمخرجه فاذا اخذه شاء فله  
صاحب طر قد سألنا عن المال الذي في ذمة المشتري غير مخرجه فله ان يطالب المشتري بمخرجه فاذا اخذه شاء فله  
نهائيه وسأله عن المال الذي في ذمة المشتري غير مخرجه فله ان يطالب المشتري بمخرجه فاذا اخذه شاء فله  
غير مخرجه وله حصة الغريم ولو لم يرد منه فحق اياه اخذها من حقه من منته فقطع وجوب الحق الاخر لهم في خلاف  
فاذا استوفاه ولذا سألنا عنه ان يشار شر كنه الذي وهب واياه وصالحه على غير ما يوافق في خلاف فلو كان شر كنه بعد  
في المال الذي في ذمة الغريم كان في هذه الصورة كلها ان يشار من لم يهب ولم يهب في ذمة الغريم وفي ذمة الغريم  
الذي كان شر كنه بينهما هبت ولم يستطع في ذمة الغريم منها اخذها معينة بل ينافي في ذمة لكل واحد منهما مطلقا

بعضه وادريس وهبت واذا اخذه منه وتنا مائة فما اخذ منها من ايها ان الشريك حتى يقاسمه شر كنه فيها  
ولم يذهب الى ذلك سوى شخصين ابي جعفر الطوسي في ذمائه ومن قلده وثابه بل لم يتر من لها المصنف ولا  
المحدث وانما ذكرها الشيخ في نهائيه من طريق اخبار الاحاد وورد بذلك ثلاثة اخبار احاد على ما يتر من ميل  
بأخبار الاحاد لا يميل عليه ولو سلم الخلق ان الاخير ان تسليم جليل كان لها وجه صحيح وصواب المال الذي هو القدر  
كان على بعضه فالحق ان الشريكين وقفا فجميع ما على احد الغريمين فلو اوجب عليه صحت ان يقاسم شر كنه على نصف  
ما اخذه منه لا اخذ ما يستحقه عليه وما يستحقه شر كنه ايضا عليه لان جميع ما على احد الغريمين لا يميزه احد الشريكين  
بانفسه دون الشريكين الاخر فجميع ما على الشريكين على ذلك اذا احسن الظن برؤيتهما فليقبل ذلك ونيل بهين  
المشكل انما في قضية عزم من هذا الكلام لفظه في النهاية كلامه في كتاب الدين والشريعة اجماعه ومنه ما كانه للاصحاب  
حيث لم يفرق بين المسلمتين في هذا الحكم بل عبرة لثلاثة بغير كنه الدين واخرى بالواجب عينا ويحق احدهما  
حقه منها رجاءا الشريك الذي لم يقض من ثلثه لم يمتنع من اجماع على الشريك في اخذه من الغريم ومن ان  
يرجع على الغريم وانما هذا خلاف موضوع المودع لا ينافي في باب الدون جعل مورد المسئلة مال اجماع على انما  
تقاسموا ومنه كتاب الشريعة الدين المباعدة عن غيره من ثلثه الاستدلال في حق المال الذي كان آه لكن الروايات  
اخرى استدل بها العلماء على المصنف وكما واردة في الدين بين الشريكين في قاسمها وهو ايضا جعلها معاومة لما ذهب  
اليه ونقدى ما سبق من ما يراه بالجملة كلامه لا يخلو من اختلاف كانه يفرق بين ثلثه كتابه والمصنف وهو لا يوافق  
وان كان الشيخ الاجل الشيخ على في شرح القواعد والتشديد الثاني في شرح الشرائع حاشا في حاشية المال كسبيا  
منه من الادلة العقلية والمال ايضا فاه الى لا يميز ولا يميز لاعتقالاتنا ان الشيخ قد استدل على حكمه بالاطاع  
الغريم وقال في هذه المسئلة منصوصه لهم وواردة بها واجاب لاعتقالاتنا في ذمة كنه من ادريس حيث قال وفيما  
الفتن على الحديث والامر لا يخلو لان ذلك استقراط الحق بالكلية من حق الشريك في ذمة كنه في صورة القبط للمصنف  
كذلك ان المال مشتر بينهما ان التميز بذلك فادفع الى احداهما فان وقع في ذمة والفتح انما هو للمال المشترك  
فلا يفتقر الى القاطن وقد لم يذهب الى ذلك احد من علماءنا المتقدمين خطأ فان ابن الجوزي قال في رد المحتار ان  
البراع من الشريكين واول الصلح وان حصة كلاهما يمين وليس عدم التذكر موجبا للبطان الغريم وانما هو على ما يراه  
غيره عليه انما هو بالوجه في الجواب للعدم والعبرة به في اللفظ وكذا في الاستقضاء في حكمه كماله في حاشية  
ايضا والعجيب ان الحق انما في نهائيه الشيخ على ما تشرنا في ذمة كنه من ادريس الغريمية وانما في الباقى  
معناه قال ولا يخفى ان بعض هذه الوجوه في غاية القوة ودلالات لا ينفك وبها مع ان كنهها من الغريم كنه  
العقلية وكما السعيد انما في نهائيه وجاب في ذمة كنه من ادريس الغريمية لانها لا يكون عليها كلام بل  
كل من استدل على طلب من المطالب العقلية او التعبدية بل يميل على استنفاد لمن بعده فقل هذه الروايات







هذا الظاهر ليس القادري ما يفضل منها عن كثرة لافح الرجل من سخط راسه أو هذا معنى قاطعة دفع  
ابن الجبر لا أن الظاهر من الأخبار المأخوذة بين الأصحاب أن صاحب القادري قد مضى ببيعهم بالباس بدو ما كان  
ذلك الرجل كان جاهلاً بالحوال وكوعلما أن دار السكنى مستثناة في الدين ما دام داره فاعلم ابن الجبر ورقة  
عليه من داره بل من ذلك وتحقق بعد ذلك وورث هذا مذهب أهل ماوردين الأخبار بل يوم الدين في حقه  
وليس نقاد من هذا الحديث أن القتب لا يثبت إلا بعدلين ومولاهن سيد الحديث الخامس من علي بن محبوب  
في الكافي والاستنبصار من ابن محبوب وهو الصواب ولفظ على من زبادنا الشياخ لأن ابن محبوب هو  
الحسن لا على إلا أن يثبتوا دين القوم جميعاً يدل على أن زكاة العبد يشاركون في مالها لميت كان لها الميراث  
ولقد كتبنا على الشيخ أن هذا على ما كان قد ذكر في الاستبصار من غير وجه ما بعده وليس على العبد  
في الدين ظاهر الاستدلال هنا المصلحة القارة فتبين أن ما بين المولى من سخط العبد وقهر من ثم قال  
شيخنا القزويني أن الاستدلال لعزورة القارة إنما يجوز متى ما بداهة من مقرر استثنى الباقي  
ولا يلزم المولى من غير ثباتي يده وعليه يحمل رواية الجبر هذه القولية لأن يكون دبر هذا العبد  
القارة وأما الحديث الأخير في الكلام فيبسطنا مشنا أن الأول فالوجود في كثير من النسخ محويرة بحسين  
بالصا وهو غلط والصواب ما نسبها وهو محمد بن الحسين بالسين وهو من أهل الخطأ الذي يروي عنه  
القصار ونصر عليه أرباب الرجال وقد عرفت وروايت في الورقة الأولى ومزله من ذهب بن حفص  
عن أبي جعفر غلطاً أياً ذو صحت لا يروي عن أبي جعفر ثم بل روايت عن الصاوي ثم قيل ومروا كالم  
كثيراً ومينا في رواية الشيخ قوله في باب الشراكة هكذا عن ذهب من الجبر من يده الله ثم قال إن يكون  
قد سقط هنا من الجبر ما أن يكون قد سقط من الجبر مع قوله عن الجبر ولعل هذا هو المأخوذ  
وأما الثاني فتقول بجوابه هو الموجود هنا وأما الثاني فهو هكذا يشاركون في مالها لميت كان لها الميراث  
ولعلنا لا نعلم معناها ثم يشاركون في السعة ولا يحصل منه سوى دلالة الشراكة عليها ومقتضى مكانها  
والقول لما تشرى بكن من طيران يفتد منه شديداً من ثمنها وحاصل الجواب أن مثل هذا كان في أشارة الشراكة  
أما قوله لا يشاركون في مالها لميت كان لها الميراث وكذا في الفروع وأما على ما هنا فتداهة في مشاركة الرجل  
من لا يحصل وكذا هو متوكل على بيعها من طيران يفتد منه شديداً من ثمنها وحاصل الجواب أن مثل هذا كان في أشارة الشراكة  
هذا الحديث بما لا حاجة إليه قد علم بذلك من كلامه فيقول أن علم ماله به ولم يمتدح بكن كآذان له فيها فذكر  
ثم وجب التسليم ولو لم يعلم لما كان على ذلك العبد شيء إلا أن يفتد من أرباب الدين سخطه على الذي  
ما لهم من نيل من ماله وقدر في الشخص من أحواله أن جعلوا الزموا ذلك للغير **باب** القوم وأحكامه  
الحسن مجبور والشافعي والثالث من الحسنات والواجب والخامس من الصالحات والسادس حسن والتابع مجبور

فروا عنه

قوله قد علم المشتري والثالث من الحسنات والواجب والخامس من الصالحات والسادس حسن والتابع مجبور  
أخذ هذه زيادة معينة كما أن الأولى الواردة في الخبر الأول زيادة معينة وهذه بيانها المزمع من كتابنا  
بعضه كما أن الأولى إنما هي معينة كما لو تميز الخبيران لم يشترط فيكون الجمع وقادراً على أن يكون لأحد  
بعضه الحب فيكون حكمهما مجزاً أو جرم على بعض الوجه نظر في الثالثة الثابت في الزمعة أنما هو مقدار الخبيرين  
تبع أن يبين عليه أحد من الأصحاب بشي كما قالوا في التبيين أن الثاني من خصوص ما مع التثبت في اشتغال  
المالك عن صاحبه أو أن المعلوم من فناء الخبيرين هو الأول لا إطلاق وقادراً الدين عليه لأنه غير جهاً في التقاط  
فأخذنا هذه الصورة اعني في الأكثر فلا يكون دخلاً في باب الحبث لا غنى لا الموردة والتسوية وغير ذلك  
ولو وهبها لكانت آية لا يسلح زيادة وحدها عدم تميزها وسرعة كيتها فمروا من كل الوجه فالباقى  
هذه الصورة الظاهرة على ما جاء في قواعد الحبث ورواها أصحابنا على ما يمكن أن يقال ليعلم أن الأول  
لأنه من المقتضى بالذات هنا أنما هو الاحتياط والاستظهار في الجليل زيادة الحجة المعروفة في الدوام العقلية  
بكر القدين والمشتري في الخامسة من الفسخ معرب فانه وقد استدل الشيخ في آيةها ولا يجرى جملة  
من الأصحاب بهذه الحديث على ما رواه ابن جرير في شرط الحكمية في القرض ولا يفتي بعده عن أنه لا دلالة على القرض  
أوليس فيه شرط ذلك فيقول على عدم اشتراط الظاهر بذلك وأخذنا ما يرد مع عدم الشرط جازاً جازاً وهو أن لا يفتي  
في القرض وهو يفتي بجائز الصراة قل من حله أو طرب كان حله أو طرب أكل من حله أو طرب مثل هذا التردد  
إذا كان مشهوراً من رواية ابن المشافعين ووقع بلا اشتراط كان جائزاً كل من يفتي بغيره فهو قاسد مستغاث  
أن هذا الحديث من مروي في العامة ورواه في أخبارنا أنما يحمل على التقيد أو على الفروع التفتع مشروطاً  
الحسن بن محبوب يروي قوله كان يملك قبل أن تدفع إليه مالاً فلا كراهة في أن لا يكون هذه الصلة سابقة  
كان أخذها مكرهاً وأن أخذها استحقاقاً لها من أصلها لكان لا اشتراك في الاستبصار والحسين صحيح  
والشافعي مجبور والثالث والراجح والناصر والسادس والتابع وأنشأ من صحاح وأما كراهية الحديث الأول لأزواجه  
أن كل من طرب الكافي ورواه حديثاً من مثله الحسين بن محبوب والحلية بالضم فتد كراهية الحديث الثاني لغيره  
الواحدة بصر حتى لا يفتي بما يشرطها فإسقاطها يكون الميع من قل من العينة السارية بين الناس ويجوز  
أن يكون ذلكاً لاجتماع القرض أو كلاً لا يمكن عقوبته وشرطه به لغيره خلاف صاحب الدنيا بغيره وذلك  
من جهات التفتع المندرجة تحت قوله فإسقاطها من حيث أن الظاهر منها أنما هو البيع ولا يفتي فيه بغيره وإن اشتر  
التفتع فيه وأما القرض زيادة العينة أو الحكمية لا يفتي في قبول القرض من غير مال لا بأس ورواه في الدوام  
المفتوح به ويجوز في أدوية الفسخ والكسرة السكون على أن يفتد بها أرباباً من غير أن يشرطها ما مثلها في القصة  
من كونه الجاهل ولم يفتي فيه سوى أن يفتد منها من دفع خطه الطريق وهو باطل ثم وقع هذا الشرط على كل من







مستند ما في القديم لو وقع بطريق الصلح والحوار كان جازيا ايضا لخلقا لما فهم بعضهم من ان ذكر الشيخ له في باب الصلح والصلح  
 عدم جواز دوائه وقع بطريق الصلح او لم يقع وان يكون الشرف العرفي بين المسلمين هو ان هذه المسئلة لا تنفقتا من ورس  
 المال على واحد منها لان الذي طلب راس المال اخذ وما الاخر فظاهر الحديث ان مدعيه من مدعيه والاعيان سلع واعتبه  
 كما فهم من ادريس انه قد باصل راس المال لو كانت فاعته والذين مقابلوا لم يمتنعوا ففهمنا ههنا ذلك لان الذين كانوا  
 الاخرى حيث قال فيها فملك مضيق احداهما ولا يملكه يكون في هذه المسئلة ما يحصل من الذين يملكونها بل لا يملك  
 اعطاه واسر بال ذلك الشريك فلهذا لا يمتنع الا من ففهمنا لا تقتصر على واحد من الشريكين بل لا يمتنع الا من  
 ابن ادريس فقد عرّف عن المسئلة بالايوان في النص وبين الفرق بين المسلمين عليه كما يظهر من طالع باب الصلح من كتاب  
 التراسر والمندول عن المسئلة المضمومة والتعريف من خصوص تلك المسئلة بالايوان في النص واما ما في المسئلة  
 ما لا يمتنع جازيا بطريق الفرق من خطبة الصغير مكيال يسع ثمانية مكيالين وكل مكيال صاع ونصف وبقية امداى من  
 تلك الخطبة رايد على ان نقر من الاجرة بالدرهم وهو شق اصطلاحا عليه فيما بينهم اي تقارون بينهم اعطاه اوله الطمان  
 مصطلحا فيما بينهم وقد فعل الصدوق ونا بعد الشيخ وجامعين من الاصحاب من ان المراد بان هذا اصطلاح ههنا الصلح الشرقي  
 حيث ذكره في باب الصلح فقال من انابهم يجوز الصلح على كل الخطبة بدراهم وخطبة منها وروى عنهم بعض مشايخنا القائلين  
 بما حصل ان قوله اصطلاحا من اصطلاح بمعنى الفرق لا من الصلح الشرقي وابن هذان ذلك واعلم ان ذكر هذا الحديث في باب  
 الاجارة وفي من ذكره ههنا لان جاز من ففهمنا انما عرفت من كون الاجرة بعض ما يجعل فيه كاستا ومكون فلهذا عرفت عن مدعيه  
 وهذا ليس من ذلك الصلح لان الاجرة انما هي الدراهم وذلك القطر بربع مشارف بينهم كما وكثير من الاجارة والصلح  
 في هذه الاجارة وما قبلها فان لم يكن ساعه على ذلك او يشارطه عليه ويهتدو ذكره في وقت تدبير الاجارة لما عرفت  
 من خروجها ويجوز ان يكون معنى قوله فلهذا الدراهم وقدر اشارة القطر عوض من بعض الدراهم فالي هي الاجارة  
 وهذا لو كان بعيدا من القنط لا يوافق بموقعه وان لم يكن ساعه على ذلك لا عدم المساعرة عليه من اول الاجارة  
 لا يستلزم عدم جواز دفعه لان تعينه الوقت الصلح جاز بين الناس يعني ان سائر بين الناس باستقلاله لا يرفع  
 على غيره كما سبق ولا يمتنع على جواز دفعه المضمومة كما ذهب اليه كثير من علماء الجمهور بل هو جاز في نفسه لا يمتنع  
 في جواز دفعه من تلك الشرطه اصحح واثنان يصلح كالصحيح واثنان موثق والربع بصينف فالفهمنا هذا قوله فلهذا  
 يجوز جازيا على ما في المصالح الورثة بكتابة اصل المال فلهذا يكون صلحا من نواضع وطيب نفس ولو علم ان بكتبته لا يوافق  
 الصلح ولو كتبهم من اخذه لا يوافق فليكون ما اخذ الورثة من اذ بعض ما لم يوافق يكون لصاحب المال الاول لانه الذي  
 اذنه وشق له منه ولم يخرج من عهدته لا يوافق للمال الباقى ولورثته وحيث لم يقدح في احد منهما يوافق في ذلك الا انه  
 الذي كان ولا وهذا الذي من الصلح هو لا يوافق في تقديم الايام وجوازها وان يكون محمول على العلم والقرائن ويكون  
 مستقلا للقدم عليه الله تعالى كما تقدم في بعض الاخبار وانما يفسر مستقلا في الاجرة بالقبض على صاحب المال الاول لما عرفت

ولكان المطالبة معدة وان هو لم يصالحهم على شيء له يدل على ان المطالب يوم القيمة بالدين الذي نشأ  
 عليه الملا ليرحموا لان الاول ومثل المطالب به يوم القيمة هو لا يمتنع ان الملك اليوم وان ترث الاثم على ما طالع  
 النجيب وهذا القول يستند الى اوله المطالبة فلا يقوم بما رجسته الاخبار الصحيحة كما سبق الكلام في غير ذلك كان معها  
 ورجحان ان كان غف اليه ما كان له من هذه المسئلة اذ لو كان في واحد من مضيق صاحب المديع بمسئلة فاما احد  
 الدرهمين اذ اخذ مضيق بالواحد لان لا يجوز لينا من غير ضمان في آخر فيقسم بينهما وهذه المسئلة قد اشترى العمل  
 بها استنادا الى هذا الحديث الصحيح وكذلك هو في روايات الصدوق ايضا لان ابن المغيرة من اجتهت العضا بطل  
 مضيق ما يصح منه نعم قاله في الدرهمين ويشكل اذا ادعى الثاني نصف مضافا فانه يعنى عن القيمة مضيقين ويجعل الثاني  
 الاول وكذلك لم يشأ واما ما قاله من الصلح يجوز ان يكون ذلك الصلح جازيا وان يكون اختيارا فان اشترى  
 فالذين مع ان العلامه قاله كونه الاقرب فلا بد من البين خيلت كل منهما على استحقاق مضيق الاخر الا ان مضيقا  
 وهو ما عليه وهو ما يدعيه من نكل منها ففهمنا في الاخر ولو نكلنا اولا وحلفنا معا ففهمنا مضيقين وقد استنبه  
 الشيخ في كتابه ان اول ظاهر هذا الحديث ان الثاني ادعى النصف مضافا لانه لا بد من قولهما بين وبيننا ومع  
 جاز الحكم بينهما فانما لما اختلف الاصحاب وظاهر ايضا ان ذلك الصلح جازي من انشأه فلا دخل فيه للذين والعلم ان  
 الحديث وظاهره هو الاول في بيع التوبة ان يجعل صاحب التوبة ثلثه الخاسر الثمن او المشهور بين قديما الاصحاب  
 من انهم هو العمل بظاهر هذه الرواية وفصل العلامة فقال ان ان كان ساعه منقوض من وجب ثم انشأه فلهذا واحد  
 من ثوب ولا اشكال وان اختلفا فلا يكون لصاحبه وكذا الاصل بناء على ان المطالب اذ لا اعطاه بالقضاء شرطا وان لم يكن  
 صارا لما لا يمتنع ان يتركه لاجبارية كما لو اشترى العبد ان يقسم الثمن على راس المال وعليه نزل الرواية وتكون ان ذكر  
 ذلك كدساسة على سلة المشهور وحكم بالقرينة هذا لانها الكا من ثوبين قال السيد الثاني انه وهو وجه من الجميع لولا ان  
 المشهور وظاهره الصحيح ان تعينه في واقعة يمكن دفعه عليه او الرجوع الى الاول المشهور ما ذكره العلامة من انما على الثاني  
 ليعبر الى من اقره بملأه دليل غرض على هذه الموارد ومن الجازية الاختلاف الايمان والقيم بالقرينة والاعتصاف لا  
 انما من المسألة والمساكنة وطريق العمل بالقرينة بغير العلم بالقرينة بغير العلم بالقرينة بغير العلم بالقرينة بغير العلم بالقرينة  
 من هذا الاستدلال وانما من احتقاله لفتاوى القليلين واستغنى في الدرهمين والقرينة في غير مورد انقض وهو حسن  
 ولو قيل غير ذلك اخذ ابن ادريس ان حسنا ايضا انه كالاخرين على الرواية على ما في العلامة فلي على ما في الغرض  
 التاويل في الشيا والذين الذين لا يمتنع في حقه من الاقرب سوادا ودية كما وان يلحق بالمردوم فالحال على بصله واما  
 ابن ادريس ففهمنا من عدم جواز العمل بالقرينة والاحكام ما عدم القضي عن مورد العمل بالقرينة المستندة قل  
 وجه في التمسك انا من يقول بالاستنباط والحق الطريق فلا يمتنع من عدم التقدي عن مورد النص بالواجب عنده  
 القول بانما الحكم في مورد النص غير لا يخالف الطريق من المسلمين وهو ظاهر ففهمنا من انما انما انما



[illegible][illegible]



والخطيب الجسيم ولا يرين كتابه الجليل على صاحب الناحية ولا يجيزه واحدا من السور التي فيها هي الميثاق مع الله لئلا يكون  
رجعا لا على الشيخة التي يوم العترة ومنها ما قاله ابن جندب في المذهب من ان الحكم في المسلمين اجماع وخصوص فلا يكون  
العدول عنه وادور عليه ان الخلاف فيه موجود من اهل المجتهد والناضلين ومن يتهم حقل ان العلامة قد له في هذه المسئلة  
اربعه احوال كاشيا الاشارة اليه في اجماع ومنها ما فرق بين محمد بن ادريس في التفسير حيث قال انه يزعم ان النفس  
حيث بدلت بغيرها وادور عليه ان الخلاف فيه موجود من اهل المجتهد والناضلين ومن يتهم حقل ان العلامة قد له في هذه المسئلة  
في كسب التباينة ان التفسير مستفاد على المشروط طبعيا فلا يبره بنافعه وضعا ومنها ما ذكره الحق الثاني ان رواية التفسير  
لزوم المال اذا قدم برآه فزمنة المصنفون عنه فتمسك الكفاية واذا قدم الكفاية كان النعمان المستغنى بها لكونه معلقا  
على شرط بالاطلاق والاشارة النعمان بهذا الكفاية قال شيخنا القزويني وهذا التفسير الذي ظهر ناش من ظاهرة القواعد وما  
اشبهه ما حيث اطلقوا لزوم المال في المسئلة الثانية وقد ثبت انه في الرواية مشروط بعدم احضاره فتكون الكفاية ايضا  
صحيح وان لا يخرج عن ذلك المال وقد طالع الحكم في الرواية وعليه ومنها ما قلده غير الحقين عن والده ان جعل الرواية على اقدم  
الروايات في التفسير الاول بالبر عليه كما لو كان عليه رواية فقال ان لما حصة فعلت عشر ذناير من خلافه فلا يلزم للمال انما  
لا يلزم بالبر عليه اما الثانية فاما لزوم الحكم في التفسير الثاني من خلافه كما قال على الدنيا والذي عليه انما احسنه ولا يخفى  
بعد هذا القول من اطلاق المال في القصور بين المتقاربين على ان المال في الرواية الثانية واحدة الصورتين وهو مما لا  
تلا يثبت هذا القول على الروايتين ومنها ما ذكره الخطيب في قوله ان لا يخرج من احدى الاحباب وهو ان المذهب من الاول  
الاثنين بصيغة الكفاية ومقتضاها بالشرع بالمال ان لم يأت به وذلك يقتضي صحة الكفاية في التفسير بها وما بعد هذا المال  
او لا يلزم الكفاية لما تقدم من ان مقتضاها لزوم المال للمكشيل ان لم يأت بها اما الثانية فانها تشتمل على ضمان موافق على  
شرط واكثر من اخر فهو انما بصيغة طرأوا في النعمان المعاني على شرط وان النعمان تم بغيره على كذا والشرط بعده موافق فلا  
يلتزم فيه كسبها الاقرار بالمشافي وقد ايضا بان الحكم بصيغة النعمان والفتاوى التفسيرية انما يكون الكلام على حدة  
لا يتم الاخره عجيب وتياسر على ان لا يجب فان صحت العقول كما اذا علمت على الشرط ما كسبه فيكون مضادا وانما ذكر  
الشرط اجماعا والافراد خارج من المدين من جهة انه اشارة للاجماع عليه ومنها ما ذهب اليه الشهيد الثاني في  
قادر بعد ان ذكر تقدم من الوجوه وتكلم على كل واحد بالوجوب رده وبالاجماع الجواب عنه قال في التفسيرية ظاهر  
الرواية ان الكفاية وقعت بصيغة ثمانية المومنين ونقطة ما ذكر من الاشتراط بدليل قوله رجل يكفل بنفس  
رجل ثم يفتقها الى النصفين فان الكفاية اذا اطلق لم يخل على ضمانا ما شرع وانما يبره بدليله بلفظ وجوب وقوله بعده فان لم يأت  
به فضله كذا وكذا انما ان يخل على كون المكشوف هو المضمون لا جملته بل يبره بلفظ الكفاية لا جملته ولا يشك في  
في الاول ما ذكره في كفاية الجمل انما ذكر في كفاية لا جملته بل يبره بلفظ الكفاية لا جملته ولا يشك في  
به الى الاجل وفي خلافه بين القسطين ويكون الاستثناء مستغنى عن الجمل لا يخرج لافق الحكم في المسلمين

وكا تبيين ان الحكم هكذا ان تقدم الدوام او اخرها ويقتضي قوله في الرواية عليه نفسه ولا شئ عليه من الدوام ظاهر  
المنصف حكم الكفاية لا الى ما يترتب عليها عند الاختلاف بالاحصاء وان لم يعمل بمفهوم الشرط اشكل الفرق بين  
المقاييس وانما ان يخلو المال لا يلزم على ما هو من الحق متكون على سبيل الجمع لا فيكون من الشرع ان لم يأت  
بهذا الموصفين باعمال مفهوم الشرط في الاول والآخر في الثانية ويناسب هذا العمل كون الكفاية قد لا  
يكون ثابتا بالمال كالعناصر والوجوه ثم على قوله يكون المال بجانبا للمكشوف لا جملته بغير الحكم بان  
غيره فخل الى الشك في الكفاية لان لو كان مخالفا احتمل رده اليه بالعمية ايض وان لم يكن الكفاية لا جمل  
مال فهو الزام وتبرع محض وباطلاق الرواية يقتضي صحة وعلى ما ذكرناه في الفتاوى الرواية ليست كثيرة عند اطلاقها  
ولو حصرنا بها بالمال المقصود وحصل المقصود وان يؤخذ عبارة الرواية فتصويرة البلاغ حيث الخ الحكم  
في المسلمين مع كونه رده ومنها ان لا تسهل من هذا الاصول من غير موجب ومع هذا فاشارة الحكم  
الخارجية على تقدير العمل بالاطلاق لا يلزم من عدم القصور والرواية من اثبات مثل هذه الاحكام ولقد كانت  
في حصة من هذا الاختلاف لو طرحنا امثال هذه الروايات التي هي من شواذ الاتحاد وهذا لا مدركة ولا  
يغني انما قرب الوجه الى الغلط الحديث ووفقنا باصول المتقدم ونقواعدهم لكن ينبغي حمل المال على المشرع في قوله هو  
الحق كما هو البارد في اوله فليست طاب ثراه محمد بن علي ضعيف والثاني صحيح وكذلك الخطيب في قوله من زيد  
صحيح ايض والثالث صحيح ايض وكذلك الرابع والام الخامس فمؤثر قوله ثبات في السنة الاول معتمدا المخرقة و  
الرواية في سنة من المومنين في كسب ايضا بالثوابين الا انه قيل بان بالثبات خلف وان كان يخلو قوله المومنين  
هذا بيان للثبات وهو لو كان يقتضي بالثبات في الرواية ووجهه وقدمنا على قوله وكان يكذب على من الحسين ثم فخله  
خالد بن عبد الله القسري عن الكفاية والحق في بيع التسمية الكفاية بطلان في اصطلاح الاخبار بارة على كفاية  
البدن واخرى على الشاخص وجوز هذا اذ لا بد من كفاية في ثمانية عشر رواية والصدق وطاب ثراه هكذا قال  
الصادق في الكفاية لثمانية فزمنة فهو لان يكون قد سقطت الاصل والادام من هنا وقوله في السنة فخره  
من حميد بن زياد والمراد به حميد بن عبيد بن عتبة بن ربيعة بن حميد بن زياد وكان الاول في الشيعة ان مقتضى لمكان  
الاباس بسبب تقدم خبره في الاصل فحسنا في ذلك في تعليق فتكون قوله ان حيث بصيغة الخطاب في  
سنة عليه من التسمية بانها بدلت لاجل ولا خيل الى ان ما كسبه في رواية الواجب اسما بغيره بغيره انما  
يخلو في الخطا طرأ على الفرق بينهما في الخط وهو انما قد كسبه الكفاية على ضمان المال لان اللان عليه بالثبات هو  
ولزوم المال فاجده واذا قدم ضمان المال كان هو اللان لا كسبه من عدم احضاره والمكشوف في قوله هذا الحق  
ان الشئ الثاني من هذا الحديث من كلام السائل والى الجواب على مقتضاه وهذا الحق هو معناه الحديث التساؤل  
ايضا وهو قريب ما حكاه من شيخنا القزويني عن محمد بن عيسى عن علي بن ابي ابيان عن ابي عبد الله











تأليف  
مؤلفه

—

موتی قمری

وسئلواهم كل ما شئوا ذلك خلق حق يزود عليكم فقد واقيتة على الدعوى واليهين على المنكر الى غير ذلك من الحق على الخلقية  
ومناسبة التفرع بهذا المعنى المعقول المصطلح عليهم بين اهل المنطق والحدود من التفرع بحسب الاستنباط لا بالتحليل  
الاصلا الكلي كبري والذوق الجزئي من معنى مثلا نقول في الحادثة التي نعلم من طهارة ولا مخالفة هذا كذا وكل ما ظاهره  
ليبرئنا القياسة ينتج ان ذلك المآخذ هو هذا هو معنى التفرع اصطلاحا وقد تقدم الكلام منسوبا طاف هذه المسئلة  
في معناها حيث الجدل ان التساوية لنا على امير المؤمنين ثم شرحنا التفسير المرد من التفسير هذا انوار على الفضائل  
كان منصوبا من المخالفة السامعين وادامه ثم زلنا فانه يمكن مثلا ان يفرط على مخالفة كما لم يقد على التفرع  
التي على الامر بمقتضى وصية التساهة وذلك لان تلكا ليست عات وحدها قد تمكنت ورسخت في قلوب  
الخلق وتعمقها في القبول وان شئت فقل حتى بلغ الحال انهم لما تمزقوا على الكوفة عن صلوة العتيق حتى اكتمل العجب  
واعادوا منها ما يابا امير المؤمنين عن الصلوة اريت الذي ينهى عبدا افاض على كيف منهم وما احوال الارض حكاية  
التسوي بين طيهم من الامير الباقين ومنهم عبدا من من عوف قال امير المؤمنين لا يبرئ المؤمنين ثم بناهيك ولا  
يفعل بالمخالفة المير لكن بشرط ان تغلب كتاب الله وسنته وولد طريقة الشيخين فاني اكلهم وقال اهل الامم  
يا لكتاب والسنة وطريقة التفرع فما هو الا ان كان وعرضوا عليه الذي استخرج عن قول امير المؤمنين ثم فستله  
وبابعد التساهة عليه فان قلت سادس يقول المخالف عند غات الشيخين وانكبا بهم عليها واستغيا لها بالقبول  
واغراضهم عن قول امير المؤمنين ثم عندها قلت له وجه منها ان الشيخين ستماع عنك لقات الدنيا ايام المخالفة  
لم يصيبا من اموالهم ولذا نأشينا وكان مدار على كل هذا في الدنيا ولا وارض عنها طلبا لتكتم الرواية وتام  
الخلافة وكانا يريان ما يقتضيه صلح الامور ويا ناه عن اتيار الخلافة على نفسه وما زاد بهما بالاعمال ونحوها كما  
قال في ويلد ابن الخطاب تركت الدنيا للدنيا فكان التساهة لا يتوهم في احوالهم وانما لهم بل يجرى من انكبا  
قالوه على وفق الطريقة المستقيمة وتوايد الحال على خلاف ذلك لاهصار المستقيمة الى هذا اليوم والى يوم القيامة  
ومنها ان فوجات بلاد الاسلام انما كان في زمن خلافة ابيها كما قال في ان الله سيدينهم هذا الدين باخوان لا خلافة لهم فيه  
كان اهل تلك البلاد كذا كذا واما خرجوا من تلكا لادان انما دنت قلوبهم بالخلافة من لدن تلك الدين واقبها  
وكا كانوا يظنون او يعلمون ان احدا من الشافعة يقول عن نفسه او يخرج علمه يصير او ينفذ اليهم ان لا شيء فلما  
جاءوا في القلوب الثانية تلكا لا قبل تمكنت منها وفي القاس حدة ومن خلافة الثلاثة خصوصا وعشرين سنة لم  
ليجوهوا فيها ولم يعلوا انهم فاز وارت تلكنا ولما انتهت التوبة الى العير المؤمنين ثم وادوا انهم من بعدها اصحت  
ما اجاب التساهة وناصليهم ولما ان وقع حشاشين كانت عات يوم وباقيت العرب وكابر الصابرة ما كانت  
سببها اقام الامير المؤمنين ثم اذ ورحل معاوية عن الشام ولما كان منصوبا من جهة المخالفة المقتضى  
نارثت الفتن بينهم لا في زمن الشام ببعض القطع على من نصبه وكذلك في كل شيء من الفتن ومن اجل ما















































الغيبية اشتملها احد الحقين تحتيدية الناس ولا يخلو ابراهيم العادلة اذ اذرفت هذا فالمراد بالشيء في الاستنباط بعد ان  
قدرة الزوايا التي بعد ما عارضها برسالة يوسف عن ابي صلبته قد قال سالته عن البينة اذا اقيمت على الحق لعلها لا  
يقضي بمقتضى البينة من غير شك ولا لم يجرع قال فقال خست اشياء اعجب على الناس ان ياخذوا بها بغير الحلال واعدتها  
الشبهة وانما اذا كان ظاهرها مأمونا جازت شهادته ولا يستلزم من باطنه في حال خلايا في الجزين الاولين من وجهين  
احدهما ان لا يجب على المحاكم التفتيش من موطن الناس وانما يجوز ذلك في مقابلة شهادتهم اذا كانوا على ظاهره الاسلام  
وان لا يبرهن ما يقدر فيهم ويوجب نفسه في حق تكلف التفتيش من احوالهم يحتاج الى بيان جميع الصفات المذكورة  
في الخبر الاول من حيث عدمه لان جميعها يوجب التعسق والتفصيل ويقدر في حق الاستدانة والوجه الثاني ان يكون  
المعتقود بالاشقة المذكورة في الخبر الاول الاخبار عن كونها قاطعة في الشهادة وان لم يلزم التفتيش منها والمنسلة و  
البحث من حصولها واشتغالها ويكون القاطعة في ذكرها ان يبين قبول شهادته من كان ظاهره الاسلام ولا يبرهن في حق  
من هذه الاشياء انه من حق فيه احد هذه الصفات المذكورة فلا يرد في ذلك في شهادته ومنه من قبولها ثم استدلت  
على هذا الجمع بصحة خبرنا اذا كان من اربعة من المسلمين ليس يبرهن بنبأه في الزوايا جازت شهادته جميعا الحديث  
اقول يمكن الجمع بين الاخبار الواردة في هذه المسئلة العامة المأوى بوجه القول ان يكون ما اشتمل عليه هذا الحديث  
وما في معناها اشارة الى العادل الكامل الذي يكون هذا الناس عليه وفي شهادته ووجهه في كثر امورهم اليك اشارة  
اليه يقول ويجب على الناس قوليه واظهارها وعدلته في الناس لان كل بلد من البلدان يحتاج اهله الى وجود جماعة  
من اهل هذه الصفات يقومون باحوال الناس وجوازهم الشرعية وبغيرها لان مثل هذه الصفات يحتاج اليها المحاكم  
التي تصلي بجمودها في كل شأ من الشهود ولا يمكن الخروج على القاطع خصوصا في المدن والكبار التي لا يبرهن احوال  
الناس فيها سوى الاسلام والامانة غالبيا ولا ينافيه قوله حق فيقبل شهادته لهم وعليهم لان المراد من ذلك الشهادة  
العامة التي يطلع اهل البلد اليها في اكثر الامور تامة وتكون مناط موهم وعليها نفع وحوالهم اقلان اشارة الى تربية  
العادل المشاؤون الفاسق ولا خلاف بين اصحابنا في اشتراط عدالة الشاهد في الاختلاف بينهم في بريق من هذا بينهم  
اشترطوا الاطلاع عليها من طريق المباشرة او شأوا والحدكين ويحكموا وبعضهم اكتفى بما لا يستدل عليها بحسن الظاهر  
واخرون اكتفوا بما لا يستدل عليها فاكتفى بغيره على شرطها فاعتلوا في الطريق الى معرفتها فيكون  
هذا الحديث وما في معناه اشارة الى معناه احوالا لا يبرهن على ثبوتها في القاطع اليها كما هو المشايخ فيروى معنى قوله  
حق فيقبل شهادته لهم وعليهم ان يكون من اهل الشهادة المعنوية المعتبرة في الخبرين الذين يثبتان القاطع الى معرفتها انما كانت  
ان ليس فيها دلائل على اعتبار معنى العدل بمعنى المكنة ولا ولا في هذا ايضا على لزوم المباشرة في التفتيش من احوال  
الناس وبموالهم بل هي بالادلة على يقينها شبيهة لان ما يبرهن شهادتها انما لها نظير على الصلواة وحسن الظاهر  
كاف في الحكم بالادلة لا يفتش المالك فيش على اطلاع على البواطن فما دل على الحديث لا يفتش من به وما يتولون به

لا يبرهن عليه ابو القاسم جمهور والثاني موثق وكذلك انما الثالث وما الرابع فهو قول فله شهادته المارة والمنسوبة لجمهور  
ان يكون هذا العطف اشارة الى الموارد التي يجوز فيها شهادته اذ اشارة الواحدة كرجع ميراث المستهل وبيع الوصية اذا لم  
يجز في غيرهما ومثلهما قال ابن ابي عمير وسلا من يقول الواحد في الرضا والتحقيق والاستدلال والصلواة والعقود  
وجوب النكاح ولم يثبتها في الاضرة ويحذر ذلك ما ساء الكلام فيه فاعلم ان هذا الحديث بالجموع وهو الكلام المنفي في كثر  
محسوس القوم ومقتضى الظن من ذلك انما هو واحد وان اختلفت القطة قال ابن ابي عمير في القلتين هو المقتضى الزور و  
التي تارة وفي النهاية لا يبرهن في شهادته ظنين اي متى لم يبرهن في حق من اختلفت القطة من المقتضى بمعنى التفتيش في الغيب  
الاولى انما يجب بغيره اذ ليس المراد ان مطلق التفتيش مانع من قبول الشهادة فان شهادته الزاوية ليس به والتحقيق بحسب  
جائز اجماعا لكان الحد والمقتضى بالمتعين من الاقدام على شهادته الزوايا لان يبرهن الزوايا الحكم بانما يجب  
التفتيش فيقول على مثلها انما الرب كالتاسق حيا لبا تنفع بنبأه وخالصه في امور الدنيا والشرائك فيها هو ربك  
غيره انما يجب التفتيش في نفسه وان اردت منه الامام ما هو شريك فيه كبر من باب الرب وادفع من كتمانها العادل يخرج  
شهود الخبايا ولا يجوز اختلف الاصحاحية يقول شهادته فالحق فيقبلها من ابراهيم وبعده المأثورون على قبولها اليوم  
الاولى كقولهم وسلمتها استشهدين من رجاك وذهب التعذر وان ابا الصلح الى عدم قبول شهادته ما دام امير الزوايا  
العلان سببه وهذه الرواية وهما حليل السند ويمكن حملها على الكراهة لوقوع هذا اللفظ في رواية الجارية في انما  
يكبر شهادته الاجل لصاحب المذهب والشك في حليلها على ان كان هذا التفتيش بغير نفع او وقع ضرر كالوشد لمن شأنا  
على مضارة الشوب او خياطه ويحذر ذلك فانه لا يفتقر قطعا والعبد اختلف كلامه في شهادته في شهادته العبد هل هو  
مقبول مطلقا او ردودة مطلقا او ردودة على مولا مقبولة على غيره او بالبعكس والاصح الاوfter هو القبول وحله هذه  
الرواية وما في معناها كالمسائل في كلام الشيخ لانه على الحقيقة واخرى على المراد عدم قبولها لمولا لكان التفتيش وقول من  
رد شهادته الملقوق رجع عليه القدر والطاح اجماع من القاد الملائم لما بالاجرة والماج الذي يخدم بسند وكسوة والمأثور  
هو قبول شهادته اذا اختلف ما يبرهن من الشرايط وحله هذه المارة على الكراهة واخرى على ان كان منها كما هو القاطع فيه و  
في مثاله لا على نفسه انما استلزم منقطع لا شأ في ر على من ابراهيم حسن وكذا في الشاف والاربعية الباقية من اهل اهل  
وقوله المستدل من انما يبرهن من الكافي ولعلنا زيادة وقتت هناك من التماسين اذا الما من منة مثل هذا السند  
هو سقاطه غاش ولا يبرهن في الدين كالمورد وقبيل في رتبة وقد انزنا والفاسق وعدم قبول شهادتهما مطلق  
بذات كلام الاصحاب والاربعية مشترط في الشاهد الثاني في شهادته بانها قطرة من خشب فيها حشرة لانه اسطره بمعدل  
في الحق حصر صغار لم يبرهن واما قولهم العراق الا من رقة بالما لوسنة وصاحب الشاهدين بغير الهاد لان ذلك  
نفسه شأ لا كذاب يقول شهادته ماتت بعض من اهل اقطاع القسطر وبعثه في القارب المالك في القارب وهذا  
نوع من القار حرام ومع هذا يشترط على الكذب الفصح وفيه التفتيش هكذا مات والله شاهد وذلك والله شاهد والله















فانتهى على هذا لو كانت موجودة لا يمكن تأويلها تأويلها باذعان لان الغالب من احوال الولد  
انه لا يشهد على والده الا في ذلك الحال واخرى غير ان يكون الذي راجع الى غير التهمة الذي هو السبب  
في ادائها وتوابعها من اسلام اثاره التهمة والعداوة والواجب ان يكون ذلك لا يخرج عن الاول بان لا جامع  
كما قال الشهيد في حجة على من يزعم لا يفرق مع وجود خلاف المذهب واكثر قد ذكره الا صاحب واما المعاجزة با  
لحرف فلا احسن من رده عن المباحل وحديثه من الحديث كاري من قوله ان هذا خلاف ما لا مطلقا  
فتبليبا رسول الله كين امصر ظاهرا قال في رده عن ظاهر ذلك مقرر ان اياه والمحال ان الاول هو القول مطلقا  
وعلى تقدير عدم القول على يقين فيه على ان لا يبرى الى الجهد وان علاه خلاف ولا يقتضيه هو الا على عدم  
دليل الاصل كما ثبت . احسن من جهول والتاخر حسن والتاخر جهول والاربعية البانية من التصريح ونما الاخبار  
الاولى فلا تارة على ما قاله من الاصحاب كالحق وان يحسب من معصية في الجاهل وما في المناخر من جهول فيقول  
شهادة المملوك مطلقا فتوقف على مقتضى آمان خروجه من مسطره لما عرفت من انه لا يقبل شهادة المملوك واما  
ان تلك الشهادة كانت على مولاة خلاف مشرنا اقامها واما القول هو لمتبادر من سياق لفظ الحديث  
ومحور ان يكون شهادته على غير مولاة ومخوفا من مولاة وهذا السبب بتبليبا يكون هذه الواقعة سببا لرد شهادة  
العبيد لان في اقامتها مظنة المحرم عليهم ان اقول من ردها في المملوك لفلان يعني عن الخطاب ولكنها غير  
اتمان لا يعلم ان ابراهيم القوي لا يجوز شهادة العبد المسلم على المسلم هذا ما استدل لابر الجهد طاب ثراه على ما حكم  
عنه من قبول شهادته على غيره وعلى التامز ورد على المسلم وقد قصد بهذا القول الجمع بين الاخبار وما استدل  
بهذه الرواية ان التعبد بالتصديق على من الحكم عامد في الموصوف قال الشيخ في الخلاف وعلى تقدير عدم حجية معنوم  
الوصف يستدل على قبول شهادته على الذموي بصحة قوله من مسلم من احد جهات وساق الرواية التي بعدها في الرواية  
وعلى العبد ياروس من على انه كان يقبل شهادته بعبث على بعض ولا يقبل شهادتهم على الاحرار ويمكن الجمع بين  
عن رواية محمد بن مسلم في انما معارضة بن واثبة بصحة التصحيح بالسابقة التي فيها يجوز شهادة العبد المسلم على الحق  
المسلم وهي التي اشار اليها الشيخ بقوله في الرواية الاولى رواها ابو جعفر محمد بن علي ورواه ترجمتها على هذه الرواية  
بتقدم التسند وان لفظه فيها رواة من الصحابة اذ يستدل ان يكون محمد بن مسلم مع الحديث في رواية اخرى  
بالاجابة لكنه غير بعيد لجواز ان يكون معصيا في الرواية الاولى بمصون من شئ منه والرواية الثانية لا تدل على قبولها  
من غير هذا الكتاب الا بالجمهور والتصنيف والرواية الثالثة ليس لها استناد ويعتقد عليه مع معارضتها لغير الاخبار  
المقدمة في الرواية على ان لا يمكن ان يقبل شهادته المملوك مطلقا ويعتقد لا يبرى شهادته من غير مقتضى قبول شهادته  
على غيره والظاهر ان لفظه في قوله لا يجوز شهادة العبد المسلم عليه كما اشارنا اليه في التصديق في الرواية وهذه  
الرواية قال يعقوب بن يزيد ولا يذهب اليه ابو بصير كما ساء الا صاحب عنها بقوله شهادة العبد مطلقا لا يستبد

ومظهر من هذا

ومظهر من هذا ان لفظه لا موجود في كثير من نسخ النسخة فطعن في اراء انما حجتين ومقتضوهما انه قد رويهما  
بأدب اليه ورجع بين الاخبار وان فيها دة العبد لستبدية هذه الخوف منها ورجع الشيخ لولا يكون مقبولا ولا فلا دليل  
فها على هذا القول سوى باسباب بعيد هذا من رواية ابن ابي عمير وهو غير صالح ولا يثبت في غير رواية المملوك  
من هذا القبلة على هذا الكتاب قد تقدم استدل بالبرهان الجهد وهو يمكن الجواب عنه بالجل على التفتة وذلك لان اهل القبلة  
ليشكل صير في المسلمين ومن المعلوم ان لا يقبل سوى شهادة اما على المذهب الاول في اهل القبلة حقيقة  
لا يطلق الا عليهم كما يشي الاشارة اليه في بعض الاخبار والواضحة العبد للمملوك لا يجوز شهادته هذا ما استدل به الحسن  
بن ابي عمير على ما رواه من عدم قبول شهادته مطلقا لان المروءة في القبول والجل على التفتة بان الجواز  
المتفق عليه في القبول في الفهم على ما يخصصه مع معارضة تلك الرواية الكثرة في الحديث ومن الجاهل على ما سناه  
باردة عدم جواز شهادته بتدوين اذن مولاة في ذلك من تعطيل عن سببه واما شناع به بغير ذلك ولو كان هذا  
خلاف اطلاقه كان المصالح ليرى ان رواية هذا مع ان تصدق رواية بعض من يقبل شهادته المملوك على اهل الكتاب  
وهو في عدم قبول شهادته مطلقا ان غيرها على ضرب من التفتة لان الشهادة بين اهل الخلاف هو عدم قبول شهادته  
العبد مطلقا وذهب بعضهم الى قبولها مطلقا وقال ابن سيرين شهادته جائزة الا لو اليم وحسن الحسن والجمهور  
التي حوزها شهادة العبد في الشئ اثنان قضاها هو اضراب من التفتة وذلك لان العامة يقبلون شهادته بغير حجة  
الحرية فاذا كان من حجة كما يكون بمنزلة الملة وتبليبا على الحرية بغير مقتضى التفتة عندهم انا اجماعا فقد ذهبوا الى  
ان المحدث والمحدث كما لعن قول المنفق بعضه بملة ذلك وهو المشهور وقيل يقبل بمقد ما فيه من الحرية  
الحسين صحيح وكذا الثاني والثالث واما الرابع فخرق قول في التسند الاول من فضائل ابن عثمان قال كثير من الخطيين  
هو غلط وصوابه تا فضل ابن عثمان او فضائل ابن عثمان كما هو المروي في بعض كتب الحديث واما فضائل ابن  
عثمان فلهي في اكثر نسخ الاستيعاب من فضائل ابن ابي عمير وذكر التسند صحيحا ايضا الا ان فضائل ابن  
عن ابن ابي عمير في الجملة فحق التسند مع اختلاف يجوز في الدين والشئ البشير قد تقدم في هذا الحديث ما استدل  
به لاجل ما يبره على عدم قبول شهادته العبد لمولاة والجل على التفتة واخرى على ان معنوم الوصف ليس بحجة  
مخصوصا مع وجود المظهر والمعارض له وهو هجوم الاخبار والظاهر ان لفظ البشير محذور وجوه الى كل من الدين  
والشئ الا ان الظاهر هو وجوه الى خصوص الشئ في الفضل وحده فان ائمة الاستيعاب روي في هذا الخبر  
ايضا فان معناه في الاخبار والاولى ايضا من العمل على التفتة لان اذا جاز قبول شهادته في الفضل جاز ذلك في  
كل شئ فقال الخبر في شهادته ورواه عن عبيد بن كاكازنا اهل ان لا صاحب دة في غير هذه الرواية اقول اولها  
ما ذكر الشيخ دة في الاصل خصوصا حديث قال بعد نقل هذه الرواية فادينا في ما تقدمناه من ان شهادة المملوك  
لا تقبل لمولاة ولا عليه لان الشهادته انا جازت في الوصية خاصة وجرى ذلك جري شهادته اهل الكتاب

ومظهر من هذا



في الوجوه من أنها لا تقبل فيها ولا تقبل فيها عداها ويكون عند عدم المسلمين وثانيها ما قاله العلامة في أنها  
من الاستدلال بها على قبول شهادة من استشهد به واختلف من قبولها على سببه ولا يمكن للعقل ما لم يدع قال الشهيد الثاني  
وفي كونهما من أنظر إلى الأول فلا يهاجمنا الشهادة لم يكن ناشئا من استشهد به على أن مولودا أولادنا غلطت بعد  
شهادتهما وحكم الحاكم بهما فيجبنا دمه مع الحكم كشفا عن كون الشهادة في نفس الأمر لمولود ولا يلزم منه قبولها مع  
خلو ولا خلاف أن اتفاقهما في نفس الشيء لم يثبت إلا ما من يكون دليل على منبأه في القول بل هو من لفظ الراوي سيما  
لما وقع حملنا لكن معنوم الصفة ليس بغيره عنده على أن الحكم يكون الولد مولودا موثوقا بشهادتهما فلو توفقت شهادتهما  
على كون مولودا لشكنا في قبولها له ولو أقول ما فيها المملوك كان لم يثبتا حين العبودية وفي وقتنا لم يثبتا لمولود  
حتى يفرق بينهما في النسخ لمولود بل أنظر كما قيل أنه لو كان يعلمه بغيره يثبتا لشهادتهما لما اتفقا وأما قولنا  
الشهيد الثاني في حديث قال وهذه الرواية مستندة إنما على قبول شهادة المملوك مطلقا وعلى قبولها لا سيما  
بشهادتهما في الولد والحكم بأصاها رقا له لئلا يكون مستحقا لم يكن وارثا له وعلى أن المعتبر فيهما الشهادة وان ظهر  
خلاصه بعد ذلك القول ولعل الأول هو الأصح لما تقدم من الأدليل في قوله ويرى أن سبب من استأجر رجلا واستأجرها  
نعم ذهب معظم الأصحاب إلى أن كونهما لهما كرامة السبب في حيزه بعد الرقبة وجعل لا يجوز لاستئجارها استئجارا إلى  
رواية داود بن فرقد وهو قد تقدمت في حق من المستند لأن الرواية شذذت عليه أن من كونهما لهما كرامة واستشهدوا  
على أن المهر منه شهادتهما بالمرين مقابله صحتها فقال يجوز شهادتهما ولا يستبرأهما الغلام الذي شهدا لهما أنهما  
نسبه وقد مر من العلامة ومناجيه المسند على طبق هذه الرواية وعليها لا يقتصر الوجه في المعنى لانهما منهما مسند  
وأما هذه الرواية أعني صحاح البخاري فلا تفرق فيها بين من استأجرها ولا كونهما لهما أن التسامح الولد في رواية داود  
بغيره لأن أنباء تشبه بها مستحق على الخديريين والأول في طريق الجمع بين الروايتين الحمل على الكرامة ولا  
بشهادتهما على معنى المولى لها شهادة لا عصبه على المولى فلا يمنع وقوله ما لم يشوهها المراد عدم عصبه  
تتبعها والتابعين بالان الشهادة لا يجوز بالنظر والتقدم والعبد إذا استشهد بشهادته أنه المراد منه شهادته إذا  
لم يرد بها الحاكم أه ما ذكره الشيخ في زبانه لم يرد من كلام الصدوق في وهذا كلام في القضية قال في مصنف هذا  
الكتاب ما قرأته إذا لم يرد بها الحاكم شهادته يعني فانه يرد بها الحاكم شهادته في حق عصبه لا لا عصبه  
لأن شهادة العبد جائزة وأول من ردها شهادة المملوك على ما هو له أن عصبه العبد لموضع الشهادة لم يرد بها  
فانه يعني إذا كان شاهد هذا السيد فاما إذا كان شاهد هذا السيد فانه يرد بها شهادة عصبه إذا كان  
عدا لشخص وجوز بعض الحديث أن يكون المراد من قوله فاما إذا لم يرد بها الحاكم ما إذا لم يكن شهادته معتبرة فيه كما إذا  
شهد السيد أو عليه فانه غير مقبولة كما ذهب إليها جماعة من الأصحاب وقد وجه بعض مشايخنا قوله أن عصب  
العبد لموضع الشهادة أن بان المراد عصب العبد بسبب شهادته كما إذا استشهد بغيره من استشهد فانه غير جائز شرعا

القول

أما يجوز أن يكون المراد بالحاكم إذا لم يرد بها الحاكم السلطان الجائر ويكون عدم قبولها بعد رده لها  
متوقفا على شيء وقولنا أن موضع الشهادة في شهادة السيد وغيره كما يشاهد من بعض الأصحاب مكانا لا يرد فيه يكون  
داخلًا تحت المذهب - طين ابراهيم صحيح وكذلك الثاني والثالث قوله وليس يدخل الجارية أنه الظاهر أن عصبه  
قاصر العبد على العبد في الموضع وكلامه ليس بغيره لأن لم يكن الحاكم ولا رده الحديث عنه ويجوز أن يكون القادة في رواية  
هذا الحديث وغيره من الأدلة على أنه لم يكن مستحقا للإمامة لعدم رده عليه وكما لو شهد جاز من الأصحاب القول بقبول  
شهادتهما في كل موضع بل على ما حكى من الشيخ في النهاية وعبارته هناك وإن كانت موجهة له إلا أنها في التحقيق غير  
هذا الحديث على ما حكى من الشيخ هو مستند في القول وهو قريب لما مر من أن كلامه صحيح  
ليس بغيره ولم يفرق جماعة من أصحابنا على تقدير هذا الوجه تخصيصه بما يجوز فيه شهادته الصبيان كما سيأتي  
مستندة وما تضمنه الحديث الثاني والثالث من جواز شهادة الصبيان في القتل هو قولنا من من الأصحاب  
وغيرهم الكلام في هذا المقام هو أن الأصحاب في غير ما هذه الأخبار والتعريض عنها هو الاستدلال بالآثار والادلة  
كثير من جهة أنها الذين لم يجوزوا شهادة الصبي مطلقا لما تقدم من الأدليل وقصود هذه الروايات من أنباء  
الحكم الخائف للأصل من حمل هذه الروايات على ثبوت الفعل بشهادتهم على طر من الاستفاضة على أن الغالب  
من وقوع الجراح بينهم في اللعب حال اجتماعهم بكثرة كبره في ثبوت هذا الاستفاضة فلا يشترط في وقوع الجرح ولا  
السلامة وهذا القول اختاره الشيخ غير الذين في شرحه وموافقا شيخنا الرافعي في القول بأن صبي اليد بغيره  
على وجهه الأخبار من يجوزونها في الجراح والقتل لا في المصروع وإن كان هو القتل إلا أن ذلك لا يخل  
الجراح من طريق الأولى والمراد بالقتل ما يشبهه أنما على قولنا أن الحديث الأول واضح الظاهر في المصروع  
الافتقار على الجراح حيزا في الشهادة مخرج فانه قد دس بأشراط أن لا تبلغ الجراح القتل وأكثر أهل هذه القول  
أشرف على قول هذه الشهادة لا شرط ولا ثلاثة بلوغ الصبي بشرط ولا يكمل الاجتماع وإن يكون اجتماعهم على فعل الجراح  
أو الجراح الكلام على هذه الأحوال كما هو واضح أما على قولنا أن الحديث الأول واضح الظاهر في المصروع  
من أن أحاديث ابراهيم بن حاتم معدودة من حساب الصحاح عند كثير من أهل الدلالة سيما المشايخ من منهم  
أما الثاني في بناءه من حيزه وإن كان مشركا بين الجرح والقتل إلا أن التبع شاهد بان أدلة القتل الذي  
كان شرط بلوغه في ثبوت كراهية الجرح من المصروع بان لا يجمع مع اتفاق رواية الكوفي في القتل  
لصحة الحديث لمحق الأصحاب كلامهما في القول في كسب الاستدلال ووجه ما استدل به على ما تقدمناه عنهم وفي معنى  
هاتين الروايتين من روايات غير تسمية السيد وكلاما ظاهرة بل صريحة في أن قبول شهادة الصبيان هنا ليس من باب  
الاستفاضة بل من قبيل قبول الشهادة كالبالغ لأن قوله في الأول نعم القتل وفي الثاني لا في القتل على  
طريق الاستفاضة الصريح في الثاني وفيه مناه في الأول ما لم يرد من تخصيص هذا الحكم بالاستفاضة وأنه لما مضى







صادرة الاموات انها المودة من قوله في الكلام افر الموتى والاموات والمسلمين واليهود وماوراء في مثل ما لا يتاخير  
فرداد الحق المشهور من الاسلام وان كان يكون المحرط في هذا الاطلاق هو الشبهة لما تفرق بين اهل الخلاف من اطلاق  
هذا الاسم على كل من قرأ القرآن وثبت اذ اعرفت هذا فاعلم انه تعالى تارة وعوان الله عليهم جميعا على عدم قبول شهادة  
غير المؤمن وان انقلب بالاسلام لا على مؤمن ولا غير ولكنهم اختلفوا في طريق الاستدلال عليه على وجه الاول ما ذهب  
اليه الاكثر من اقره عليه الاجماع لا غير وهو دليل قاطع ان كان حقيقيا اختلفا ان كان مشهورا الثاني ما قاله الحق و  
يتابعون ان المانع من قبول شهادتهم مقاصد التمسك والنظم النافع من قبول شهادته اما الاول فانه حيث انما وهم  
القاصد الذي هو من اكبر الكبار في الله تعالى كما في قوله فاستجبوا لربكم ولا تكونوا من الغافلين  
فلموافاةكم الفناء وقد تكلم شيخنا الشهيد الثاني في هذا الاستدلال كما تحاشا ذكره والحكم عليه قال في جدد  
ان نقل هذا الاستدلال وفيه نظر لا في العشق اغا يفتقر بعقل المعصية المحض من العلم بكونها معصية فاقام  
عده بل مع انما دايتها طاعة بل من اعلم الطاعات فلا ولا امره الخالف للقرينة الا عفا ذلك لا بدلا بعينه  
المعصية بل بل من اعلم ان احفظا ومن اعلم الطاعات سواء كان اعلم او من اعلم نظرا في تطلبه ومع ذلك لا يفتقر  
الاعلم ايضا وانما يفتقر ذلك من بيانها مع علمه به وهذا لا يفتقر وان في فهم من لا يملك الخيال والاعانة  
مع استلزام العداوة في انشاء هذا يقتضون شهادته الخالف لهم في الاصول ما لم يبلغ خلافة هذه الكثرة او يخالف  
اعضاؤه ولا يفتقر بحيث يكون اعضاؤه من اشياء من بعض التفسير والمحقق ان العدالة يستلزم في جميع اهل  
الملل مع قيامهم بتفحصنا بها بحسب اختلافهم وبحجاج في اسراج بعض الازاد والتمسك التمسك وسياسة في شهادة اهل  
الدين في الوصية ما يدل عليه في الكلام عليهم وجوه الاول ان قوله بان فعل المعصية لا يفتقر الى العلم  
بكونها معصية لكونه لا يقتضي كونها اهل معصية وفاق في ذلك الواجبات وشغل الخرافات وهذا ما اطلق الاحرار  
خلا من ان اهل الجاهل في جدد والاف في بعض الموارد انما ذرة ويدل عليه رواية الصدوق في من الصادق عليه السلام  
الواردة في شأن الرجل الذي كان يدخل في الخللا ويعطيل الاعضاء للفتان من جوارجله وانه لم يقبل التوبة  
الا سفا رجع انه كان جاهلا كما تقتضيه ذلك الخبر ولا ريب ان فعل الحرام محلا لالذنب ولا يلزم عليه فسيق كالقوة  
الظن لو كان اعضاؤه ما باه طاعة ما جازها عن فعل المعصية لكونه لا يفتقر الى العلم بكونه معصية بل يفتقر الى العلم  
على ان يكون مؤمنا من هذه الجهة مع ان الاغيا وسلفه يفتقر بل متواترة بانهم فشا في بل قار بذلك الاغيا والفتنة  
ان اهل الملل والاديان اختلفا في الشيء عليهم من صاحب التفسير في اخلاق الكفر بسبب فعل المعاصي مع انطفا دايتها طاعة  
لان من يفتقر الى احوال الملل في اديانهم يراه في اثار التشرية والاولاد والتساجيد والاعنام وكل عبادة وسواها مستندة  
الى دلائل عقلية واولى من ارجح من عقائدهم في انما يستند في اديانهم الى ما وراء ما قالوا به من المذاهب من اعظم  
الطاعات فلا ينبغي ان يكون داخل في العشق مع اهل القرآن والسنة فقاموا كونه كونه فاعلم ان كونه فاعلم ان كونه

الفرقة الحقة اجماعا على ان اعطوا من الحق من هو من اكبر الكبار في الله تعالى واليهود واليهود واليهود  
الكلين على مقتضى من الحرف من الحيرة قال قلت لابي عبد الله قال رسول الله من مات ولا يعرف امام زمانه  
مات ميتة جاهلية قال نعم جاهلية كقولهم في تفاق ومثلا في قوله لا دين لمن دان الله بولاية امام جابر بن عبد الله  
ما رواه الامام ابو محمد الحسن العسكري في تفسيره عن ابي الحسن ع في قوله من ترضون من الشهداء قال من ترضون  
ونبه واما ترضون واصلوه بعقله وليفيد فيما يشهد به وحاصله وعينه في كلامه من ان لا يحصل بغيرها  
المعينة ذلك من الاختيار والجملة في الملا في الالة على مد ذلك الكلام كثيرا جدا او بعد ان حررنا هذا المقام باختصارنا  
شرح الارشاد للولي احمد لا بد من اننا قد تكلم عليه على يد الامام لا كلاتنا رجع الى انما له وكذا له واجبا شيئا  
المعاصر من كان من الراس منهم موافقا لما قلناه والحمد لله على الوفاق ولا يجوز شهادة اهل الملل على المسلمين او  
هذان في الرواية كما في الاخلاق في كتابنا في التوفيق في كونه نقل من ابن الجبيرة انما ذهب الى قبول شهادة اهل الملل  
منهم من يشهد عليه وعلى غيره من الملل في الامور في الحديث الثاني في قوله لا يجوز الا على علمهم على الشيخ في  
الشهادة والصدوق في التبع في جواز شهادة اهل اقامة علمهم وعليهم والصدوق في قبول شهادتهم على شهادتهم في انهم  
في الالة كما يجرى على التصادق بل يمكن ان يقال ان ظاهر قبول شهادته مطلقا لا يفتقر الى العلم بكونه اهل الملل  
كمن يفتقر احد والمؤمنين بل كمن يفتقر احد منهم قبول شهادته الذي مطلقا استقضا فالحق في الرواية ونقل الى عموم  
الرواية مثل اشراط العدالة والاسلام ولايمان مطلقا لا ارجح هو حكيما من الشيعين الجاهلين لانه هذه الرواية  
وان كانت معصية بالاصطلاح الجدد انما هي بصحة بالاصطلاح القديم كما اشار اليه الصدوق في في اهل الغيبة  
ولان في منع ذلك جوازا مقتضيا لا سوال كذا لان الذي يقتضيه عليه بل يقتضيه عدول المؤمنين كذا في  
اوشا ولكن قال بعض المشافير يمكن ان يقال على فهم وقضاة هم صرحوا في وازان من غير كذا في ان كان الرجل  
الامر على اضرها احصا بشارتوان الله عليهم هكذا في اثارنا الذيننا متواترة بينكم اولا شهادة في قيام به المحقق  
فيما بينكم عند الحكم وامرهم به واما فيها المظن في الاستعانة اذا حصل بعد الموت اولا فاشارة وتكون في الامور  
وهو ظرف للشهادة حين الوصية بل في التفسير على ان الوصية مما لا ينبغي ان ينها وبها ويجتهد ان يكون ظرفا اخر  
لشهادة اثنان في شهادة اربعة بينكم او فاعلم على جسد الخبر على جسد المصان اي شهادة اثنان ويجتهد ان يكون حاكما في  
عدالتهم يمكن ان يقرأوا من المسلمين اهل الامان وهو صفتان الاثنان ويجتهد ان يكون حاكما في  
آخر من يترك من جرحه ملكتكم وهم اهل اقامة للاشفاق على عدم شهادة الكافر مطلقا الا اهل اقامة في هذا  
المورد الخاص والامور كذا قال ملكتكم في اخر ان كذا في اديانهم ولا يكون ظاهرها كما في شهادة اهل علمهم كذا  
التفريق بين رواية حمزة بن محمد بن ابي الحسن في رواية كذا في اديانهم ولا يكون ظاهرها كما في شهادة اهل علمهم كذا  
في الارض سافر فيها فاعلم بانكم بصحة الموت فارجع من اجل ما قلناه للعطف على من يترك من جرحه ولا يجوز من جرح



فردوا من غيركم وهو شرط للاشتغال من شهادة العدل من المسلمين التي شهادة يرضى بها فكانت اقل شهادة فيها  
منع ان انتم من غيركم من الارض فاصحابكم الموت ولا شاهد من المسلمين معكم فخلصوها وهو صفة لقول ولعل في شرط  
الشرط بين الصفة والموصوف للاشارة الى ان سماع شهادة الغير شرط في الشهادة كما اشرنا اليه من بعد الصلوة صلوة  
العصر كما كان في الرواية ولا في الناس بالجملة وكانوا يحلفون بعد ما ولاذ وقت اجتماع الناس وتكاثرتهم ولايتها هي صلوة  
اهل التيمم وهم يفتلونها وتقبل مطلق الصلوة فيقتضيان بالثقة وانما يرضى على ان لا يرضى بالثقة في شهادة الغير يكون  
الخطاب للمحكم والشرط ان يرضى بين القسم والقسم عليه وهو لا يرضى به اي بالله او بالقسم به او بالشهادة فانها  
في حق الشهادة وقاية الشرط في الشهادة على ان القسم هو ان يرضى بالثقة لا مطلقا ثمنا قليلا ان لا يرضى بالثقة فانها  
لعل الدنيا ولو كان في الدنيا اي ولو كان المستشهد من اقرارها وجوابه عند ذلك ان لا يرضى بها وانما يرضى على الجواب  
لكونها وصلة ولا تكفي شهادة الله او الشهادة التي اقرنا الله بانها وهو عطف على المحلوف عليه انما اقرنا ان يكون  
ان كنتم هذا فاعلم انتم بكون في قسمهم جميع ما ذكره والاعراف انما الصلوة ليكون اطلاق النطق بالصدق وانما يرضى  
من الكذب والقرينة من ذلك التعليل في الوقت والكل في تحقيق ما يشهد به من هذه الآيات ببيان ما هو اهل  
شهادة فاعلم انتم بكون في قسمهم جميع ما ذكره والاعراف انما الصلوة ليكون اطلاق النطق بالصدق وانما يرضى  
عابا للمؤمنين فليدرك ان يكون غيركم كما ذكر من على هذا اخصا بجمع وقد نظرت اخبارهم بذلك وقد انشأ الله  
في ذلك تليين في رواية الذين يرضى من الوجه واطلعت في شرايهم هذه الآية فقبل ان يرضى بذلك ولكن كان غاير الكلام  
ثم فتح يقولون من كاذب وانما يرضى به ولا يرضى به منكم واليه ان الاجل عدم التمسك على الآية في صورة الآية وهو كقول  
ما نقل من القرآن ولا نسخ منها في قوله لا يرضى به منكم اي من اقراركم واقراركم من غيركم اي من الاجاب وان كان  
الجميع مسلمين وهذا هو الذي يرضى به صاحب الكشاف واكثر علماء فقههم من التمسك ومنه انما خلاف الظاهر من ان سائر القول  
على ما قاله يا ابا عبد الله اطلق ان يظهر من الآية اشتراط السحر في قبول شهادة القسامين واليه ذهب ابن الجوزي وابن  
الاصلاح الطبري وجما من اصحابنا ومنه اخبار لا يرضى به ولا يرضى به منكم اكثر اصحابنا الى عدم اقرارهم وجملة  
القبول والوارد في الآية والاعراب على ان يرضى به منكم واليه ان الاجل عدم التمسك على الآية في صورة الآية وهو كقول  
الامر من انما يرضى به منكم بل اطلق انما يرضى به منكم هو عدم اقرارهم من المسلمين في شرايهم هذه الآية فقبل ان يرضى بذلك ولكن كان غاير الكلام  
مخصص ما عدا من اصحابنا يقول شهادة القسامين في موضعين في المال والشرع وقبول شهادتهما وانما يرضى به منكم واليه ان الاجل عدم التمسك على الآية في صورة الآية وهو كقول  
الوصاية ومنه انما يرضى به منكم واليه ان الاجل عدم التمسك على الآية في صورة الآية وهو كقول  
الاخبار والوجه انما يرضى به منكم واليه ان الاجل عدم التمسك على الآية في صورة الآية وهو كقول  
شهادته فيكون انما يرضى به منكم واليه ان الاجل عدم التمسك على الآية في صورة الآية وهو كقول  
شهادته فيكون انما يرضى به منكم واليه ان الاجل عدم التمسك على الآية في صورة الآية وهو كقول

المذكورة في الآية وقد اشتهر العلامة في كثير من اصحابنا لم يرضوا به بل يذهب بعضهم الى انهم لم يرضوا به  
في الاخبار ولا يرضى في اولها ولا معارضه من موقوفات الخصومات غير متأخيرة احمد جليل والشان حقيق  
والراجح من الخصاس قبول التساوي جميع ما دل عليه هذه الاخبار ومن يقول شهادة القسامين واليه ان الاجل عدم التمسك على الآية في صورة الآية وهو كقول  
ذلك الوصف ثم وجهه انما يرضى به منكم واليه ان الاجل عدم التمسك على الآية في صورة الآية وهو كقول  
الشيء كلاب فراء ويجوز صلوة في حقه كما لا يرضى به منكم واليه ان الاجل عدم التمسك على الآية في صورة الآية وهو كقول  
والراجح قبول الخصاس جميع ما دل عليه هذه الاخبار ومن يقول شهادة القسامين واليه ان الاجل عدم التمسك على الآية في صورة الآية وهو كقول  
القيام بعد ذلك اذهب الاكثر منهم الى شرط العلم القطعي بالشهادة والتشريع في المبسوط على ان كفاية بالانكشاف المشاهير  
للعلم ومما انما يستندون العلم انما المشاهدة وذلك في الاصل كالعقب والقرينة والتفصيل والوضع  
ولم يرضوا به منكم واليه ان الاجل عدم التمسك على الآية في صورة الآية وهو كقول  
فانما يرضى به منكم واليه ان الاجل عدم التمسك على الآية في صورة الآية وهو كقول  
المؤمنين منكم بعد ذلك وانما السماع وحده وذلك في الاصل كالعقب والقرينة والتفصيل والوضع  
ما يشهد به السماع في الاصل واليه ان الاجل عدم التمسك على الآية في صورة الآية وهو كقول  
انما يرضى به منكم واليه ان الاجل عدم التمسك على الآية في صورة الآية وهو كقول  
الذين هم مسلمون والشهادة اذا حصل للاصل واليه ان الاجل عدم التمسك على الآية في صورة الآية وهو كقول  
فيهم يقولون من كاذب وانما يرضى به ولا يرضى به منكم واليه ان الاجل عدم التمسك على الآية في صورة الآية وهو كقول  
وان حزمه بينا للتشريع واليه ان الاجل عدم التمسك على الآية في صورة الآية وهو كقول  
في وقت هذا يرضى به منكم واليه ان الاجل عدم التمسك على الآية في صورة الآية وهو كقول  
الذين انما يرضى به منكم واليه ان الاجل عدم التمسك على الآية في صورة الآية وهو كقول  
اخرى منها فلهذا انما يرضى به منكم واليه ان الاجل عدم التمسك على الآية في صورة الآية وهو كقول  
الحاصل بعد الحكم بالشهادة ويسرى الرواية ما يدل على ذلك وجهه وان يكون المشتاق حصل قبل الحكم بل جاز  
حصوله في تمام حكاية الشهادة فيوجب التعليل وذلك يقتضيه ردها على ما تقدم في الرواية من الاصل الاول  
وقد لا يلاحظ انما يرضى به منكم واليه ان الاجل عدم التمسك على الآية في صورة الآية وهو كقول  
غيره من شرائع الاجازة لا الرواية فلا يقدح فيها ضعفه ووجهه سهل منها انما يرضى به منكم واليه ان الاجل عدم التمسك على الآية في صورة الآية وهو كقول  
لما وجب فيكون انما يرضى به منكم واليه ان الاجل عدم التمسك على الآية في صورة الآية وهو كقول  
الاخبار فيكون انما يرضى به منكم واليه ان الاجل عدم التمسك على الآية في صورة الآية وهو كقول  
كلامهم دون اطلاق في الآية لان الاسم اذا شهد في القتل يكون اول شهادته انما يرضى به منكم واليه ان الاجل عدم التمسك على الآية في صورة الآية وهو كقول







من حيث اشتغالها على شهادة الرجل الواحد على الواحد فالجواب من ان ذكر الواحد لا يفي بغيره فليكن ساهبا على وجه  
يصح واما ما ذكره من الشايات للحدث السابع فقال ان الاستنباط والتفصيل وهو الاول ان يكون المراد  
بالجواب لا يجوز قبول شهادة رجل واحد على شهادة رجلين بل يحتاج الى شهادة رجلين على رجلين في مقام شهادته وقوله  
لا يجوز ان يذهب بعض الناس الى ان الاستنباط لا يبلغ الحال بعد الوجها لثبوتها في الحقيقة  
كالعقاص وان كان حقا للاربابين واكثرهم على اختصاصها بغيرها فثبوتها في الحقيقة  
محمد بن علي صحيح والشافعي مجهول والشافعي موافق قوله الحق في مقامه بعد ان يفارق قوله ثم قدسيت الخلافت  
بين ما آتينا فلهذا يقول شهادة الاجير وشهادة الاختيار من مقارنته بقوله وان كان اكثرها على الحق من قبول  
شهادته وحديث ان ما من الماخزين منهم على قبولها الاصل وعلم ان آيات والافعال في تلك الاوقات  
بالعمل على الكوا هي واخرى بالحمل على ما اذا كان هناك تفتيش بطلب نفع او دفع ضرر كما لو شهد من انما جره على قضاء  
التوب او خياطة ونحو ذلك فانها لا تغلب مطلقا ولا انصاف في هذا المقام ان الاختيار ينظر في الشيء من قبول  
شهادته والاصل في عموم الارباع مخصصه بالاختيار كما خصصنا في الاخبار الواردة في شأن من لا يغلب به شهادة  
واما الحديث الثالث فانكراهية فيه لا تنافي في القول لان اطلاقها على شائع في الاصطلاح والاختيار واما هذا الحديث  
فمفهومه ان لم يكن صفة في عدم القبول على انما هو غير مضاف الى الاستدلال على الظاهر وبعض الحديثين احتمل في هذا  
المعنى على التفسير وهو موافق على وجود المضاف وقدمت الحال واما المصنف فيهم التفتيش على ما على عدم قبوله  
قبلا للحق والمفسر لا يبرأ من سابقه وما في من ملاحظات الاحاديث الواضحة الدالة على القبول وهو صحت محتمل  
الحال على التفسير او على التصور التي سبق عدم قبول شهادته فيها كحديثه لعله او عليه ونحو ذلك وقوله ان قبول الشهادة  
على الواحد من دليل ما ذهب اليه علم الحديث وجامع من الماخزين من قبول شهادة الولد على والديه او خلافه في قبولها  
لما كان اختلافها في شهادة الاقارب بعضهم لبعض وعلى بعض ما يشتهر وهو عدم الجواز للاجانب الذي نعلمه في  
في الخلافت ولعل من من تأمل وصاحبها في الدنيا معرفة فاعلموا الصدوق طاب ثراه ونحوه في شهادة  
الولد على والده والاصح هو الاول لو رده في جميع طريق سوي والمطابق للعلم والآيات والاختيار وحسن قوله في جامع  
بما اتاه الذين استروا فينا بين بالسطر شهادة الله ولو على نفسك او والدين والاقارب واما اجماع فمقتضى الكلام  
عليه غير مرة ولا عاصبة في المعرفة وفيه من دهم من كل موالاتنا من ساهبا على ما مرسل الصدوق في فلا  
يعارض الاختيار الواضحة وظاهر القرآن على انه يجوز غاوية العمل على صورة التميز والتمييز اذا قلنا ان لا يشهد  
على طلبة الامم حصول الشك والعدالة بينهما ومن كان هذا حاله كان منه ما من اصلا قسبة في شهادة واجاب للولاية  
عن الآباء والابناء باقامة الشهادة لا سيما في القبول كحديثه في الفاسق ولا يجوز ما بين من التكاليف فانه لا فائدة  
في الامم باقامتها فوله على الامم في الدين الصغير انما هو ان يفتح القاد والدين يفتح القاد وسكونه لآيات او شهادتها

صحة والاولين

صحة له والاول الذين اتوا بشهادته بغيرها لا يشهد له بغيره كما لا بد من نصب القبول على المعقول له  
وهو بعيد وفيه توافق ان الصغير يدل من الباري ولا يقيد به ولو جاز اذا كان متيقنا بما لا خلاف في قبول الشهادة  
الصغير من حيث انه صغير والمراد بقوله صحتها هو من نفسه من الحيثية وعدم الظاهر بما محمد بن علي والشافعي  
صحيح والشافعي حسن والواجب مجهول وقد قال بطلان هذه الاخبار ابن الجبلة وجامع من الاخبار حيث ساهبا على الاختيار  
ثم جاز في العمل بالشهادة في البينة ذهب اليها الشيخ ايضا لان يعلم ان لم يقربها بطلان من قسبة عليها فاما الظاهر  
والمتصور بين الاصحاب سيما المخالفين من وجوب الاقامة مطلقا نظر الى اطلاق الآيات والاختيار وساهبا لهما في  
طرا اذا ثبت الحق بغيره من التمسك وقال العلامة في لغة والتحقيق ان لا تنزع في المعنى هنا لاق التمسك منه ان يكون  
والخيار من حيث انه من غير كفاية فهو في ذلك اذا قام غيره مقامه ولهذا اذا قام غيره مقامه وخاف الحق من  
بطلان الحق وجب عليه اقامة الشهادة فان تعدد بين ادريس واكثر الوجوب هنا عتيا وهو مجموع نعم في الحقيقة لا  
يقضي في بيان له من غير استدعاء وبين ان يشهد مع شرا في انما هو الاختيار كما هو الفرق بين التفتيش  
نعم في خبر يوشى اشارة الى ما حكاه من التمسك والتحقيق في الفرق بينهما على وفق هذه الاخبار المتقدمة هو ان الرجل اذا طلب  
الحق في الشهادة يجب عليه اتمامها وان حصل الخلق في قيام غيره مقامه وفي الحق على جليل برك او انما لا اذا شهد  
من غير طلب لغيره وجب عليه واذا اذا علمه بطلان ذلك الحق بعد اتمامها بخلاف اذا حصله فانه من وجب  
الحق له به هو ان اذا طلب الحق كان ذلك الحق واجبا عليه كما هو احد القولين حتى انه ذهب لبعض الفقهاء الى انه لو كان محله  
يحتاج الى سماعه لا يحل المشقة الكثيرة يكون ذلك التسليم واجبا لان العمل بالشهادة من واجبات الكفاية ونحوه وجب  
ولا يمايه الشهادة اذا دعوا فان المراد من الشهادة هنا كما قال جماعة من الاصحاب من يدعي عليها واطلاق الشاهد  
عليه بجاز واعيا ما يؤيد اليه والعقل المراد منه الا انه من ادائها اذا كان شاهدا بالفضل لان الاصل في الاطلاق  
لكن الظاهر هو الاول لو رده في جميع الاخبار واذا كان كذلك صحت لا لذلك الواجب الذي يدعي اليه ولا يتحقق منه  
ذلك الوجوب الا عند الاقرار بغيره مطلقا اسقاطا لذلك الواجب اذا علم قيام غيره مقامه وان وجب ذلك  
الاولى كعدمه بخلاف ما اذا لم يجمع اليها فانه لم تشغل مشقة ذلك الواجب بل يكون انما حله من بارا الامر بالمعروف  
والنهي عن المنكر فلا يكون واجبا الا اذا علم من تركه ذهابا الحق فلهذا يكون عاقلين بجمع الاخبار على ذلك  
الرجل الذي لم يشهد له حجة تدفع التفتيش من ذهاب ساهبا على اقامة الشهادة له واداءه على حال  
الحق لا يرد على وجهه وجب ان هذه الاخبار في العقل والاطلاق الآيات والاختيار فيكون التفتيش واقفا على ما فيها  
اما الجدل الذي على عدم الوجوب العيني او على عدم طلب صاحبها او على عدم الاستدعاء في العمل لا الاقرار ولا يفيق ما بين  
ما بين الجدل وعدم الانطلاق على الاختيار وفي التفتيش بعد نقل رواية محمد بن مسلم وغيره قال عرفت  
هذا الكتاب معنى هذا الخبر الذي جعل الخبر رديا لا شاهد بحسبنا را تجلين هو اذا كان على ذلك الحق بغيره من

صحة والاولين







































والحال الجوز المشاهد والمزاجين فقال عليه السلام الذي يقول انما ورد في الدين محمد متعبد وتعالى وانشاء وارجع  
من الجاهل هيل والخاص رسول والسما ومن تعبد قوله انه بالاول انه محروك كلام الاحباب لانه على ما اذا كان وجوبه  
عن الكلام الاول بعد الحكم واخرى على ما اذا كانت اقراء على نفسه قال يقولون فيها دعهم على بشر النبي في التهايد وكما في الحديث وبه  
قال ابن حمزة وابن ادریس والقاضيان واما المناظرين واما التواضع فهو مذهب الصدوق والقاضيان وبما في الصالح و  
قد ذكرنا لكون النبي الثاني من الاول ما جاء في الحديث في النبي في النبي على ما اذا لم يبدل النبي واد  
انطلق في اقامة الشهادة او اخل ببعض شرائطها الثاني ما حكى من ابن حمزة وعليه ما من المناظرين وهو لا وضع ما ذكر  
فيه من التواضع من حمل الثاني على ما اذا قد ثبت الزوج او لا ثم اتى بالشهر والثلاثة فان خرج ختم لها ومثلا ردة الختم على  
ختمه في الاول الذي هو ختمه فيه غير مقبوله واذا كان الامر كذلك لم يبق غير ثلاثة فوجب عليهم هذه الزينة الثالث ما ذهب  
اليه ابن الجهم من ان الزوج اذا كانت دخل لها ردة الشهادة وحدها ولا من الزوج واتحدت هو نفس الختم  
بذلك الميثاق وحضر اربعة نساء او اقل من ذلك ان الزوج على ان الزوج وهو شرط بالقبول الرابع ما ذهب اليه الصدوق  
في المنتقم من حمل الخبر الاول على ما اذا قد ثبت الزوج من دون نفي الولد فيكون الزوج احد الشهر وعليه ما في المدة والزوج انما  
على ما اذا كان قد نفي الولد في غير الثلاثة للزينة وبما من الزوج لان المدة لا يكون الا بغير الولد او ان هذا ما في ما  
سواء في كتاب المصنف من ان مذهب الصدوق ردة ان النكاح لا يكون الا بغير الولد وبما في ما اذا كان على ما يكون  
السبب غير نفي الولد يكون السبب فيما ايضا قد ثبت ان ناس دعوى المشاهدة وهذا هو الراجح ما سبب الكلام في ذكره  
وتحقيق الحاق خبره بالخبرين فالراجح من هذين الخبرين هو الاول لان الحديث الثاني وان روى عنه ابنه ايضا سمع من  
ابيه بعد الله امه انها ضعيف السند والخبر الاول هو الصحيح في الشهادة وعلى ابن ادریس برقية على نفاذه عند ما في  
من اصل المشهور ولا بد من اوضح الظاهر لا يثبت كانه لا يثبت طابعه والمطابقة ما تقدم في الاخبار من جواز شهادة الزوج في زوجه  
وبما في قوله قد والاولى بانين الفاحشة من نساء كراهية ستمه والعلامة او بعد منكر فان الظاهر كما قال يابن من ارباب  
التفسيرات الخطاب لهما كما لا ريب في الشهادة فينبغي ان الزوج وغيره على ان تكون الحائضين ذهبوا الى ما في الحديث الثاني  
فيكون حجة على النبي وما في سند الحديث الرابع عن من سأل فقال لبعض الحكمين انما لا يزوج الا بعد  
وان كان اقرب بل لا يزوج الا بعد الى سعد وان كان ابدا قول ملاحظة طبقات الرجال دالة على صحة وقد وقع  
في كتابي الشيخ ردة من هذا الباب اكثر من ان يحصى من ولد على الفطرة وعرف بالصلح في نفسه جازت منها ردة  
يجوز ان يراد من الفطرة فطرة الاسلام فيكون العتد الثاني لا يخرج من خلاف هذه الفطرة في الاضطرار فانه  
لا صلح لاحد منهم ويجوز ان يراد فطرة الايمان لقوله ما على فطرة الاسلام يراد ويريد شيئا فليكون العتد الاول  
اشارة الى فطرته لا يشهد والثاني الى حسن الاعمال والمراد من قوله في نفسه انه لا يكون مدحه بالصلح من جهة  
اذا بن فلان واخر فلان وجاز فلان ونحو ذلك كما هو المتعارف في هذه الاعصار فان قلت هذا ظاهره بيا

أولت عليه كذا الاخبار وزعم اليه قد كثر الاحباب كاحكامها منهم سابقا من قولها دع معلوم الايمان بمجمل الحال  
لا يزوجون بالصلح قلت هذه الفتاوى انما جاءت من جهة المعلوم وهو لا يزوج من المخطوق الواو دع سابق من اخبار  
هذا الكتاب ويترفع عنه ان يجوز ان يكون المراد من هذا المعلوم انه لا يعرف بالصلح المانع من الشهادة ومجمل الحال  
غير معروف به وبه هذا الحديث ردة ما كساه عن التمسيد الثاني ردة من اطلاقه بعد ردة وبما في الشهادة على من  
عرف بالصلح وفيه مذهب من نفي الحائضين وذا لا يزوجون من قول الشهادة اما من العتد الاول او من العتد  
الثاني كما ردت واما ما قبل هذا الحديث بما ينطبق على كلامه فيحتاج اليه اذ لا صلح لمن يقول انا باكر اخذ  
من على سببين وجوز والخلاف بينهم انما وقع في تفصيله فثان اوسا وانه لا يمكن على الاول ان يكون كاسر  
شهادتنا قال لا يزوجوا انفسكم شرابا انفسكم شرابا انفسكم شرابا انفسكم شرابا انفسكم شرابا انفسكم شرابا  
ثبعا للصدوق ردة على نفي الشهادة لا على ادائها وجوز شيخنا الحديث اروادة الامة من ردة او اذا اخلوا وطرا  
عدم قبوله وهو غير جديد من السائر فقال انما رجلا ان يجوز ان يكون الزوج من ذكره الحديث في  
هذا الباب الاشارة الى ان شهادته غير مقبولة ويجوز ان يكون المراد من ردة الشهادة على الساحر لا يكون الات  
رجلين ولا يزوج فيه شهادة النساء ولا الرجل واليهين ولعل هذا هو الاوضح واذا كان الساحر لا يزوج فلا كلام فيه  
والاجابة ملاحظة في الدلالة على ان لا يزوج في الاخبار ان المراد منه ساحر الاسلام وساحر الكفار  
يدخل في الشرط اعظم من التبرلان السوا انشره مقرونا هذا الفطرة واما حليمة السجدة وكذا ما في الخبرين انما  
كلاما وكفاية اوقية او اقسام ومن اكل وحملها يحدث بسببها من ردة على الغير ومنه قدما الرجل من زوجته بحيث لا  
يقدر على وطئها والفاقد البضاعة بينهما وهذا استخدام الملاكات واليمين واستثنى من التثنية طين في كشف الغايات و  
علاج المصائب واستقصاهم وتعلمهم سيد من صلب اواردة وكشف الغايات على السان فخل ذلك واشباهه وعليه  
ونقله وانكسب به حرام ولو قد قبله ليتوقى بدا وليد فخرج من المنيح بالحيث فالظاهر جواز ردة ورجوع على الكفاية  
كما اختاره ائمة الهدى في دروسه ويجوز حكمه بالانقسام والقران كما ورد في رواية العلاء وهو حليمة او غيبي  
الا على الثاني ويشكل بوجوه اخرى وكثير من الناس على الحقيقة والناس بالوهم انما يتم لوسيق المقابل عالم بوقته  
ومن غير ان ردة معين لا يشترط احصاءه بغيره ولو حمل بغيره على ما ظهر من نفيه وسكان الحيثيات والظلال ونحوها  
اكن لا يظن ان الثاني واخذنا بالاجاز وشبه ذلك فانه معلوم لا يجوز ردة انهم ما ذكره من جواز ردة الزوج  
اولدغ المستحب بالحيث فالظاهر الاول دليل عليه والدليل على تحريم ردة عام بغيره في الخبرين من كان عالما بالحيث ثم غاب  
بغيره ان يحمل ولا يثبت على بعض العلماء انه ذهب الى ان المراد من ردة لا يزوج الا بالحيث لا يظن انهم لا يزوجون  
فيه واما ما رجع من ان حليمة لا يزوج الا بالحيث فلو لم يزوج عليه كثير من النصوص فاعقول انهم قد اختلفوا في الجاهل  
فما يدل على الاول ما رواه الصدوق في خبره الاخبار مستندا الى الحسن بن علي العسكري عن ابيه علي بن محمد بن علي



وما انزل على الملكين بل بالهارون وما ووت قال كان بعد نوح كثر السوء والموت هو من حيث الله من اجل ملكين الى  
نحو ذلك ان ما يذكر ما بين السوء وذكر ما جعلهم صرحهم ويرى به كيدهم فلما مات نوح من الملكين واده الى ابيه الله  
بما ووت من اجل ما ووت من اجل السوء وان بطولهم ونهاهم ان يسجدوا له والقبول وهذا كما يدل على العلم ما هو وعلى  
ما يدعي به فالبية العلم ان قال وما بينا ان من احد ذلك السوء ويطال حتى يتولا للملكين انما نحن فتنه وانما نحن للعباد  
لان تطهير الله فينا فنعلم من هذا ويطالوا به كيد السوء ولا يتروهم فلا تكثر باستعمال هذا السوء وطلب لانه ربه و  
طلبنا انما هو لان يبتعدوا عنه ويبتعدوا عنه وتفضل ما لا يتقدم عليه الا الله وجلنا ان ذلك كثر الى ان قال وتعلمون  
ما يعزهم ولا يتبعهم لانهم اذا علموا ذلك السوء ليسوا به السوء ويطالوا به كيدهم وما علموا العلم من ذلك شيئا حتى قال  
انما نحن فتنه فلا تكثر فكل من يتبع ما يستعمله الله ولا يتركه عند وجهه ولا يتركه من يتركه من يتركه وقال من اجل  
وما به فتنه من به من احد الا باذن الله يفتي بعلمه وفي هذا المعنى ايضا كثر في وما يدل على الظان انما هذا من آثاره  
المنزلة عليه حيث لا يفتيها الا الله في آثاره من الجمع والفرق والازدواج والحق ونقصانه ولو نزلنا عليه ما نزلنا  
من آثاره لكان كما كبر فيهم وقد نزل فيهم من شئنا الله به انهم لا يكونون انما كان من نزلنا انما وجعل يد على القوة  
فان كان قادرا على ان يترك ما من يده المبسوط كان يقاوم كان قادرا على ان يترك ما من تحت اصابع يده المبسوطة كان قادرا  
وجعل ما يتركه في بين النبي والمشتري عنده من محمد رسول الله والظان موثق والظان والظان والظان والظان والظان والظان والظان والظان  
اذ لم يترحم الله على رسوله من اجل ما من الله من الصالح ويزيد مظاهر الحكم من باب اضافته العفة الى الموصوف والمراور  
الحكم الظاهر من المفسر واليه لان الحكم في نارة على ما يوافق الاصل واخرى على ما يوافق الظاهر كما في هذه المفسرة ورواه الشيخ  
في موضع آخر انه قال في مظاهر الظاهر في الوكالات ذكر الاحكام وهذه الامور الخمسة ما ثبتت بالاستفادة المعينة  
للقدر انما هم للعلم من فراجحة الى انما شاهد من السوء وجروهما في هذه الامور وجعلوا ظاهرا للحكم مضرا بالاستفادة فان  
الوكالات كوكبات السوء ولا ينافي من جانب الامور وكذا اولها من الوكالات وحق ذلك ما يتسلسل به شيئا من وجودها  
على عين هذا القضية لتقدم الامور وسبق الامور والفرقون فلا يفرق شاهد الاصل ولا شاهد الزعم بل شاهد وجودها  
هذا الحكم هو الحدوث منه الى غيره مما لا يجوز والاشكال ان قلنا في زوجة فلان وفلان زوجا فانه ما ثبتت بالاستفادة  
ايضا لتقدم شاهد من فراجحة العقد والامور والاشكال ان قلنا في زوجة فلان وفلان زوجا فانه ما ثبتت بالاستفادة  
فانه حضور الشهادة وجروهم على صفات الايام من انفسه والاشكال ان قلنا في زوجة فلان وفلان زوجا فانه ما ثبتت بالاستفادة  
فالباية رواية الصدوق في انساب مكان المواريث والاشكال ان قلنا في زوجة فلان وفلان زوجا فانه ما ثبتت بالاستفادة  
بوجوده في اسواق المسلمين من غير سوال عن اسلام الذاب ومرة وحدا لله في يده وعن مرة في الذاب وكيفية ايضا  
على الوجه والوارد في المشرعية فان تعدد الشاهدين على كل واحد من هذه المذكورات وما في معناها ما يتسلسل في انما  
والشهادات فاذا كان ظاهرة ظاهرا ما عرفت انما يكون لا يتوقف الا على ستر الظاهر من فراجحة الى البحث

عن برهان

عن برهان احواله بما شرع ويغير ما ذكره فنهان نارة في كتب الزعم هذا مذهب الاحكام في اثبات هذه الامور وحكي  
العلامة من ابن الجندب ان قال لا تنقض الشهادة بالشايع من الامور لان الشاهد الشهادة على الشهادة التي اقر او روي  
الا في الغيب وحده فانه يكتفي بالاستفادة والحب من الاحكام انهم اعرضوا عن الاستدلال بهذا الحديث على ذكره  
من ثبوت هذه المذكورات بالاستفادة مع وجوه في كتب الاصول الكافي والتفتي وكما في الشيخ والاستدلال الى ما لا  
يدل عليه كما استدلال الشيخ ومناصبه بانما يجوز لنا الشهادة على ارجح التبرير ولم يثبت ذلك الا بالاستفادة وذلك  
انما التكميل في ارجح التبرير انما ثبت بالاستفادة او ارضت هذا فاعلم ان بعض المحققين من رابوا به في  
جميع بين اخبار هذه المسئلة على مطلقها على معنيها فان قيل بن ابي يعقوب الساجي ان اول الباب معني ان اوله انما الرجل  
تدري بتأهدها السلوات والمواظبة على طاعت الامن على جهة انه الميزان في معرفة العدل في حيل غير عليه كقول  
عليه السلام فان كان ظاهر ظاهر ابا مونا فان من هذا النقصان السلوات والمواظبة على طاعت وكذا ذلك قوله  
اذا لم يعرف بيقين في حديد آخر فهذا ما يجب عليه ان يتركه ولا يتركه من طاعت الله وانما يشاهد  
فيما اذا كان سائر الدبر من هذا اقول قد ذكرنا في وجه الجمع غير هذا فارجع اليه في غير شهادة امرين في استبدال  
ظاهره يدل على ما كان من شئنا المعينة من انما يثبت شهادة امرين في كل من شئنا المعينة في الامور والاشكال  
على المعينة في التعقيد جمعا بين الاحكام وكل من وكل على العفة وعرف بصلاحها في انما انما صاحب فانه خارج عن  
قبول الشهادة بكلام القديين كما تقدم الكلام فيه لا بأس اذا كان لا يعرف بيقين اعلم انما نارة اطلقوا  
على جواز انما اذا الحكم في المنزل للائحة وانما اذا الكتب وحصل الترسيل بل على سبيل ابراهيم وروى في جلالته الى انما  
الوحدة فقال انما في زوجة من حرام وعن ابي عبد الله قال ليس من بيت فيه حرام الا لم يصيب اهله في البيت انما  
من الجحيم ان سواها الجحيم معيرون في البيت في حقيقون في الحرام ويدعون الانسان وروى عبد الكريم بن صالح  
قال وتعلم على ابي عبد الله في بيت على فراشه ثلاث مما مات خضر فقلت جعلت فداك هذا الحرام فيخذ  
الفراس فقال انما في البيت ان لا يكون في البيت وانما اقتضاها ما للعب بها وهو ان يطهرها فتنظف في السبا  
ويحوز ذلك فتنظف حرام من الاحكام بكون اهله لما عيرون في البيت وتقصير العرف لا يمنع انما ان يكون في البيت  
يوزن بقوله المروءة وما ابن ابراهيم في قوله فتنظف جعلت للعب بها فادحا في قبول الشهادة لفتح القلب والفتح  
حرام وقال انما في الشيخ ان روى هذا الرواية ابراهيم الا اعتضاها او طاب العالمة ومن اخر عن من كلام ابن ابراهيم  
او لا يمنع ما ذكر في فتح القلب انما ان يتنظف الاشراف على منازل الناس والاطلاع على عورتهم فانه حرام فقلنا  
وما نانا بان القلب ليس بفسق ولا لا يستعمل في الحديثه وانما الزمان عليها فتنظف جميعا كما قال في غير  
لما سئل في ابواب التسبيح من اخفاصه بالحنف والحازم والتفضل وقد وقع في اجابة ما يوم حرام في التسبيح  
فيه هذا الخبر وما في معناه وقد جعل جماعة من فقهاء نارة على ان الملا من ان يشهد انما لان ما يشهدوا







الاجابة لاجله لا بعدد اكثر الجتهدين من علمنا لان القواعد العقلية لا لا يتبين الا على علمها في احكام الشريعة لان اكثر الحكماء  
الشريعة لا يخلو تحت القوانين الكلية العقلية بل عدوها على اختلاف المسقطات والافاق الخلفيات وان شئت حتى هذه الكلا  
فانرجح الحكمية نزع الآثار ويزعم من ابواب الفقه وتفتيح الكلام في هذا المقام ان هذا الرجل قد استأجره وكان لاجره يشرع  
وراه على جميع الناس القامات والغالاب والاراضى انها تكون على هذه التسمية المذكورة في الحديث ومبني احكام الشريعة انما  
هو على الغالب ولا يلزم من وجود غير الغالب تغير الاحكام الشرعية كالنسخة السابقة سقر على ان ما قاله القضاة لا يحصل بالكلية  
لان الاجر يربط ما يقابل ما لا يملك القامات من الاجرة وقت مجرى من تمام العمل وتبنيها على ما لا يلقى الاثر من ثبات الاثر  
حققت القامات الباقية وانما ذلك الوقت غير واجب عليه لما فيه من المستغنى وقد لا يربطه صاحب القامات جزوا  
واذا ورد في الحكم مدرك شرعي وجب الرجوع اليه وانما شلوه نفسا على واحد من الطرفين على انما تنقضي هذا الباب انما  
يكون على الاجر لا على صاحب الارض ولا من منتهى الفقيه قد جاء من غير وجه في الكلام في تقدير الحكم عن مودعه لعل  
الاعمال والاولى في من القامات العشرة ان الظاهر من اطلاق الحكم انما وجد تعدد القامات وهذا ليس من باب اعتبار ولا  
منصوص من العلم انما استلحقنا في هذا صيغة ابواب هذا الكتاب الاستدلال على عدم جواز العمل على القامات من سائر الارز  
ومنصوص العلم وكشفنا عن الاحاد ويشوا الواضحة التي تضمنت للمؤمن من الاعتناء عليه بل هو من باب دلالة القطع على  
الارادة بالشرع والرفق واية التمايز من هذا الباب لان متبيل ما ذكره ولا خلاف منتهى هذا في وجوب بيع عبد المسلم  
اذا كان مسلما ما خلا من متبيلين علمنا من الحق السبيل النور في الآية ونظائر الاجابة دلالة عليه منها دة ما دلالة  
او من قاطعة وسنة ما حثية يجوز ان يراى من الشهاداة العادلة تمام البينة وبالعين القاطعة الاشارة اليها  
اذ الملم الاجابة كاشا لواحدها بالسنة الماضية الشاهد والعين كما في الدعوى على الخوات ونحوهم والاولى ان  
يراد من الشهاداة العادلة البينة الشرعية ومن البين ما يكون هو في نفسه كانه ثبات الدعوى على الشهاداة  
وما في معناها ومن السنة الماضية ما كان قد يستخرج في الوقايع من الاحكام المطايع الامور وقضاياه في هذا  
مشهورة بالان بعيد هذا بعض منها في هذا الكتاب وجاء هذا بسنة على انما له لعل في شريعة امر بالتوقف  
عند مزارع البينات من غير ترجيح لبيته الداخل والخارج والامكان اللان ان يحكم بما امر به ويجوز ان يكون العمل  
على بينة الداخل على ما قاله ابو اسحاق انما في وقته وجعله الا وهو كونه الى ربه عز وجل ما هو لا خلاف  
ما ظهر له من حكم الحكم وابتنا على الواقع فالحكم بينهم بما ترضى من علوم الغنى والبنا على ظاهر الحكم من غير بيان الواقع  
في قناورد في الاجابة من ان مولا ما المبدء اذا ظهر لا يثبت البينة ويحكم بين الناس بما يظن مما يوافق الواقع  
حكمكم انما يكون التبيين فيه باعتبار ما سبق في هذه القضية واتابعها فلا يجل عليه حق الحساب  
تحت اشياء يجب على الناس ان لا يخذلوا بها فقد هذا الحديث منها وسندا لكن قال بعض الحكماء ان لعل اخذ  
الحج السابق من كتاب سعد بن عبد الله واخذ هذا من الكافي محمد بن يحيى مجهول والثاني حسن وكذلك آثاره

وما اربع فصصيت وانما من صحيح يرجع اليه باله يرجع هو على اولئك انما باعتبار انما ومقتضا فبشرى العرف  
كلام فيها منده ولا يقتصر احد دون من سواه وانما باعتبار ان تلك الاموال كلها كانت بعتا من اوقافا عند  
تجزئها فخطها كلها في الاشارة في تلك الاموال فلا يجوز اخذها من احد بها بل واخذ كل واحد بما يقابل ما له وان  
وقع نقص كان على الجميع ولعل هذا هو الاظهر وقال ابن ادریس في وجود الفقه والغنى عندى على تسليم الخبرات  
الاولى من المال لا يبر فخطه بغيره فخطه بغيره فخطه بغيره واصحاب الاموال الباقية بخلط اموالهم باؤهم و  
الاولى بخلط ما له في اموالهم بغيره في تحصيل عليه الاثر في تمام جميع ما له فانما اخذ اصحاب الاموال الذين اذوا في  
الخط اموالهم على القيام فخذوا خذوا ما لم يكن لهم في الواجب على المضارب تسليم جميع مال الاول ورجع المضارب  
على اخذ ما لم يقدد ما عزم وقوله في الخبر في خطها ما له وبخر بها الحق في خطها ما له وبخر بها ان كان ان  
بلفظ الاستقبال وهذا كثير في كلام العرب والنزاع هذا كالمه فوازن بين الكلامين واخذوا ما رجعت منها  
من محمد بن جعفر لكون هو الاسدى قال كتب الى ابو الحسن عليه السلام يعني على من عهده بخير بلا بينة ذهب اليه  
الشيخ في احد قوله وانما باقى الاصحاب فقد عدوا هذه الرواية ضعيفة ومخالفة للاصول ومعارضة لما  
نوازم من قوله البينة على المدعى والعين على النكر والاولى على هذا الخبر على اذا كان ذلك المشاع في العلم  
سالم على عت ابيها وما لا رجوع فيه وارسل مع امره فخطه بغيره في ان ارسل معها هل هو امره او هبة فافا  
اوى عليها هبة حلت على امره بغيره واخذ من غير بينة هكذا قال جماعة من الحكماء ويرى عليا ان هذا جار  
اصحاب في الزوج ونحوه والامتنان يقتضي العمل بظاهره حيث ان المحدث انما لا يروى في الاصول الاشارة  
و يكون هذا الحكم مبنيا على الظاهر ان الغالب ان الذي يكون مع البينة انما هو حمله مع امره عت ابيها فافا  
او عاه او بها يكون دعواه موافقة لظاهر الحال فيصدق من غير بينة فقلان الزوج ومن في معناه من الاقارب  
طاهر ادریس فقال في ما اقرنا في هذا الحديث ان خبر واحد لا يجب علمه ولا حمله وفيه ما يفتقر وهو ان الكتاب  
الراوى للحديث ما سمع الامام يقول هذا ولا يثبت عنده انه قاله وافق به ولا يجوز ان يرجع الى ما في الكتب فخذ  
يزور على المخطوط ولا يجوز للسلف ان يرجع الى قول المتقدمين دون ما يجده بخطه بغير خلاص من محصل ضابط  
لاصول الفقه وانما شاهدت جماعة من مشغف اصحابنا المقلدين لسوادا كتب بطون القول بان  
كل المناع وجب الى ان كان قوله مقبولا بخير بينة وهذا خطأ عظيم في هذا الامر الجسيم لانهم ان كانوا ما يظن بهذا  
الحديث فخذوا خطا فيمن وجوه احدها انه لا يجوز العمل منه بمثل اصحابنا باخبار الآحاد والثاني ان من يعمل باخبار  
الآحاد لا يجوز بذلك ولا يجهل به انما اذا سمع الراوى من اشارة والفتا كان الحديث ما يبر ادرى هو جامع شأ  
او خدما وانما لا يثبت ما كان عندنا من قبل جميع ما كان عندنا من قبل جميع ما كان عندنا من قبل جميع ما كان عندنا من قبل جميع  
المسلمين لان المدعى لا يثبت دعواه والاصل برائة التهمة وخروج المال من ممتلكه يحتاج الى دليل والزوج يحتاج







لا بد للعامة من مخالفة القول الاول انها ضيقة فحينما يبعد جعلت كل منها لصاحب رتبة هذا القول احولها الى  
 لدون في العلم وهو وان كان موافقا للاصول الا ان ايطارها للاخبار المعتبرة وهذا هو صاحب الشيخ في هذا والعامة في هذا  
 ورواه في الفرج انما انما يصلح الرجال كالعلماء والادوية وعلمهم برؤوس وما يصلح للنساء كالحمل والمناقب  
 وغياب النساء عن علمهم بالامانة والفرق بينهما بعد الفحاشا ان يكون ذهب الى هذا القول  
 والشيخ في الخلاف وابن اوديس والمحقق والعامة في الفرج وانما صاحب بدر في علم الشيخ اجمع في الرواية والحديث  
 مع هذا العامة بذلك هذه الرواية وهو ما هنا من غير في المطلوب وايضا في العلامة عليه السلام ورواه في الاستبصار فكذلك  
 هو روافد العامة من ارباب الحديث قال لا اطلق الرجل ان رتبة بينهما متساوية لانها لا يكون للنساء ما يكون للرجال ولا النساء فتم  
 بينهما قال وادخل الرجل المرأة فامتنعت ان المتاع لها وادعى الرجل ان المتاع لمرءها والرجال ولها ما للنساء وقد  
 نقلنا الشهيد الثاني عن صاحب الاستبصار ثم قال وبما يستلزم هذه الرواية صريحة في جميع هذا القائلين ان ليس بينهما ما يصلح  
 فيما يقتضيهما في غير مقتضى النساء وذكره في قصده والرواية كان من قبل النزاع فكذلك خاصة ذلك على تمامات في لفظ الرواية  
 القول كان الذي على نقلها من الاستبصار دون التذليل انما في هذا الكتاب ليست موجودة في بابها وانا في  
 كان من غير ما بين هذه الاحاديث المسترشدة فلم يطلع عليها وقت الثاني اذ رتبة في هذا الباب غير ما في هذا  
 القول لا بتعيينه المذكور في نكت اخر شاهد وانما هذا من التناهي بين الفاظ الرواية وتقريرها على ما في كتابين التاج  
 من رواية الحديث بل على ما يجوز ان يكون رواها الخاصة مع ما بين وبما يجل هذه الرواية مؤيدة بتجربا في العادة  
 بذلك ورجع الشيخ في باب الدعاء الى الروايات والشيخ في الاستبصار حيث لم يعلل بانها رواها بلين حيث قال هذا  
 الخبر غير متعين في حد ذاته ان يكون محمولا على النفس لان ما في الرواية في الاخبار الا انه ومن هو ما يثبت ما يثبت هذا لا يفتي عليه  
 احد من العامة وما هذا حكمه يجوز ان يفتي فيه ولو بعد الاحتراز على محله ان يكون ذلك على جهة التوسعة والصلح بينهما دون  
 من الحكم القول انما انت ما ذهب اليه في التبيين ومن ان القول قول العامة مطلقا لما يثبت في جميعه من العلم والبرهان  
 الرجوع في ذلك الى الفرق انما العام والخاص فان وجد علم وان اثنى وان اضطرب كان بينهما لتساوي التوسيع وعدم التوسيع  
 ذهب الى ذلك العامة في نكت والشهدان واكثر من الطرفين وجعلوا مع موافقة للاصل وجهما وجهما بين اعتبارا على محله  
 رفاة هذه على اختصاص كل واحد وما يثبت في جميعه من العلم وانما في الفرق انما العامة هو متساوية في الماهية جات بر من  
 انها جازا الى حيث زوجها وما ليس هناك رتبة وتولية اصله لا على اختصاص فتؤمن مع مشتركة بين ذلك والبرهان  
 من غير اختصاص فيقتضيان وكذا عدم التماثل ومع نكول احد هادون القول يكون للعامة وسببا في التناهي  
 تعالى الاربع من هذه الاقوال من ترتيب عند من طو حنيف والمنزعي كعمر بن الدرداء وروى في هذا القول ولا لاق  
 والادوية والرجال والاباء قال محمد بن اوديس في مضمون الذي ارباب جرد على ما ذكره ابن خزيمة في الترمذي وقال في هذا  
 هو مضمون الذي وادوية غير انما ليس في هذا من طو حنيف قال في التناهي الرواية لقرع بالشيوخ في هذا المعنى في كل

عزیز خان

[illegible]

2



















الحمد لله

[illegible]



ولم يغفل في هذا الباب عن هذه من الحديثين من لا شك ان كل من علم المكلف ان كل من احكامهم لا يجوز له ان يفعل شيئا  
كان من جهة ما يفره وانفاق العلماء المعروفين على ذلك لا يفيان اجمالا فقد لا يعلم بعد من غيرهم والعمل بقول الامام الذي هو  
العدل على حجة اجماعية لم يقدح في هذا الاصل وقد تاهل على هذا جملة من اخبارنا بين الممارسين ومن كان قبيل هذا هذا وهو  
لسان الطعن على الحديثين ونبههم الى ما لا ينبغي من اجابة والنجواب من كل ما تم هذه انا من قولهم ان الاصل عدم التثنية  
فقد سلم على القول الاصل هو التثنية وذلك ان الله سبحانه على علمه من ان آدم عليه السلام لما خلقه لم يكن له عقل ولا  
الخيرة ما زالوا على ذلك في جميع الامم من قبلهم ولا عصارا جنتهم للامانة القواب والارباب ومن رجع الخلق اليه لم يروه وما  
يقا حرجنا بعد الموت وشك حال البتة ومنه ثبت استقامهم ونحوها وذلك انهم قد اخذوا من علمهم من الله عز وجل ان لا يكون  
للتناس على التثنية بعد الرسول وقد كان الامامة لا يرون شيعة من كتابنا العام وقد ورن الكتب لعلم ما لا يوجب اجماعا في  
مستقبل الامم من بعدنا هذا ومن المعامول به اننا انما نكتب لا نخلق بالاحكام وفيها الاخبار المتعارضة المتخارجة  
الى وجه الجمع بينهما المذكور في هذه الرواية وما في معناها فلا بد من وجود العلماء في مقابلة الصحيح وبطلان الباطل  
فستجيبهم الى احاديثهم في تفسير الامامة الى هذه الاحكام القرآن وتبلغ الشريعة النبوية الى هذه الامامة لان الزمان واحد  
التي تم عندها فيها التنازع والمشتوج والمختلف والمختلف العام والخاص وما في معناها مما لا يصلح الى التمسك بها  
غيرهم على ما كان مولانا امير المؤمنين في الاحتجاج على اهل الشام وفي قولهم ان كل ما لا يثبت هو الجواب على الخلق استدلوا  
الفراد ان كان ينطبق ولا يثبت بالنسب سوى هذا والجملة الاصل يقتضي ان الخيرة لم يثبت هذه الخيرة الطولية الاجمعة  
فقد بين القواب ومن رجع الخلق اليهم في الاحكام الشرعية والآفاق الكتب وحدها ما لا يستلزم من جميع واتقان  
مقر على تقدير صحة ما قلناه من ان رواية ابن خلفه ما حمله الاصحاب بها وعلما بالاحكام المستفاد منها ونحوها  
بمقتضى ابن خلفه فقد صارت مجمعا عليها في النقل والنسب والسير والمراد من الخبر الصحيح سوى هذا وان كان في  
الاستدلال من لم يثبت بالاصطلاح الجهد به واما قوله في تقدير جبهة خبر الواحد في قوله ان العمل بمنطق عليه من الامام  
وارباب الاجتهاد لا يفتادوا لا يفتادوا على قولهم في مقابلته الاجماع ان ما يثبت من علمنا انما ذهبوا الى ان الاخبار المروية  
في اصول الاربعة وما شابهها كلها من باب المتواتر واما ما لا يثبت عليه وقد ذكرنا في مقدمات هذا الكتاب  
شبهة منها فارجع اليها وان من قوله المشايخ من لفظ روي حديثنا الى قوله فحصل اليقين بها فالجواب عنهما انما  
ان لا بيان الاحكام الشرعية ليس لها ظاهر واثق بل كلها امر بها اجتهاد وهو الحكم في ذلك المكلف ولا يقدح فيه  
اختلاف الجواب بالتثنية في التثنية والتساؤل لان حكم الله سبحانه في حق كل واحد من المكلفين ان يعمل على ما في اخلاف  
الشريعة في موافقة الصلوة انا الذي غلبت بينهم وكذلك في احكام القمار والنجاسات العامة النبوية فلا  
حكم الشارع بملامة من تولى المسلم فلا كان ظاهرا وان كان من غير ظاهر لا يعلم بها فلا تقول فيها اظهرها لنفس  
واقعا كما قال بعض فقهاءنا المتأخرين ومنع عليه عدم قبول تلك الصلوة بمعنى ان لا يثاب عليها وان كانت مبررة

لله

القدسة وانما كانا فلان الاحاديث الموجودة عندنا لم نقلها اليها الا من كان في خدمتهم وهم الذين رويوا الاخبار  
المتعارضة في المسئلة الواحدة فان كان من يثبت الاخبار وكثيرا من الروايات والاحاديث من الامام ثم في الحكم الواحد الحديث  
وبالبيان منه وما ذلك الا لانه في بعض النسخ ليس هو الحكم والمصالح في اعيان التثنية نادرة والافتقار الى رواية  
في معناها فلا شاك فيهم من عدم سرعة الاحكام في ثبوتها وعدم الاطلاع على ما على هو الواقع منها المكان التثنية  
ونحوها ثم يفتاوت الحال في اشد الاحكام مشاكسة وغير مشاكسة وهو اسكن للقلب وميلان به الغافل واما انما  
فلا ان الحديث من قوله روي حديثنا وعرف حالنا وحجنا الحديث المنسوب اليها المحتج على روايته وسواء  
كان بواسطته وبغير واسطته وكذلك ان يكون عارفا بما جادلنا به فينا وحجنا مطلقا انما يكون المشايخ ومن لفظ  
الحديث في هذا قول بل لا دليل بل لا يثبت فلا بد ان يوجب على ارباب الدعوى الرجوع الى رواية الحديث ومن الباقين  
الظاهر ان اكثرهم من عدم الناس ومن اين لهم الاطلاع على من روي احاديث في الواقع وعرف الاحكام في نفس  
الامر حتى يرجعوا اليه من غير من حاله بالاصطفاة بين الروايات لاخبارا هذا البيت ثم على ان الظاهر ان  
في مقام بيان الحكم الكلي ليس شبيها الى يوم القيمة لا خصوصية له بعرضه ونقص بل بالحاجة اليه في رواية الحديث  
اشد منه في غيره خصوص رواية ما قلنا من ان هذا حديثهم فالجواب عنه نادرة بالافتقار في اصل الحديث  
وكون حديثهم لما روي من ان الامور الاربعة متواترة النقل من ثوابية ما قد شهدوا وبصحتها وصدقها ما فيها من  
الاحكام وذكرها ثم نقلوا من اصول المكنت في اعصار الامامة المعروف اكثرها عليهم وارة اخرى ما لا  
مستند من العمل بالظن والفرع المستند الى الاخبار والمدونة في الكتب حتى على قول بعض الاخباريين المتأخرين  
بخوان الاخبار لان فيها الكثير من الغفلة لوجود الجملة بحيث لا يحصل القطع باحدا لاعتقائهم ومن ثم وقع  
ونقص من الروايات ومولاهم ولا يفرق بين هذا وما قوله في الجهد بالنسبة الى الاحكام الاجتهادية انما فالجواب عنه  
ان كان المراد بالرواية والقبول من قبلهم اسلمة لكن اصحابنا خرجوا عن هذا الاجتهاد ونبهوا الى انما لفتنا وان اراد  
من يستنبط الاحكام من الدلائل الشرعية فلا شك عدم وجوده في الاطلاق الحديث لا سيما بعد قله في اخذ الخلاف  
والجواب من الاخبار وان كانوا يملكون بالدلائل العقلية والبراهين والاجتهاد في بعض المواضع ولما تقدم من قوله عليهم  
علينا ان نقل اليك اصول ومبادئ ان نقرها عليها واهل الاخبار معتادون ان يخرج من هذا اعراضا ومن يثبت  
المفاهيم الكلية كما هو اصطلاح ارباب الفيلان واما قوله في المسائل العقلية فان ارادوا بغير الجهد ومواضع  
تسلم من فهم المسائل العقلية من جهة الدلائل العقلية للعلماء وان اردوا من اهل الجهد الاستدلال بهذا المجهد المكان  
التي هي وكما قولنا المجهدين انما اختلفوا في مسئلة فالجواب ان اختلفوا في انما اختلفوا في الاخبار كما قد شاع  
في اختلاف الوقت انما اختلفت بينهم في ما اختلفت فيه فها من الاحكام وكل منها استند الى خبر من الاخبار  
كان هو حكم الله بالنسبة اليه ولا تقول ان حكم الله نابع عن العقل الجهد بل العكس لان منشأ الحديث القول مستند اليه







العمل باحد كما هو من المحدث صاعداً الى النقصان فكل هذه الاخبار على ما تقدم فيها واداه الصدوق في عيون  
الاعيان وسندنا الى الحديث من الرضا عليه السلام حديثاً طويلاً قال فيه وما كان في السنة نواحدة او كذا هذا ثم كان الخبر  
خلافاً لذلك الذي ليس فيه الاخذ بما حديثاً واما ما شئت وسلك الاختيار من باب التسليم والاشياء والروايات رسول الله  
وما لا يخفى في شئ من هذه الوجوه فرفقوا المسألة فخصوا اولي بذلك ولا تقولوا فيها ما ذكرتم عليكم بالكتب  
والنقشب والوقوف وانتم طالعون باحثون الحديث السادس ما ذهب اليه شيخنا المعاصر في الثاني من حمل الامر  
على الاحتياط واليقين في الجواز وفي بعض الاخبار وادناه السابح حمل الامر على ما في النص والتمسك بالاولى فان  
المرحاة هذه المذكورة لا يترجم ورد في اخبار زائدة بعد ما ذكر من وجوه الترجيح العمل بالاحوط من الخبرين وحمل  
التحقيق على ما ترجح به في قوله ما يهاجرت من باب التسليم والوقاية العيم في كل ما لا يوافق ما يوافق الى الهوى كما  
فعل ابو حنيفة ومالك واما قوله اوجب كيد الجيم واما جعل المفعول فناء اخبر العمل بالاحوط من اوجات اخرى فتر  
عنه من احمد مجهول والثاني تصنيف والثالث مجهول وكذلك الرابع والخاص والسادس تصنيفان او ثلثي يندر  
فانما انما موس تداوا خلاصاً في الحكومة وكان قوله من اور هذا الحديث انه اصار سبياً اخبره حق الله عليه  
ارسل باحد يجر الى اصحابنا بذلك القول شره لهما الظاهر هنا جعل القبا له حتى تترجم على البيعة التي تشبهوا بهم اولوا  
خطوطهم شهدوا على الجسد مكاناً للذكر قال باج الثوبان فيجعل صاحب ثلثين ان ذهب الشيخ والحقق وعلموا  
الاول بطاهر هذه الرواية ومضاهي العلامة ففان ان امكن بجمعها من دون وجوب ثم ان تساوى لكل واحد من قرب  
ولا شك ان وان اختلفا فالاكثر صاحب وكذا الاول بناء على الغالب وان امكن خلافة الله تعالى لا يشرعوا وان  
لم يكن صادراً كما ان المشرع ايجاباً في كماله من اخرج الطعامة من مضمون القن على راس المال وعليه نزل في رواية وانكر  
ابن ادریس ذلك كله وحكم بالقرينة لا لانه لم يشرع وليس وهو هنا حاصل فان شئنا الزيادة وهو جرم المجمع لولا  
مخالفة المهور وظاهر النص مع انه قضيت في واقعة يمكن مقصودها بالاجماع الى الاصول الشرعية وما ذكره من البناء  
على الغالب ليس ولى من القرينة لانه لا دليل شرعي على هذه الموارد ومن الجاهل باختلاف الاجماع والقيم بالزيادة  
والنقصان لا خلافاً للناس في المسألة والمماكنة على تقدير العمل بالقرينة بعرض حكمها على مورد ما فلا يجد  
الى انشائها بالمتقدمة ولا الى غيرها من الامثلة والاختلاف مع احتمال التمسك بالقرينة واستشعر في التدوير القرينة  
في مورد النص وهو حسن ولو قيل به فيه كما اخبره ابن ادریس كان حسناً ايضاً انتهى قول افاضل ادریس  
فقد بناه على اصل المعلوم ومع ذلك قال ان استعمل القرينة فيه هو الاول من غير جرم بها كما هو في العلامة ومليه  
شرا لا رواية فلا يخفى انه شرعاً بل في رواية في باب ما يوجب حمل النص عليه بل لا يولى هو العمل بطاهر الزيادة فان صنعتها  
مؤيد لعل الاحصاء قد جاء وحدها بحيث يمتنعها وكذلك الاول في تقدير الحكم بالاشياء المستدرة والامثلة وما في  
معناها ان يكون العمل منصوباً بما اشترطه لفظ الخبر وذلك لان قوله فيجعل صاحب ثلثين يندر في قوله فيجعل صاحباً

الذكر كذا ما لا يفرق بين الحكم الى غير مورد انصهر هو لا يفرق فان خرجت منها الصفة اي من ذلك البيان المعتبر  
من البيعة على قرب المدة ومن ثم قد يما يندر من جواز القتل الى بدن الاجنبية بل هو مرئها عند حصول مثل هذه  
القيمة وما في معناها فاما من عرفت مثال من عزم الصبر في امش واربعين متامة العتامة المتألمة يقتضيت  
علوم المستقيم العتمة هو الظاهر ايضاً انك ولدت المدة بالوقوف العرف وهو ما يندر الوكيل امرى فيك وفي اخلك  
جاء هذا الاستفهام وطلب التوكيد انما ما يندر ثانياً في قضية خصوصاً لان اولاً ثانياً في قضية على اخوك بها وعليها في العرف  
حتى لا يكون لهم مبدل في عدم التبول والامتناع بالقيام في الشرع لكل احد خصوصاً الايام بعد جاز الايام وكذلك هذا الحكم  
جاء في اوله الطاهرين فان المبدى انما في الطهرت دولته كان له الاختيار التام في الارواح والاموال والاولاد والارواح  
ولا ملك احد سوى ما يندر في ذلك كذا جرى في قوله في يوم الغدير وخبر الست اولى بكم من انتم كما قالوا  
بلى يا رسول الله قال من كنت مولاه فعلي مولاه الحديث وانجرت ان جماعة من علماء ائمتنا عوا في هذا كما هو مذکور  
في كتبهم ان قد زوجت هذا الغلام من هذه النجاة بامر الله ورحم ليلها ومن هذا احكام الاول في زيادة  
من في الكلام التوجب كما هو احد القولين والاضمار الواردة بعينه في الكلام على هذا المشاكلة كثيرة وقوله في رتبنا  
واكتنا احد من جنس خال من لفظه من ومن ثم خبر جماعة من المحدثين بين القسيتين ومعظم الفقهاء على الثاني  
والاحتياطية شئنا انما بالقيسيتين معاً والاولى في كثير من الاحاديث الواضحة والثانية في القرآن وبعض  
الاخبار الثاني جواز كون الوكيل الواحد موجبا وما بلاعد كما هو المشهور وفيه انشودة فلم يجره في الثالث  
جواز تقديم التبول على الايجاب لان قوله وجبت هذا الغلام بمنزلة التبول حيث انه لا يكون الا من طرف الزوج  
وفي كثير من الاخبار ولا يندر على جواز هذا التقديم وان كان المشهور خلافاً للراجح الاشارة الى انما يثبت في مثل هذا  
العقد الذي يكون المطلوب منه انما في حقيقة العقابا وبيان الحق من الطرفين لا حقيقة العقد في الواقع ان يكون المر  
الذكر في غير انفس من جواز التسعة حيث انه لا يكون على ما تقدمنا في نفس الامر والواقع انما سبب طلب الشهادة من  
الحائزين على العقد ولعل اتفاقية فيها سيرة الاحاديث من ان انشاء هذا الاستشهاد واجب عليه واداء الشهادة  
عند وقت الحاجة اليها اتفاقاً اذا لم يطلب اليها ولم يستشهد عليها يكون مختاراً اذا طلب اليها بين الاداء وعدمه وقد  
سبق الكلام في شرحه وان بعض قدماء الاحباب قال بظاهرها السادس جواز الوكيل انما المظن ان يكون مشروطاً بالخط  
وان كان الوكيل لو اخبر الموكِّل بغيره في نفسه وذلك ان ظاهر الحال ان يكون لذلك المدة لو كانت قبل ما يندر  
بذلك التوكيد من عقد الاتكاف لما نصت به وما قد التوكيد منها كما يدل عليه عدم الرضى به آخر الحال ثم ليلتها  
مقال ليلتها ليلتها اذا جاز من غير في الحصة انما والتمس في جواز الرضى والتقصير والتعجيل في جواز  
في المصروفية القرشية جازاً في الغير واداء الجهرين في الناس والتجمل من ابوه متين دون اتمه لعل هذا امر  
تعلق صاحب الكشاف وما يندر من علمهم ان هذا في هذه الكلمة في سبب من موصفا حتى تفرزت عنه لفظاً وجازاً











صحيح وانما رسلنا انما كانت صهيح والى جنيته هو سابق الحاج وقد تقدم انما بالعبارة المشاة او بالعبارة الموحدة  
والاول هو الاصح والمفضل هو ان من غير الذي منعه كثير من اهل الرجال بالرفع القول وقد اثنى عليه الشيخ  
المجتهد في الارشاد بان من ثقات القضاة وحقه وخاصة ومجانته وهذا الحديث يؤيده ايضا لان الاعتقاد  
عليه في امثال هذا انما يكون كقول من اثنى عليه ومن راجح توجيهه بغير حقيقة ما قلناه اسنوتون كل  
واحد من صاحب باخذ الحجة الشرعية وهذا الاعتقاد من ماله عليه السلام انما يقع المتزام او لا يتخالف كقول القضاة  
المجوز وسلاطينهم ليسين في الاباق عهدة يجوز ان يكون معناه ان اباي المحدث اذا كان منقادا عند المشرق  
ليس فيه عهدة على البايع حتى يفتيح السبع لاجله ويجوز ان يكون المراد ان العبد ولو كان مائة سنة واحد  
فابق ليس عليه عهدة الا ان لم يطهره ما عصى العتوية صهيحنا كما عصى من ان قوله ما عصى ما حذر من العقوبة  
فغيره عليه السلام من المعاقبة بحيث يكون التثنية عقب شئ آخر وعلى المؤمنين اي وكين سار على المؤمنين مما  
يسبب المؤمنين اي من التثنية والاولى ان قال براد الامام عليه السلام في الحديث الذي عليه السلام انما يقع المتزام  
الاولى هو الامام من ماله من اموال المؤمنين وهذا الخبر لا يوافق للاخبار وقال ابي حنيفة الاسلام لا يجرى  
فان ما ذكره شئ من احد من اهل الكفاة الى الكفاة فكل من هم وثقات فها صحت معناه فغزوهم واحد منهم من الكفاة  
صحيح في الغنيمتين وظنهم وكان في العاقبة كذا من من هذين عليهما صحيح وكذلك اثنان وما اثنان فيقول  
ان كان هو الذي على وهو الذي اخذ وذلك انما اخذ ما لا يملك لا يقتدره سوا ربيع واما ما سلمه الدوام فهو  
ولم يملكه اخذ من الربح على تقدير كونه من الربح لم يخرج من ماله بهية مستعينة الشرايط على ان المذلول عليه  
بالاخيار والواحدة ان الالب لا اخيار في ما في الولد اخذ منه ما اود سواه كان صغيرا او كبيرا فاما العدل وهو الله  
صلى الله عليه واله والامام من بعده امة وكفارات الحج هكذا يا ايها الذين امنوا لا تأكلوا اموالكم من اموالكم  
التي حرم الله عليكم مثل ما نزل من انتم يحكمون ذوا عدل فيكم المعسر وان ارا المراد بالعدل انما هو العدل  
العادلان العادلان معتمدا الصبي وقومهم وان اتي حيوان يشابه من يكون ذوا عدل فان الحيوان انما تشبه  
وتشابه كثيره وياخذ بعضها ايضا فالحاج الى تبيين العدل ولا ينفك صيدا ولا تملك مثل اعداء العلم به فالحاج  
الى حكم العدل ليعمل العلم ولا يملك ولا يملك ولا يكون فيه عتية الصبي المقتول بل هو ماله وحده وبالجملة  
المراد من العدلين العالمين بهذه الاحكام وانما على ما اخترت في هذا الحديث فانه من العتية والامام فاذ انما  
ان هذا الحيوان فذا لهذا الصبي او عتية ذلنا الصبي هذا المقدار يؤخذ بعقوبهم ولا يملك به هذا من شؤ  
من عتية ذلنا الكلام كان يقال كيف هذا يكون شبه الملهة ولم كان فيه ذلنا صهيحنا هذه السؤ الا انما نرد  
على من يقول براه ويقتضيه باجها انه انما كان كلامه لا يظن من الهوى فلا معنى للاعتراف عليه وبه هذا الحديث فيشار  
بان القايمة كانت على صبيته المزدود وهو ذوا عدل ويؤيده ان الشيخ رواه في موضع آخر من رواة صهيحنا قال

ابن ابي عمير من قول ابن عمر وجعل يحكم به ذوا عدل قال العدل رسول الله والامام من بعده ثم قال هذا ما اخطأت  
به الكتاب فيكون المراد بالحكم معناه المحقق ويؤيده ما نقله في الخلاف ان جعفر بن محمد قد روى عن ابي عبد الله عليه السلام  
المعروف عنه من الحسن مجهول وكذلك الثاني وانما اثنان في نصيبه والاربع رسل والخامس صحيح والسادس رسل  
استدعى عليا عليه السلام فاقطع القاموسا الذي طلبك الى الولي بعد ذلك من علمك بمبدأ الاستدعاء على خلاف قاعدة  
ابن ابي عمير به عليه السلام فاقطع القاموسا الذي طلبك الى الولي بعد ذلك من علمك بمبدأ الاستدعاء على خلاف قاعدة  
كلها بل لا تثبت الجدة والابا في التوراة ولا في صاحب العلم قال جعفر بن محمد في هذا خبر صحيح لان الجميع متفقون على انما  
على هذا اذا لم يقطع القتياب فانما اذا استقطب في شرط في الخطا في التوراة لان سار مودعا وكذلك اذا استقام على  
خطا القتياب ودخل الخوام فانه يجب عليه حقا عليها فاذ في ذلك فانه يجب عليه الصغار فانما اذا لم يقطع ولا استقام على  
خطا فلا ضمان عليه كما ورد في الحديث في الخلاف في هذه المسئلة موجود وشيئا تام الكلام في انما الله جل جلاله  
بعد الجدة فانه على الحق بين ماله انما سار ما استثنى في الروايات كما رواه الصدوق في الصحيحين من روى ان ابا جعفر  
قال لا يحسن في التفسير الا لائمة الذي يسكن على الموت فيحفظ حتى يقبل والمرادة من الاسلام والسارق بعد قطع  
الصيد والرجل ابا جعفر انما في بعد الحق وانما الاولون شهدوا التفسير وهو جده ايضا وكما رواه الصدوق والكافي في  
من الصادق من ان وقع على اخيه واخيه فيقرب من ربه بالسيف اخذت منه ما اخذت فان عاشر بعد ما خلد في التور  
حق الموت اقامة العدل والى من المية الحكم للاختلاف في دخول القتياب الخاص انما العتية حال العتية فذا خلف فيه  
كلام الاصحاب في تجزئة حجة نقل الى الخلق هذا الحديث وما في معناه والى ما تقدم في مقبوله من قولنا  
فان جعلته عليه كما هو مستحق نظر المان من المية الحكم حقيقة فوالامام في العلم الاول هو الحق لما تقدم في  
شرح ذلك الحديث ويمكن الاستدلال عليه ايضا بما استفاض من قوله في شرح هذا مجلس لا يجلس الا بغير او حتى يفر  
شقي لان العتية العادل داخل في الامين اجماعا حكيم حكمه كما عليه السلام في مقدمات القضاء واحكامه وقا في الحديث  
من لوازمه وتواجدت ان شئنا المعينة في قدر فاما اقامة العدل فهو الى سلطان الاسلام المنصوب من قبل الله تعالى  
وهو ائمة الهدى من آل محمد عليهم السلام ومن نصيبه ذلك من اقراره واحكامه وقد فوجوا النظر في الفتاوى وشيعة مع الحكماء  
ومثل هذا في العلم الهدى وشرح الفتاوى وابن ادريس وجما من فقه العلماء قال الذين ان كتمان في علمهم من اجرائهم  
الحكام والفتاوى يدل على انهم ما ذوقوا في اجماع المحدث والعمل بمقتضاها على انه يمكن ان يقال ان الاصحاب اذا  
ذكروا الجواز الا انه لا يبعد ان يراهم في الجواب لما في من اخرجوا عن العرف والنسب من المنكر والذين من كتاب فقام  
الاسون وقبيل القريب وهذا المعنى واجب على المان من مقتضى مقتضى يكون اقامة العدل واجبة عليهم لا يوزن  
وانما اذا حثق المولى على العبد فلهذا تفرقت التصويص فيجوز وكذا لا يوجب القيد في الزيادة انما اخطأت الفتاوى  
في دم وتقطع فهو على حث المال هذا في الاختلاف بين من علمنا ان كان بعد بدل الجي في اجابته وانما كان انما اجابته







به ويدر هذا الجواب ان يكون عدم اخذه ثم يقول لما لك هذا لان كان غير متعلق بكية والى المال كاشير ثم يقول ان  
الحديث ومعه مال كثير ويكون اخرجه خاتمة البيان كذا هم في الاثر انما قلنا ما يقول بابر الميث فاذا خرجت الزينة  
صحة قوله وجع اخذ كية الزينة الى التصالح وهو وهذا الخبر واه الطيرة كما جازا ورواه ايضا بسند اخر من الاصح  
بن تيمية من امير المؤمنين ثم انه قال قلت جعلت ثلث كية تأخذهم بالمال وقدر في الغلام ان ياه خلف مائة الف  
او اقل وأكثر وقال العزم لا يشرع الا ان او قلوا اكثر فلو لا قول ولقد قال في خاتمة حديثه ورواه فيهم والفرق كان  
واحد ثم قال لا يجاوز هذه السهام فاكبر في حقه وهو الصادق في دعواه لا يردم الله وسهم استدلاله في نفسه وحيثما  
الزيادة لا ترجع بعض الاحكام السابقة كما لا يخفى ورواه الصدوق في مسنده الى قتادة بن اسير المؤمنين ثم يقول ولا يحد عليه في  
اثبات حكمه في قوله في مثال هذه الدعوى يتاخذ في البيعة ان يخلع ويسا لغيره فلهذا لا يحد في قوله في مثال  
في كذب الشهود وصلة ثم الى المسطرة قال العزم ورواه في المسطرة جميع الناس واما حديثه ان كان يحل عليه في قوله في مثال  
اجمهم وكثر بهم انكلها انك لا الحقة التي يحل الناس من فعل ما جعلت له من اهل هذا الحديث اشفا واية  
ليست الحكم عندنا منطرا ما يحد في غير من جهة البيعة وانما كذا في ان يار الحكم الشهود بياضه ما وجب عليه من الحكم خلت  
ان وجب اليقين ومباشره اخذ لما في ان ثبت بشا واه والجلد ان وجب في غيره لان ذلك انما يشاهد في قوله في مثال  
كثير من الناس سئل من مباشر الحكم المترتب على ثلث الشهاداة في فحان من من شاهده ولا في قوله في مثال من يحد  
على حديثه في شاهد من اشفا ورواه في مسنده في قوله في مثال من يحد في قوله في مثال من يحد في قوله في مثال من يحد  
فما رجعت ما سابقا من قوله ابن الحنفية ان الاصل في المسألة العدالة وروى عبد الله بن سيار بن محبوب في كتابه في قوله في مثال من يحد  
صحيح وصحة من سيار وانه ورواه في مسنده في قوله في مثال من يحد في قوله في مثال من يحد في قوله في مثال من يحد  
في مسطرة ابن ادریس بالسین المجلدة والیاء بتفصيل من تحت وایة بتفصيل واحد من تحت وشوخی السین والیاء و  
هو بخلافه على قوله باسم على الامام ان يخرج المحسبين في الدين ذهب معظ الامم الى العمل بظاهر هذا الحديث و  
اجبوا اخرجه المحسبين بوجه المجدد والمعبدين وظاهره وان كان هذا باهلا الدين انما الاصحاب اطلقوا الحكم في  
جميع المحسبين سواء كان حبسهم في الدين بغير الدال او غيره ومن ثم جعل بعض الحديثين في تركه الدال لما كان الشكول  
وقال ابن ادریس في روى هذا الحديث في مسنده في قوله في مثال من يحد في قوله في مثال من يحد في قوله في مثال من يحد  
ولا يرجع الى اخبار اخره في مثله وهذا القول يدل على قوله في هذا الحكم قال العلامة في قوله في هذا الحديث ورواه في مسنده في قوله في مثال من يحد  
الدليل ما قلناه من عموم الخطاب بهما بين الصلوتين واعلم ان هذا الحديث ورواه الصدوق في قوله في مثال من يحد في قوله في مثال من يحد  
برسب ان ابن ادریس لم يحد ثم يكون صحيحا ورواه ابن ادریس عن عبد الرحمن بن سيار فيكون صحيحا كما جعلنا باهلا  
رواية الشيخ في من عبد الله بن سيار ورواه في النهاية من سيار عن الصادق في قوله في مثال من يحد في قوله في مثال من يحد  
الى سيار فيكون واضح الطريق وان كان واضحاً برواية الصدوق في قوله في مثال من يحد في قوله في مثال من يحد

بغيره

بالنظر الى الصلح العلوم وفي رواية احمد ورواه ابن ادریس هكذا احمد بن ابي ميثاقه اليرقي من ابيه من على طبعه  
قال يجب على الامام الحديث وطريق الصدوق في قوله في مثال من يحد في قوله في مثال من يحد في قوله في مثال من يحد  
الا ان هذا ما لا بد ان يحد امير المؤمنين ثم العناق من العامة والجهال من الاطباء والمخالفين من الاكرام  
لان نظام الدين والدنيا يكون الامان والامان والاموال وهو كذا يصور الثلاثة ونحو هذا ولا يحد في قوله في مثال من يحد  
في زمن خلافة من اجاز احكام الشريعة على املا ولا ان العناق من العامة والمخالفين من الاكرام والمخالفين من الاكرام  
في جميع امصار المسلمين سيار في الخلافة على اكونه والحدية حتى يثبت للامة جميع ما يحتاج اليه ورواه ابن ادریس في قوله في مثال من يحد  
البيان السادة والاهرام انما هو من بياناته ثم لم اسوف بصحت اما لتدليل في العلم واما البيان انه صلي بن ربه  
وخاتمة الذي يريد ان يحد في ام لا اتوفى بغيره استدلال به على سيقاب احضار الولى عند اختلافات وعلى قوله في مثال من يحد  
شرح في الجملة ولكن الظاهر ان الثاني من هذا الوجه المضاف على قوله في مثال من يحد في قوله في مثال من يحد في قوله في مثال من يحد  
وعنه ان يحد في قوله في مثال من يحد في قوله في مثال من يحد في قوله في مثال من يحد في قوله في مثال من يحد  
ان على قوله في مثال من يحد في قوله في مثال من يحد في قوله في مثال من يحد في قوله في مثال من يحد في قوله في مثال من يحد  
والصحة من قوله في مثال من يحد في قوله في مثال من يحد في قوله في مثال من يحد في قوله في مثال من يحد في قوله في مثال من يحد  
انك قلنا في قوله في مثال من يحد في قوله في مثال من يحد في قوله في مثال من يحد في قوله في مثال من يحد في قوله في مثال من يحد  
امير المؤمنين ثم ايدى استنباه من المصنف في ذلك على انه لم يوجبه في النصوص ما يحد في قوله في مثال من يحد في قوله في مثال من يحد  
الخلافة في اصول خلافة الامم من غير دليل فامتنع في قوله في مثال من يحد في قوله في مثال من يحد في قوله في مثال من يحد  
اليه من الحكم بغير الحق على المتكبر في قوله في مثال من يحد في قوله في مثال من يحد في قوله في مثال من يحد في قوله في مثال من يحد  
استدلوا في اخر البيان من وقت الخطاب بل من وقت الحاجة وايضا يقول في قوله في مثال من يحد في قوله في مثال من يحد في قوله في مثال من يحد  
بغير حكمة كان الفتاة وهو في قوله في مثال من يحد في قوله في مثال من يحد في قوله في مثال من يحد في قوله في مثال من يحد  
ايضا ورواه ابن ادریس في قوله في مثال من يحد في قوله في مثال من يحد في قوله في مثال من يحد في قوله في مثال من يحد  
لعله في قوله في مثال من يحد في قوله في مثال من يحد في قوله في مثال من يحد في قوله في مثال من يحد في قوله في مثال من يحد  
الاخبار في قوله في مثال من يحد في قوله في مثال من يحد في قوله في مثال من يحد في قوله في مثال من يحد في قوله في مثال من يحد  
الوسيلة في قوله في مثال من يحد في قوله في مثال من يحد في قوله في مثال من يحد في قوله في مثال من يحد في قوله في مثال من يحد  
من الاخبار عليه وسكونه من الدين في هذا الحديث وما في مناه في قوله في مثال من يحد في قوله في مثال من يحد في قوله في مثال من يحد  
كل من يحد في قوله في مثال من يحد في قوله في مثال من يحد في قوله في مثال من يحد في قوله في مثال من يحد في قوله في مثال من يحد

قد تم كتاب الفقه باهلا احكام من كتاب شرح ترمذ

الحديث ورواه كتاب المكاتب الشاهة تعالى































او بطلانها واما قول شيخنا البهاقي رحمه الله تعالى في حقنا فقد يوجد بان اعانة الظالمين بالحق استغنى عن اعانة نفع  
فالاستغناء بشانها استغنى عن كونها كانت السكوت عنها فليست من اعانة بل بالحق لا ولي فغنى عن اعانة وذلك  
انما لا يتم اعانة الظالمين بالحق استغنى عما يلزمه بالعكس لان اعانة من اعانة على الظالم من غير طريق الاستغناء  
الى الضلال واما اعانة الظالم على الظالم فخرج من ضلاله لصلال ومن ثم كان تعطيل المؤمن من المعصية اعظم اجرا  
من تعطيل غيره كما ورد في حديث الصادق الذي يشغل الزانية من ان تافها ما شئت من اجل موسى ثم انما يعطى  
للعصاة عليها لان الله تعالى قد غفر لها ذنوبها القبيحة ان ما ذكر من الامانة في بناء المنازل وغياطها القبيحة ونحو هذا  
الايمان اعانة على الظلم لان لكل واحد طبعه اعلى تركه لا قبح الظلم من ظلمه وفي حديث ابو جرة السابقي استشار  
به على ان اعانة بالباطل من صلوات من في العادة فحجة حياهم ولو ساءت واحدة حتى يؤدوا اليهم الاجرة وما  
شاهدنا به حديث صفوان الجمال من الامام موسى بن جعفر ثم كان يكون الرشيد بما له الملكة فقال له لعلني طعم  
حتى يعطون الاجرة فقال له ان من احب عبادة ظاهرا من عبادة باهرا فقد حشره الله تعالى على وجهه باهرا وكلما  
استلزم الحزم ما لا يكون من ما بقي الكلام في مسئلة اخرى اشكل من هذه المسئلة واشهرها حظر او لا هذا الحكم  
على من يخصص بسلطين العامة واما انهم هو شاملا لصلواتهم على مصلحتهم بسلطين الشيعية واما انهم طاعة لغير  
عدو الحق ووجه جملة من المناظرين بل ربما ذهب بعضهم الى ان اعانة اهل الجور من حكم الشيعية انما هو من  
الاعانة الاخرى وذلك انهم يعتقدون ان ذلك الاخذ جائز شرعا وان سلطينهم او لولا الامور التي اوردت في  
موجب طاعتهم وانما ناذر الخوارج اليهم واجبة من الرعية وقد قال في ذلك ما يوافق ما اوردنا من خلاف سلطين  
الشيعية فانهم يعتقدون انهم لا يرضون الاخذ من الرعية منكون مما في انفسهم فلا يجوز والمعاونة عليه بوجوب الوجه  
ويكون ان يقول باختصاص هذا الحكم بسلطين العامة واما ذلك لوجوه الاول ان في بعض هذا الجواب  
باختصاص الحكم بهم والاطلاق لبعض الاخر من غير ان يكون له في الحقيقة والواقع واحدة لان في امية ووجوب العباس هم الموجودون  
في تلك الامم والاشواق الخوارج الشرعي وما في معناه كقول الامام ولولا الرعية عليه انما خصوصية او هو ما يكون  
سلطين الشيعية قد تفرقوا في ماله وهو قد جعل شيعته ما هو اعظم من هذا الحق انما مطلقا او بما هو  
الخصوصية وبالنسبة يكونون ممن تفرقت في حال الامامة وكوهم في هذا الحكم مثل ملاعين وبنو العباس والقبائل  
العداوة لاهل البيت لا يجوز ان يكونوا اشكال خصوصية سلطين هذا العصر الذي يخصص منهم الامام موسى بن جعفر  
امين سلطين الدولة التي تصوز القصة من الامم بسلطينها اركانها وحكم اساس بنينا فانهم نادوا بالثورة  
بمخيلهم اهل دار تفتت اصوات الخلفاء فوق الناس على الله وخالفه رسول الله ثم وارضعنا نصرة سلطين  
ونفاها اهلها بغير ايمانهم ورفع السن وخفف البعد على اهل البيت عليه السلام قد افاض في بعض الملام واجتهد  
بما شئت الى دولتهم ومدحهم بهادهم في الطائفة من شيعته في كتاب العبد المذنب في هذا المخرج وحل بين يديه

اعين بين يديهم انما هو طاعة المشرى والواحد من اهل الجباة وروى ايضا عنه انه قال يخرج رجل من الديلم يملأ  
الجبيل والتمه والوعور وها وها بزيهين انما هو طاعة البراءة العاجز ويؤيد هذا الذين فان في قوله وفيه  
هذا الذين اشاروا ظاهرة الى انهم كانوا من ذلك الذي احمد اسم من هو المجرم انشاء حسبي حسره الله  
فان في مع احواله الظاهرين فان مشاخره كان من قزوين وهو بلاد الديلم وورد ايضا في كلام اخرى من اهل الجباة  
عنا على دولته الحسين ثم ان يخرج رجل من ولدك با حصين ثم مدح وذكرا وصا ذروا وشا ذروا انما عليهم بحيث  
لحصيل نظر القوم المشاخر لاسلم بان المراد من السلطان وذكر ان دولتهم يقبل بقاءها بقولهم والديهم ليعلم  
وشيعتنا المنابر بما والله تعالى من طين هذا الحديث على طائفة من هؤلاء السلطين كيف يجوز لنا ان نشاوي  
بينهم في هذا الحكم من سب امير المؤمنين ثم وقد في طائفة من اهلنا بالاسلام في جميع الاصناف  
فان من سبته حتى يفر من يد العزير لثالث انهم تورقوا اليهم عن الملك والسلطان لرجح الامور سلطين  
اهل الخلاف وفيما شئت والامر على الشيعية بزيادة الظلم واشتدوا في تغية ووقع انفسهم بالاعتد على الشيعية  
وغير ذلك ما شئت في البلدان التي استولى عليها اهلنا بالانخذ من سلطين الشيعية كمداد وما ولاها من  
الوراق ومداد فان في هذا من قبل هذه السنة ومن سنة السادة والقسرين بعد الاثني عشر من روضة الاما والخر  
سورة القلم ثم انما هو في حق هذه ان خدعة تلك الروضة الموروث من الشيعية اراوا بقاء القوم بهم في يد من في ثياب  
فاخرج من تحتها قد كان حبيبه من قتل فقال لهما انما هو في السنة ما ينظرون هذه الروضة يدعونها حتى ينجح فيها  
البراءة فانهم طاعة بغير عزيمة اخذت منهم ثم قرأوا من عاتقنا في ذلك من انواع الظلم واعظم من هذا انهم بينا يكون  
مع الشيعية وانا في الاولاد على دين اهلنا وعكس هذا البلاد التي استولى عليها سلطين الشيعية بعد سلطين اهل الخلافة  
كبلادهم وما والاها من التماس في كتاب الرجال ان ابراهيم بن محمد بن سعيد حاكم كتاب المعرفة ومير المناقب المشهورة  
المناقب فاستنطقه لكونه من وشاروا عليه بان ترك ولا يخرج فقالوا في البلاد ابعد من الشيعية فقالوا احصان  
خلف لار وروى هذا الكتاب انهما فاشقلا لهما ورواها وبقا ان جماعة من القسرين كاحد بن محمد بن خالد وقد روى اليه  
الواحد من وسالوه الاضغاث الى ثم فاني واما في هذا العصر فبقيا لهما الله وشكره من هذين الشيعية وطائفتهم لا يدخل  
تحت العدو واحصا وليس ذلك الامن استيلاء سلطين الشيعية عليها على الله تعالى على الله تعالى ان ما وروى عن القبر  
في عنبر فذكره في ان لو استبدت فمؤثر كما في ان يكونوا استا انكم اواذ اوعضتم من طاعة الله تعالى ومن ارسوله  
يستبدل بكم فاما طاعة منكره ورسوله قال اناس من اصحابه يا رسول الله من هؤلاء الذين ذكركم في كتابه وكانت  
سلطان الى حبيب رسول الله فمضرب يد على خنفسان فقال في هذا فزعمه والذين يعضون عليه لو كان الايمان  
موطا بالانسان ولم يخال من قارس اشارته الى هذه الاعصار وسلطينها القصة فان الايمان وعلم القصة  
ورفع الشيعية من الشيعية لم يوجد في ولاية فارس وبلادهم من عصره ثم حتى ظهرت هذه الدولة فاطلقوا الظلم عليهم



كالخلافة على سلاطين آل عثمان خال من الانصاف التي اتت الرعية لما خرجوا من تحت حكم السلاطين الفاطميين وجردوا من انهم لم  
ويشقة التقييد عليهم وصاروا هذه الدولة العلوية الموقرة لهم في المذهب ومن سلك وطبق انتم على دفع  
هذا المزاج المحول للمزج في دوائر السلطان ايده الله تعالى حتى صار لهم رعية في ذلك الموقر والى المال وساروا بعد ذلك  
انظروا باجتهاد العالي زيادة على ذلك الموقر وتكون العالم انفسه على هذه الحالة ولقد عرفت في هذه الحالة  
خصوصا بالتشبيك اليهم لانهم من باب جواز السلطان ومن سبيل الحق يقطع خراجها للعلماء وامثالهم وكانوا يقبلون من  
السلاطين في جميع الامصار كاشي الكلام فيه بعيد هذا على ان هذا المزاج الذي يات به سلاطين التشييع من الرعية انهم يفترون  
على الجور والعسكروا لحفظ ولا ياتون من مشيئة من الكفار وهذا الخلاف وفيه من الطرافات والتهليل وغيره ايضا  
جاء من طرف وظايف العلماء واهل الاستحقاق وفيهم مصطلح المسلمين ثم يعرف البعض الآخر في الملك وفيه مزاج  
السلطان وربما اوجبت الضرر ولا يبر لغيره سلاطين اهل الخلاف من جهة الاثن والتسوية واما ما يقع منهم  
من المعاصي فكل اناس لا يخالو عنها فتشبه هذا السلطان الى سلطان التزك وعالمه الذين يزعمون ان من فعل  
رجل من التشييع كان قاتل من فعل الكافر في سبيل الله جاز على المذهب الناصبي واداء التشييع الثاني  
في رسالة الشيخ فستد الى عبد الله بن سليمان التوفيق تفتن الحديث الطويل المشغل على الغوايا لكثرة الذي  
كتبه في جواب كتابه في الجاش ليسا سارا وايا على الاخوان وادار من الامام الى عديته جعفر بن محمد السقاقي ان يكتب  
له فاقننا بغيره وفي اوله فتمت كتابا وما ذكرت فيه من ذلك وترى فاستمر في ذلك فقلت  
ان يفتن الله بك ما هو فاجل انما من آل محمد ويبريك ذكرا وكذا يبريك ذكرا في حديث الحديث والمستغنى وسر ان  
الولاية التي يقتضيه فيها مثل هذه الامور يكون عليهم رعايتها قبل ظهور ولهم ثم ومثل هذا موجود في دولة  
سلاطين التشييع وتما لهم على ان يكتب على من يفتن في الامام ثم يترى من في تركة الوزارة فلم يزل به بل هو بل هو  
ليدفع بها ظلال الفتن من التشييع ولولا سلاطين الفتن استولوا على الشيعة لا توالى بهم اهل الظلم كما هو موجود الآن  
في العراق وما والاها وبالجلاء فتمسك سلاطين التشييع في هذا المنكر السلطان الهند الذي يجرى اناس على الفتن في دين  
اي حنيفه ويعتقد انه قد ثبت مندي بالبرهان ان احق الامور ان هو دين ابي حنيفه وان ما علمه باجل يتاسر لا يجوز القول  
الطافس ما تقدم في مقبوله ابن خنقلة وما في مناهل من قوله في شأن من وديعتهم نافع فقلت عليه كما  
وقد عرفت انه تاج عام في جميع الامور المشقة برة ومن جعلها جازية في التزج والقيام بالاحكام والحدود ويزجها من  
الفتنة ومن غير المجموع انشاء طعها سب كان الحق الاثن وشيئ الجهد في الشيخ على من سدا العمل بالسلطان المذكور في جازية  
المزاج لاجل مصالح بلاد التشييع وقد كان كالتاب منه وفيه هذه الامصار والمجده والمثيرة على التشييع ومجتهود وم  
موجودون في كثر اقطار بلادهم لكن انما السلطنة والملك ما يتشبه منهم ولون توفيق لهم وهم داسون وسلاطين الصنعية  
واخدم المزاج الشرعي عليهم ان لا يسلطهم بدونه ولا يعلم سلاطين الروم والهند والترك والعلوان الشيعة

التي

التي والما كبر كاد في مثل في هذا العصر في سنة ايام واما والاها فانهم نادوا عليها واخذوا انشاء التشييع واطاعوا لهم  
واموالهم واخوانهم اليهم ما لا يمكن معاصروهم من مثل هذا التقدي لا يمكن الا بالاموال والعسكروا قد ذهب بعض  
الى ان دفع المزاج الى السلطان الجاز واجب على الرعية زمن الفتنة للاذيق عليهم وقد عرفت الظهور وبالجهد في تليد  
لما قلناه وهذه الفتنة التي جرت احوارها استقر بها الشاظر الى الوهلة لعدم الامن بها قبل هذا لكن المصنف ربما  
جاء الى جانبها والله ورسوله ولا يذمها وات الله عليهم على عتبات الامور وعلى غلظة التشرل عن حبيته فانها في حكم  
المزاج لا يفترون في حكم الامانة وقصنا المزاج لانهم من اهل الخلافة العادلة ومن يطلق عليهم اسم الايمان والاحياء  
الواردة بفتنة حوائج المؤمنين ومسا عدة ثم شاملكم في اطلاقها جواز انما ليس بها باس اعلم ان خلافتهم بين  
علمائنا في ان جواز الظلم وعقابا به سواء كان من سلاطين العامة او الخاصة وكذا ان جواز اعمالهم يجوز  
اخذها او التقديف بها ما علم على انها حرام بعينها او انما اخذت عقبا من غيرهم المزاج والمناصرة والى كونه في  
التشبيك بالعين اغارة الى جواز اخذها وان علم في ما لم يظلم كما هو مشتق من الظلم ولا يكون حكمه كمال  
الحفاظ على الحرام في جرح الجناح بالجميع للنفس على ذلك نعم قال بعض الفقهاء كبر اخذها وان علمت بعينها  
منصب وجب على اخذها الى ما لكها وان جعله او عذروا لوصول اليه قال الاصحاب يتقدم بها عنه ولو ظهر له  
ذلك ولم يزل بالصدقة عن التشييع والفتنة ويجوز انما في يده ولا ضمان فيها وقال لهم ان اربابهم ورد  
اصحابا انما اذا لم يعرف اصحابها انتقدت به منهم ويكون مناسا اذا لم يصبوا بما تفكر والاصحاب لحفظه والوصية  
وقد ورد ان يكون بمنزلة القطة وهذا السبب من الصواب لان الحاد في ذلك بالفتنة فيضاح الى دليله من ولو شبه  
الحال في قوم محصورين فحين عليه فقامتهم ولو بطريق الصلح اقول في حان الفتنة او المشد لوطو لما لك في ما تفكر  
ذلك الاملا ومن الشان في الصدقة فلا يفتن ان يتفتن صفان وان ورد في مشيئة من الاخبار لا ريب في ان  
يعتبر على الاستحباب ولو منعتهم من الظلم ثم اخذت منه فترى فتبلى الوصول الى ما لكها يكون مناسا لها  
قال بعض الاصحاب بالاول لعدم تولد في اليد ما اخذت حتى تزداد وتقتل آخرون بان كان قد منعتهم من الظلم  
عالمها يكون من مقصود ثم اخذت منه فترى كان مناسا لها واستقر الصفان وان لم يعلم حالها حتى منعتهم ثم من كونها  
معصوبة لم يفتن في ايها الى ما لكها ولا في حفظها لمعنيين والعزق بين العلم ان يده في الاول ما دبر في فتح  
حكم الصفان كما لو لم تفتن بغير توطئة وفي الثاني يد ما تفتن في تصيب كالو لفتن بغير توطئة والمزج يكون اخذت فترى  
وتخرج بعض الاصحاب بالفتن في الصلح اقول لو اخذها من الظلم عالمها بالفتن وقامت القوانين الشرعية على  
ان منصوصه من ذلك لا اخذها استغناء عما من الظلم لا يبيها الى مضاجها ثم لم يفتن في الاميال الى ما لكها  
لغت او اخذت فترى ان الاول هو عدم الصلح لان حسن في اخذها وما على الحسن سبيل ولا اخذها منه  
الفرق يكون واجبا لانه داخل تحت الامر المعروف والفتن من المنكر فلا يفتن ان يتفتن صفان ولو جواوا امور د

التي































لا يثبت شيئا حتى يثبت له صاحبه هذا هو مقتضى الشيخ والعاصدين وابن ادريس في احد قولهم بالنسبة الى  
وقد اعتدوا لا يثبت شيئا حتى يثبت له صاحبه هذا هو مقتضى الشيخ والعاصدين وابن ادريس في احد قولهم بالنسبة الى  
الحسين بن عثمان ومن عبد الرحمن بن الحجاج عن الكاظم ثم ورواية سعيد بن يسار عن الصادق ثم ورواية  
معتبره وتضمن بعضهم هذه الرواية بانها مقطوعة لكن الظاهر ان المستدل هو الصادق ثم ورواية الكاظم ثم ورواية  
ابن الحجاج روى عنها واما من قبلنا فلهذا نوجب لظن الغائب يكون المستدل هو الصادق ثم ورواية الكاظم ثم ورواية  
ذكر هذه الرواية انها صحيحة عندنا فمن ابن الحجاج عن الصادق ثم ورواية الكاظم ثم ورواية الكاظم ثم ورواية  
آثار المشهور من كتب الحديث والشيخ ثم جمع بين الروايات ثل هذه ثائرة على الكوفة واخرى على ما اذا كان كذا في  
كما هو لو ارد في رواية الكاظم ويكون محال على من يدعي ان لا شيء من ذلك في قوله ليقينه على ما روي  
مسكين اشعاره كما لا يخفى فغرضنا من هذا ان نذكر ما في المتن ولربما لم نذكره في بعض النسخ  
بلفظ اخر وامر منه وهو ما ليس بشئ لا شئ الا للشيخ في ما في المتن ولربما لم نذكره في بعض النسخ  
يجب على ما اذا كان التوكيد غير انما ان يكون المطلوب المستعمل على الالاب والحد وان كانا من يعول في النسخ  
جاء في المتن انهم مطلقا وما يقتضيه من جواز الدخول الى هذه القارة مما يختلف فيه من جديد جواز الدخول الى القارة كما  
يدخل الى الاحاد والقرآن وكذلك في حديث من جاز له ان لا يخذل نفسه بغير الظاهر والى ما روي في حديثه وفيه ذلك اذا  
كان المعين لا يصر في محصورا اما لو كانوا في محصورين كالغزو او غزاه انفسا من عدم فربما خلا ذلك في خصوص ما اذا كان  
المال من المحقق الواجب كما ذكره فان النسبة فيها غير ان من منتهى المسئلة من منتهى فيها هو ان من الواجب ان لا يخذل نفسه  
اكتفى بغير ما في المتن من قوله بان من منتهى المسئلة من منتهى فيها هو ان من الواجب ان لا يخذل نفسه  
وج فيمنع ذلك انفسا من منتهى المسئلة من منتهى فيها هو ان من الواجب ان لا يخذل نفسه  
ان يستعمل الحيلة في منتهى المسئلة من منتهى فيها هو ان من الواجب ان لا يخذل نفسه  
شئنا قليلا في منتهى المسئلة من منتهى فيها هو ان من الواجب ان لا يخذل نفسه  
على عدم جواز انفسا من منتهى المسئلة من منتهى فيها هو ان من الواجب ان لا يخذل نفسه  
ابن محمد بن محمد بن سعيد القندوق في شرحه من جاز له ان لا يخذل نفسه وهو من جاز له ان لا يخذل نفسه  
او من جاز له ان لا يخذل نفسه وهو من جاز له ان لا يخذل نفسه وهو من جاز له ان لا يخذل نفسه  
رواية اخرى وكما في الحديث والحدوث من ذلك الكتاب فهو لا يقتصر عن الحد في نفسه الرزق وفي  
هذان وجوه الاول ان اذا امر نفسه يكون كانه قد عين وتضمن في نفسه نفسه فلا يخلو في الثاني ان في الجواز نفسه  
مما هو ذلك وعدم اعتبارها في ذلك وهذا من يواضع حقا في ذلك الثاني ان في الجواز نفسه  
لا يجتنب اليك وكذا في طلب الارزاق واذا امر نفسه كان في ذلك محال ما عساه فلا يخلو في ذلك من الاجابة

الاول من نفسه وانما في قوله لا يخذل نفسه كانه لا يخذل نفسه من نفسه بل يخذل نفسه من غيره  
الثاني ان من جاز له ان لا يخذل نفسه من نفسه بل يخذل نفسه من غيره فانما هو من جاز له ان لا يخذل نفسه  
اجزالي ثمان مئة فانما هو من جاز له ان لا يخذل نفسه من نفسه بل يخذل نفسه من غيره فانما هو من جاز له ان لا يخذل نفسه  
مخالع الرزق هو ان لا يخذل نفسه من جاز له ان لا يخذل نفسه من نفسه بل يخذل نفسه من غيره فانما هو من جاز له ان لا يخذل نفسه  
هو لا يخذل نفسه من جاز له ان لا يخذل نفسه من نفسه بل يخذل نفسه من غيره فانما هو من جاز له ان لا يخذل نفسه  
الى انفسا من جاز له ان لا يخذل نفسه من نفسه بل يخذل نفسه من غيره فانما هو من جاز له ان لا يخذل نفسه  
شرط خارج من امره فلا يخلو من جاز له ان لا يخذل نفسه من نفسه بل يخذل نفسه من غيره فانما هو من جاز له ان لا يخذل نفسه  
خالف الله تعالى وما لا يخلو من جاز له ان لا يخذل نفسه من نفسه بل يخذل نفسه من غيره فانما هو من جاز له ان لا يخذل نفسه  
وشيب على ما لا يخلو من جاز له ان لا يخذل نفسه من نفسه بل يخذل نفسه من غيره فانما هو من جاز له ان لا يخذل نفسه  
منه في كل شيء فلا يخلو من جاز له ان لا يخذل نفسه من نفسه بل يخذل نفسه من غيره فانما هو من جاز له ان لا يخذل نفسه  
يراد من نفسه العمل به ورواية اخرى من جاز له ان لا يخذل نفسه من نفسه بل يخذل نفسه من غيره فانما هو من جاز له ان لا يخذل نفسه  
الظاهر من قوله ان لا يخذل نفسه من نفسه بل يخذل نفسه من غيره فانما هو من جاز له ان لا يخذل نفسه  
لان المراد لا يخلو من جاز له ان لا يخذل نفسه من نفسه بل يخذل نفسه من غيره فانما هو من جاز له ان لا يخذل نفسه  
فلا يخلو من جاز له ان لا يخذل نفسه من نفسه بل يخذل نفسه من غيره فانما هو من جاز له ان لا يخذل نفسه  
من ذلك ان لا يخلو من جاز له ان لا يخذل نفسه من نفسه بل يخذل نفسه من غيره فانما هو من جاز له ان لا يخذل نفسه  
من ذلك ان لا يخلو من جاز له ان لا يخذل نفسه من نفسه بل يخذل نفسه من غيره فانما هو من جاز له ان لا يخذل نفسه  
مسكين لا يخلو من جاز له ان لا يخذل نفسه من نفسه بل يخذل نفسه من غيره فانما هو من جاز له ان لا يخذل نفسه  
حال الحرب والفتنة كما لا يخلو من جاز له ان لا يخذل نفسه من نفسه بل يخذل نفسه من غيره فانما هو من جاز له ان لا يخذل نفسه  
وليس المراد من جاز له ان لا يخذل نفسه من نفسه بل يخذل نفسه من غيره فانما هو من جاز له ان لا يخذل نفسه  
جاء من جاز له ان لا يخذل نفسه من نفسه بل يخذل نفسه من غيره فانما هو من جاز له ان لا يخذل نفسه  
اعداء الدين من جاز له ان لا يخذل نفسه من نفسه بل يخذل نفسه من غيره فانما هو من جاز له ان لا يخذل نفسه  
فلا يخلو من جاز له ان لا يخذل نفسه من نفسه بل يخذل نفسه من غيره فانما هو من جاز له ان لا يخذل نفسه  
ان الله سبحانه هذا الدين ما قولنا لا يخذل نفسه من نفسه بل يخذل نفسه من غيره فانما هو من جاز له ان لا يخذل نفسه  
على جعفر بن محمد بن سعيد القندوق في شرحه من جاز له ان لا يخذل نفسه وهو من جاز له ان لا يخذل نفسه  
التجارة الى المشرق ان لا يخلو من جاز له ان لا يخذل نفسه من نفسه بل يخذل نفسه من غيره فانما هو من جاز له ان لا يخذل نفسه  
الاول من جاز له ان لا يخذل نفسه من نفسه بل يخذل نفسه من غيره فانما هو من جاز له ان لا يخذل نفسه  
فيمنع الله ان لا يخلو من جاز له ان لا يخذل نفسه من نفسه بل يخذل نفسه من غيره فانما هو من جاز له ان لا يخذل نفسه







الى ما هو حط منها ويدخل في رتبة من مراتب الكفر كقولنا لو شافنا في نوار النابج يوم كرم بعد ذلك فاقول درجات الايمان لا اقوله  
باسم القرب وتوحيدها من القدوس العاشرة كما لا يخفى على صاحب بصيرة اخبرنا عن درجة سلمان الفارسي رة واول درجات الكفر  
مرتبة من مثل الكبيرة او اقل من مرتبة من مكدنا فاقول كيف كونه اذ انما القادوة كما فرغان لم يكن مصداقاً لذلك الترتيب في  
العاشرة ان شاء باقة واكثر ما علم من الذين مرتدرة وما في معناه ومن الكلب تحت ولعل الجنبان من العالمة رة من عدم  
جواز جمع مطلق الكلب داخل في هذا الاطلاق لكن حمل المطلق على المعتمد من جملة النواحي الاصلية التي جعلوها فانها نافي في  
الجمع بين اختياره وبين الاطلاق هذا لما في معناه ولا بد من طواف الارض او اربس رة من الكلب الملة حكمه كلب الفريخ الحكم  
وقد ان لعن بعد نقل كلامه واقر بان التماسه وعدم القدسية لا يحضر بالكلية المحقق وهو كلب الفريخ وور كلب الفريخ لان الاصل  
التماسه والاطلاق منه في كل الفريخ لانه المتعارف مثلاً الاطلاق واما المطلق الكلب على كلب الماء فينبع من الجان ولهذا افترق  
الى التسمية انما هو اقل كونه المطلق الكلب عليه بطريق الحقيقة كما لا يخفى في التفتت من الروج المرفوع شاهد على ذلك واما القادوة  
الى التعبد فلا يخرج من الحقيقة بل هو كساره من باق الاقاراد فان كلب التعبد والمشيئة وباق الاقاراد فانما الارض او اربس رة  
هو اولها لظن القدر وسواها في الاخطاء ومنه تحت محمول بل هو كساره من ان اليمين على ذلك الوصف وقرينة المعنى ذلك  
التي على اجزا الغيبة التي تترك الرايس ليس بها باس اعلم ان التماسه المطلق عالماً فائدة على غير ذلك واليات العشرة في  
وكذلك احاديث المسألة اولها واما مستوفى تحرير رة في غير رة انهم عدوا الكبار وقد اخضعوا في غيبة فذهب بانه منهم  
الارادة الغيبة بالمقدرة السموات المستحيل على ترجع المطرب فلا يلزم الاحتجاج الموصوفين وذهب آخرون الى ان راجع الى المرفق  
فما حتى ينفذ فيهم فان لم يطرب وهذا هو الحق وعلامة الماشيئة لان الحقيقة العربية اولها لا اعادة من داغتها في الحقيقة  
التعريف واما ما علم بالرفق في التسمية يكون متساو الحكم ما طلب منه ومنه فقد الغيبة في كل هذا كقولنا ما هو من وقرعهم  
وما يمكن من بعض العلماء انه كان يبعد حمل مثله في هذا الكلام ولا فرق في غير غير كونه من شرارة قرآن او غيره ولا قدس  
بانه بعض الماشيئة حيث اخطا في معاد ان يبين البتة وقت الميمنة كما ان بعضهم في قوله ان الغيبة الماشيئة اتمن الشخص  
المطرب مع الله لا كقولنا والعبود وما في معناه وهذا الغيبة الغلبة بالاجماع ولا يمكن الا اولى واخري بالاجماع وان سواه  
بعضهم ووجه الحوسبة وتداشيت من غير ان من الاصحاب الخدابة بالمدح هو صوفى الاكل بالفتنة لها وفعل المرأة باهر ام  
اذا لم يتكلم بالباطل وقيل بالتلافي ولم يسمع صوتها الايمان من الرجال وذهب العلامة في كونه جماعة من  
فهم انما انما يخرج من الغيبة اقل انما الفتنة بالادب وسبيل شتى كما هو ورود النص كما في هذه الاخبار وما في معناها  
واما الحارة في الاستدعاء بعضهم من طرف الحسين فمما اذن لم يردق بها لكن الظاهر انها غير داخلين في حقيقة الفتنة  
عدا هو كما علم في ذلك هذا ما يتعلق في هذه المسئلة بالانظر الى باب استقامة الفتنة واما على ذهبنا فاعين فالحق ووجه  
بأنهم بعضهم المراجع عليه هو تحرير مطلقا وحكم من جازمهم مثله ومن استمر وكشك الفريخ في كتابنا السمع والموجب  
وهو كتاب القاص من رة العبادات من جملة كتاب الاحياء ولا يمكن نقل كلامه مطلقا الاطلاق على سبيل المثال

قوله

[illegible]











والصائب على السادة العظماء ونشر ما بينهم ومعادهم على رؤس أقطابهم وحسن رايهم كافي أيام موسى عليه السلام  
اجتماع العلما من جميع النواحي والافراد ويجوز ان يكون هاتان مع الاشارة الى جانب الجوان قبلها لا تضار وتقبل  
كلما احيط به على كراهة التوسع مع الشرح والجدول انما يتأخر لسهولة الفهم بعد ذلك في الاخرى وقد اطلق  
الاصحاب رضوان الله عليهم على هذه وتلك وتلك الجوان على ان لا يكلم بالباطل وهو ان يصفه بالخير  
وان لا يصح صوابها الا بالشرط الاول فانه ان وصفت بالخير في غير موضع الصفه التي هي في الواقع والذات في صفته  
وذكرت بالخير في غير موضعها فاما الصفه فاما ان لا يجرى جزم لان المبانيات شابهة في جواهرها لئلا تناس وجازي كلهم  
في كل اصنافها ولا تضار ويكون ذلك من باب التناهي عن ذكر صفته باحسن الكلام كما يشاء في موضع سلكه من جهة  
اما الشرط الثاني فانه في سماع كلامه لا يحد من خلافه في الاصحاب فتم من قوله مطلقا انما تفتقد على الضرورة  
وهم من كرهه لا يحد من خلافه في الاصحاب فتم من قوله مطلقا انما تفتقد على الضرورة  
من التناول وجوازها مطلقا واما الاستدلال فيقال انهم من غير صوت اصحابه وانظر الى من يجوز النظر اليه  
وذلك لان من لم يسمع من اصحابه او من كان الحسن والاعتقاد مدد اوله الحق وحسن البصر كمن يروى في كل  
حسن حق يفتقر الى الحدوث والتسوية ثم يتبين ان يكون ذلك قلل من المصالح مع سماع صوت الاجنبية ومن في معناها  
لا يميز على مطلقا المصلحة من غيره من اللغات الخلال وكذلك في جانبها فكلما يميز بين اللغة المصلحة من الصفوة  
التي هي من اللغة المصلحة من النظر الى زخارف البنيان والجملة لا يكون له مستوى يميز من غير هذا النوع وقد  
فقدنا من اللغة على انما يصيبنا من هذا كله مما يمكن هو الاشارة الى النظر والسمع فيستخرج ان اللغة  
الخاص في القلوب ولا تنظر الى قول المصنفين ومن حدى حدهم ان تنظر الى الصور الحسنة ما يزيد في اثبات الربوبية  
من جهة جباب الصنع فان خلق القلوب والافاق لما يميز عن هذا كله وهذا الكلام منهم لا يفتش هذه اللغة  
المؤدية الى الجبابرة والقرابة والجرم وسبب عظيم الكلام في هذا المصالح في ابوابها فنكلم ان شاء الله تعالى كما تهاجرت  
لان الحجة في اعطاء هذا القدرة على التشكيل احسن الاشكال ويجوز ان يكون معناه انما من حسنها كما تهاجرت  
للشعر وليست منهم وكان ثمة ان ثمة ما فيها من الجمال وقد وقع في اصحاب العرب ونظم شعبي الحسنة بالجملة ومنه  
قوله في الطب لحيته عام فاده رغب الصفت الوحشية كما لو حشر شنت اني الوليد بن الوليد يجوز ان يكون غير ذلك  
الكاف ويجوز ان يكون هو وكان هذا جملته بعد خيرة رغبته فيها فانه قد كان يحسن العشرة مع اهل مكة كلهم  
كان كثير الخاطبة منهم ليعلمهم الى دين الله والافاد به واما ما وصفت ام سلمة بالحسن فذلك من انما انما هو من حيث  
ولا يقرهم عليها حيث امره اخذها شيئا وكانت وسطا من النساء انها فتنه الحسن والجمال وانما في شرف منها  
بهذه المصلحة المحمودة كايضا في رايه واهل الخلق على ان يكون مثل هذه الصفات بعد الموت مما لا يتصور في حال الحيوة  
بما ولا في حيزه فان الروايات فلا تزيث في وصف الزهراء عليها السلام وهذا اصل من حالها في هذه المصلحة وغيرها

ويستلزم من قوله تكلبت شيئا بها وفيها انما وليست شيئا بها ولا تكلبت شيئا بها ولا تكلبت شيئا بها ولا تكلبت شيئا بها  
اذ اخرج من الما يتاحا والما تكلبت شيئا بها ولا تكلبت شيئا بها ولا تكلبت شيئا بها ولا تكلبت شيئا بها  
في مصيبتهم لان رغب الروا من الكف كان علامة صاحب المصيبة في ثلث الاعصار كان ان عكسه صار علامة لاهل  
العراق في هذه الاوقات ولا يذبح فيكون ثمة ان صاحب المصيبة في الغريب المشاشر منها وبوب قريب بعدد  
العرف من ان يكون داخل في جملة اهل المصائب اني الوليد بن الوليد التي خبر الوفاة ومنه قوله عند قول اذا  
جاء نصر الله والفتح السورة فثبت اني الوليد بن الوليد من فشا بين اهل العرب وغارب بآدابها وكانوا يجتمعون ههنا  
ههنا ومن ثم كانت امه الثلاثة متاخفة العشرة او يحتمل وجوبها وصاحب الاخلاق الحميدة وجامعها من المعالي  
ومن ثم قال في موضعها انما الفتى بين الفتى اهل الفتى لعمري من شانه صفات فيكون يقاتل لربهم يقول الامين  
لما انهم اناس في رافعة احد ويحق اهل المؤمنين ثم يعزب بسببه وجوه الكفار حتى تكسر صفين فاعطاه النبي  
سيفه والفتار فخرهم به حتى يقاتل بين يديه فليس جريئة على كس من اساء ولا يرضى وناوى وجوه ليعلم ان  
لان في الاصل في الفتى والفتاة الحقيقية باين على الرجل ان يحمي وقلان حاي الحقيقة اذ اسمى ما عليه  
حامية رفا ولون من عند الناس وقوة ما حيد هو كثير الخير والبر في ليعمل طلب التوبة او يتناول ويبلغ الى طلب  
دم من قتل من قبله اذ المكن له ولا يخذله كذا كان في السنين او كما كان في احوال في احوال المخلوق  
وجوز اعتقاد معنى المصنف في الصغير والكبير منها والاراد هو الشافق والصدق المأثور عن الماء الذي يروى لواردين  
بلية وحيرة الطعام بمناره الانسان وحاصله انما يستفيد من الماء وهو يطعم الطعام والصدق ينفع العين والذل في بعض  
النسخ وسيرة بدلية وهو نوع من الشياطين اعني يعقدهم البر بالثياب ولا تاكل شيئا وقوله محمد كقولك وقوله في  
السند الخامس من فنان بن سعيد في الكافي صفان من عيسى وهو الصواب كسب المغيرة والتأخير فيكون هو الصواب  
في التائيد في الشرط واخرى على التفسير ويمكن ان تقول وجوز انما فيها انها لا تاكل شيئا من الفعل الحرام كقوله في الرجال  
لعمري وعلماء صوابه ومنه ذلك لا تضل الا بشر بالشرايير بشر العروس لا تاكل شيئا من الغنم ومنه في اهل البيت  
ذكر ان الوجه فيه عدم جواز الصلوة لانه من فضلات حيوان فربما كوالهم والاول هو الاظهر من انهم حنبط الحنفى انما فيهم  
الحرمة ونوع الثمين والصلوة حنبطه في الحرمة وسكون الثمين عهد بن يعقوب موفى والثاني والثالث حنبطت  
والاربعة والخاص بمول وكذلك السور والسم حنبطت والثامن موفى عن الرجال في الفاعل من الغرض من الغرض من الغرض  
من شرا ووصف او يربح من ثمنها في المرأة شرا فذلك الوصلة والموصولة ظاهر انها صفات لموصوف واحد وكذا  
والصلة انما اعتبارها واصلت انما بالقيادة الا انها وصلتنا النساء كرجال وكذا هو صولها باعيا وانما كانت  
زانية بوصفها الغيرة الى الرجال مكانة قال القائل موصولة وح حنبطت الموصولة على الوصلة من باب حنبطت الحنفية  
بعضه على بعض كقولك في الما للفرق بين اهل البيت والزمهم ولهم ان يكون الوصلة العزادة والموصولة







تخلو من وجوبها ثم على قدر قاس على كذا في الاموال كذا في الآثام ويكون حاصلها ان هذا الكيف كان في احكامها في الكلام قال  
نفا كذا في بيان ان الحسن من صفات الكلام اي يتصل بعينه على معنى وهو من صفات الكلام وتعلقها بها في كون مقصوده في افعال  
القرن والقبول في الامتناع بهذا الاسم ليس محال وانما الحرام في ذلك يقع من بعض العبادات في الثالث ان الفرق شرعا مشتركة  
بين صفات الكلام وما في معناها وبين صفات الكلام وذلك واحد من النوعين ما هو واحد من صفات الكلام وما هو واحد من صفات الكلام  
ما اخذ سواه واعلى سواه وانما المذموم في حصوله في الربوا وانما الثاني فمذهبنا ان هذا الكيف من صفات الكلام  
واختياره في الحديث من مخرج التروى وانما المذموم في مخرج التروى من صفات الكلام فيكون من صفات الكلام فيكون من صفات الكلام  
يعرفنا الحديث ما يتكلم في الانسان من الزيادة في مخرج التروى في الحديث وانما كونه ذلك لما يطلع من التروى والتعريف لما في الخبر من الكثرة  
والفرق بين وجه خيل القرن مطلقا ممدوح ولا ممدوح فكيف يجوز من الحسن ومنه مطلقا ويجوز ان يكون في هذا في  
تشبيهه بالقرن الثاني اعرف في الكلام لانه مفاسد اشده من القرين الاول فان كان حسنا وصاحبه ممدوحا فكيف لا يكون الاول  
ممدوحا وصاحبه وهذا الوجه باطل بالبال وهم عليهم السلام على ما في كلامهم - احمد بن محمد بن عيسى والشافعي والشافعي والشافعي  
والراجح موقوف الخامس محمول والسادس صنفين والسادس محمول في قوله او صنفين او صنفين في قوله او صنفين او صنفين  
وهو من قوله في الصنفين او صنفين من اليوم وعده ويراها على ما يكون في قوله او صنفين او صنفين في قوله او صنفين او صنفين  
الصدق في قوله او صنفين او صنفين من هذه الصنفين حل ولا تصح في كلامهم في قوله او صنفين او صنفين في قوله او صنفين او صنفين  
في قوله او صنفين او صنفين من المشايخ في قوله او صنفين او صنفين في قوله او صنفين او صنفين في قوله او صنفين او صنفين  
وروي عنه عدة اما في قوله او صنفين او صنفين في قوله او صنفين او صنفين في قوله او صنفين او صنفين في قوله او صنفين او صنفين  
لا للعلم ولا للعلم بل للعلم في قوله او صنفين او صنفين في قوله او صنفين او صنفين في قوله او صنفين او صنفين في قوله او صنفين او صنفين  
او يكون من قوله او صنفين او صنفين في قوله او صنفين او صنفين في قوله او صنفين او صنفين في قوله او صنفين او صنفين  
بعض محلهما وانما عليه او طلب الاجر على ما في قوله او صنفين او صنفين في قوله او صنفين او صنفين في قوله او صنفين او صنفين  
كما قال اذا اسلمتم فاعلموا ان الله لا يقدر ان يعجزكم عن شيء بل يقدر ان يعجزكم عن شيء بل يقدر ان يعجزكم عن شيء بل يقدر ان يعجزكم عن شيء  
يشلق من بين يديهم ولا يوقى ولا يوقى في قوله او صنفين او صنفين في قوله او صنفين او صنفين في قوله او صنفين او صنفين  
او يكون ذلك في قوله او صنفين او صنفين في قوله او صنفين او صنفين في قوله او صنفين او صنفين في قوله او صنفين او صنفين  
من الاثر في قوله او صنفين او صنفين في قوله او صنفين او صنفين في قوله او صنفين او صنفين في قوله او صنفين او صنفين  
بعضهم في ذلك على معنى ان لا يوجبه في قوله او صنفين او صنفين في قوله او صنفين او صنفين في قوله او صنفين او صنفين  
جميعهم في الاطلاق فلا يجوز ان يتصل بعينه على معنى في قوله او صنفين او صنفين في قوله او صنفين او صنفين في قوله او صنفين او صنفين  
انما لا يتصل بعينه الاطلاق في قوله او صنفين او صنفين في قوله او صنفين او صنفين في قوله او صنفين او صنفين في قوله او صنفين او صنفين  
وتلك هذا المعنى في قوله او صنفين او صنفين في قوله او صنفين او صنفين في قوله او صنفين او صنفين في قوله او صنفين او صنفين

القرن

الكل في الجاهل في قوله او صنفين او صنفين في قوله او صنفين او صنفين في قوله او صنفين او صنفين في قوله او صنفين او صنفين  
وكبره في قوله او صنفين او صنفين في قوله او صنفين او صنفين في قوله او صنفين او صنفين في قوله او صنفين او صنفين  
شيئا في قوله او صنفين او صنفين في قوله او صنفين او صنفين في قوله او صنفين او صنفين في قوله او صنفين او صنفين  
رجال في قوله او صنفين او صنفين في قوله او صنفين او صنفين في قوله او صنفين او صنفين في قوله او صنفين او صنفين  
في قوله او صنفين او صنفين في قوله او صنفين او صنفين في قوله او صنفين او صنفين في قوله او صنفين او صنفين  
عدو ولا يلقاها فيها ولا يلقاها فيها في قوله او صنفين او صنفين في قوله او صنفين او صنفين في قوله او صنفين او صنفين  
مهور النساء في قوله او صنفين او صنفين في قوله او صنفين او صنفين في قوله او صنفين او صنفين في قوله او صنفين او صنفين  
المرسل في قوله او صنفين او صنفين في قوله او صنفين او صنفين في قوله او صنفين او صنفين في قوله او صنفين او صنفين  
ذلك من وجه المصنف في قوله او صنفين او صنفين في قوله او صنفين او صنفين في قوله او صنفين او صنفين في قوله او صنفين او صنفين  
ذلك في قوله او صنفين او صنفين في قوله او صنفين او صنفين في قوله او صنفين او صنفين في قوله او صنفين او صنفين  
رجال في قوله او صنفين او صنفين في قوله او صنفين او صنفين في قوله او صنفين او صنفين في قوله او صنفين او صنفين  
على من يدين من الآباء في قوله او صنفين او صنفين في قوله او صنفين او صنفين في قوله او صنفين او صنفين في قوله او صنفين او صنفين  
تغيره الا ان واحد على تعليم الاخر وصحت رسول الله في قوله او صنفين او صنفين في قوله او صنفين او صنفين في قوله او صنفين او صنفين  
الحديث وما في معناه في قوله او صنفين او صنفين في قوله او صنفين او صنفين في قوله او صنفين او صنفين في قوله او صنفين او صنفين  
وعلى قوله او صنفين او صنفين في قوله او صنفين او صنفين في قوله او صنفين او صنفين في قوله او صنفين او صنفين  
نقدم عليهم في قوله او صنفين او صنفين في قوله او صنفين او صنفين في قوله او صنفين او صنفين في قوله او صنفين او صنفين  
وكذلك في قوله او صنفين او صنفين في قوله او صنفين او صنفين في قوله او صنفين او صنفين في قوله او صنفين او صنفين  
الحيثية والحيثية في قوله او صنفين او صنفين في قوله او صنفين او صنفين في قوله او صنفين او صنفين في قوله او صنفين او صنفين  
على جميع الواجبات في قوله او صنفين او صنفين في قوله او صنفين او صنفين في قوله او صنفين او صنفين في قوله او صنفين او صنفين  
النظام عليها في قوله او صنفين او صنفين في قوله او صنفين او صنفين في قوله او صنفين او صنفين في قوله او صنفين او صنفين  
الواجبات في قوله او صنفين او صنفين في قوله او صنفين او صنفين في قوله او صنفين او صنفين في قوله او صنفين او صنفين  
على الكراهة في قوله او صنفين او صنفين في قوله او صنفين او صنفين في قوله او صنفين او صنفين في قوله او صنفين او صنفين  
يوزن من قوله او صنفين او صنفين في قوله او صنفين او صنفين في قوله او صنفين او صنفين في قوله او صنفين او صنفين  
منه في قوله او صنفين او صنفين في قوله او صنفين او صنفين في قوله او صنفين او صنفين في قوله او صنفين او صنفين  
الحرم في قوله او صنفين او صنفين في قوله او صنفين او صنفين في قوله او صنفين او صنفين في قوله او صنفين او صنفين  
قال في حديثه في قوله او صنفين او صنفين في قوله او صنفين او صنفين في قوله او صنفين او صنفين في قوله او صنفين او صنفين



والجديد والقديم واما ان شئ من الورق وغيره ان مكتوب فيكون عليه جوازاً وعلى من باعه جوازاً ما لم يتغير  
السند من اطلاق التزم على الكراهة المخلطة شام في الاشياء التي هي الاحادث فيقتضي المصير الى القول بالكراهة  
لقولته في الحديث الرابع عشر من اجل قوله ان القائل جازم لم يثبت جوازاً مع العلم بغير البيع الا على طريق الاستفاد  
واما استدلال بعض المحققين على التزم بمقتضى قوله لا يشترط في ما يشترطنا للبيان فلا يخفى ما فيه لا يرد في مقتضى  
الاحكام الشرعية واخذوا عليها ولكن اشترى الجدي لا يملكه من متوافر في الاعصار الى اصابته ومنع صفات الجدي  
على جلود الفراء والكتب وتعليق الا فقال عليها احساناً من الاوصاف وكثرة ما لا يدري لها انما كان موضع عند  
القامته والمخير المرام من القامة جدياً سجده ثم لا يترك ان ارضاه فقامه رجل بالجم كاهوا لا يقرى او قامه رجل بالجم  
هو الذي لا يتردد من القامة فقامه رجل فانه كما قال بعض العلماء وكان استواء في القرآن فوضع بينهما ليكن في الناس وميزوها  
ثم انهم اشترى جدياً ذلك انما بعد تكثر الاسلام وفتح البلاد واحتاج الناس الى شراها ليجازوا الى الاماكن البعيدة عن  
المدنية وشيئاً لئلا يزداد جدياً في اعداء النبي ولاقى عصا او صاحباً ويكسر بحد ذلك فيكون مبدعاً وكلية  
حرام وهو بعيد وعلى تقدير ازالة هذا المقتضى الحديث ولا يرد على التزم لكان افعال التخصيص ولكن التزم لا يكون  
الامر به فقال لا يصلح يجوز في كلام الاحصاء على الكراهة محتم اي من بين بالذهب ما جاز من القامة لعنه من اليد  
لا يجوز ان يكتب الفراء الا بالسواد فظاهر الكراهة والتعليق اعتباراً بربها ليه وكذلك المستفاد من مذهبها ككتابة  
الفراء بالسواد فلا يشترط ان يزينه بالذهب فتبين على اصل حكم الجواز ثم يمكن ان يقال ان شئ من بعض الاشياء وان  
سواء المهدى او انظر باجر ككتابة الفراء بالسواد وان لا يزين بالذهب وهذا لا يدل على كراهة لها وروى في  
وضع المسألة في المطقات والكتيب فيها ويوسع المطقات ونحو ذلك لا يخلو من جوازها من غير كراهة وذلك  
لانهم ينفذون الفرائض على مقتضى المصلحة في اعصاره ثم وان نزلنا من ذلك قلنا انهم الكراهة فيه فالحكم بالتزم  
كالذهب اليه بعضهم قال من التعليل لا يخفى ثم روى عن ابيهم في التفسير حديثاً طويلاً يستدل به الى انهم وفيه  
اشياء كثيرة من الحرام والمكروهات قال في حجة الواقع ان من اشراط النية اعادة الصلوات واتباع الشهوات الى  
ان قال ثم عزى من المساجد كما تزين من البيع والكتبا من حق المصاحف وتقول المنازات الحديث وهو من الشدة  
والسلفا وسره هو الكراهة كالمناهة محمد بن يعقوب ضعيف وكذلك الثاني والثالث منسول والراي محمول على الحسن  
ضعيف والسادس صحيح وصالح محمول وما يقتضيه الحديث الاول من التزم من كسب الاماكن والاعمال محمول على الكراهة وقد علم  
جاءه من الاحصاء كراهة التفرق في كسب الصبيان المباح كالاحتطاب والاصطفا ويوجد في كسبهم لعدم احتسابهم  
من احتسابهم لعدم العلم او العلم بعدم المخالفة وقال القائل ان لا يرد بكون كراهته بالنسبة الى من يرضى به  
لما ذكره في جوده في كلام الاحصاء واما احتسابه لولي محله لئلا يعلل بل يجب عليه ان يفرق منه كما يفرق في سائر اماله  
اذا صار ملكه وامكن ذلك فله على غيره او يفرق بغيره بحيث يملكه ببيع غيره فيبقى ان يرضى في ملكه ومشرى به كسوة

هذا نظير

هذا كله وهو انما يرد من لفظ الخبر اذا مره في التعليل كانه يوجب دوى الخلف والشيخ وسلاماً في التصديق ثم ان قال من  
بان سائر في كسب ولم يعط العبد من التزم فكسبه ذلك حرام وقد علمه جماعة من اصحاب على الكراهة الشد بدة و  
بعضهم على التزم واكثر المحققين عليه ولعله لا يرد من وجود المعارض والحيث والحكم حفيضة في التزم مع ان يرد من  
العبد من التزم واسباباً لا يعزى اليها ولا ينفك في طلب الدنيا وروى ما اتفق الله بجانبه على العباد في قوله وحملنا التزم  
سباً لنا قليل لاساً ومجموع هذا ما يرد على التزم ويرشد اليه نعم قال بعضهم في هذا الحكم وقت الحاجة ولا يخلو  
اليه انزل ويستفاد ايضا من هذه الخبرين من جهة التعليل كانه حتى مطالعة العلوم الشرعية وتاليف الكتب فيها واجابة  
واما غيره المأثورة انما استثنى من ليا لا يوجب لان قوله لم يعط العبد من التزم كالتعليل لم يوافقنا على  
قوله لا يكتفي في العباد كسبه يداً سير لا يقرى الا في ولا ارضاه قطع ومن لا يرضى من ان القلوب انما لا يرد  
فاذا اقبلت فاختار على التوافق واذا اوردت قد عوها وكان الباقي بيزل التوافق عند حصول العلم والقول وقال في  
لا يكون هو التعليل بدار الله وطاعة الله ولا خلاف ان في سائر التعليل كانه يحسد الملال ويكفر المدين ويحسن النفس من الطاعة  
ولما كان هذا راجعاً الى سادة اهلها وحقه احق به من سائر الناس واما ما روي عن ان سيد الساجدين في كان يصلي العشاء  
وسورة الصبح بوضوء واحد يد وخمس عشرة سجدة فقلت انما لا يكتب عليه الايات بها في وجوب الخواتم المذكورة في قول  
الكتاب في قوله واما الصبي فلا بأس بسلفا من ظاهره وحصل التعليل فيه ونظمه من باقي الكتاب التي يكتبها من  
جماعة من اصحاب جواز سبها وقد تقدم ان الراجح هو عدم جواز سبها عن الهيئة الاصولها وعظمتها وقربها واما  
لا يخلو الجدي منها فان علمه انما في حكم الجواز سبها وعن المحققين وان كان التعليل ويظهر من بعضها جوازها اذا  
كان الغرض منه غاية محله والاطلاق الاجازة عليه نعم روي عن ابي الحسن عليه السلام انه قال قلت لابي عبد الله  
رجل من غلامه ان يبيع كسبه بربها من رجل ثم اتاه بغيره فقال ان الاشياء التي ان يصدق فيه وهكذا واما في الصحيح  
عن محمد بن مسلم وهذا لا يدل على انعقاد البيع وجواز الجواز ان يكون قد باع من سبها من التزم من الكفار ويكون  
عدم امره ثم يرد الحق عليه باسباباً وانما اعطاه المسلم برضى من يكون من باب جواز اخذها لربها باسباباً واما ذلك  
انما اموالهم في المسلمين حقها بالجزيرة والامان فاذا اخطوا المسلمين طوعاً منهم جاز اخذها على كل احوال  
ولما ان يكون قد باع من المسلم ولكن لا يرضى به كسبه هو المختار في حضور مثل هذه البيوعات تكون من باب  
الما لا يرضى به بل كسبه واختياره مثله ربيع الى الامم ثم فاخذوا له مصر في القصد ثم ويجوز ان يكون المشتري معروفاً  
وعدم امره ثم يرد الحق عليه لانه كان ما لم يعدم انعقاد ذلك البيع وعدم تربيته عليه يكون مدخل الى  
البيع قد علم على باسباباً وافتقار من غير علم من مشروع البيع بحيث ان يرد في الظاهر لم يرضى له ثم في كلمة  
بلا بده القصد ثم ويجوز ان يكون لذلك انشراح التعليل وطاً من معناه ويمكن ان يقال في بعض هذا الصنيع من الوجوه  
واجر الكاهن قال في التعليل الثاني ان الكاهن الذي يعطى الخبر من الكنايات في يستعمل في زمان ويبيع غيره الاخبار











[illegible][illegible]



جوان مع مطلق التسامح فلا شقاق يجلبها او يثبتها ولو وقع ذلك على ما يكونها ظاهرة فيمنع بها ومعتبر بغيره  
تتو على كل مستند صحتهم محول على الكراهة ومن المانع من استثنائها عند خاضع منهم من اذاف اليه صياح  
التحليل نظر الى هذا الحديث الصحيح اما المرفقة نقلنا العلامة في كونه الامتياز على جوان صفة وشركا وتنفذ واد  
بما يتبعها واصح جوان مع مطلق التسامح والاشفاق على جوارها بغيرها استثنى ويدل عليه ما رواه على بن جعفر في كتاب  
من اخير قال سالت عن جوار المصباح وسبها وركوبها اصيل ذلك قال لا بأس ما لم يبيد عليها يعني به جوارها فتر  
للتصوفة من غير ان يبيد عليها نه من الغزو ان يشترى ويبيع هذا هو الموجود في اكثر النسخ وفي كتبنا لاستدلال  
ايضا حيث استدلوا به على عدم جوان مع القزد وامين ادريس وبعض المشايخ من جوارها بغيره لا مكان في التسامح  
بالعلم لا كلفا المتابع والدكان ونحوه وجعلوا هذا التبرك اذا كان المقصود منه اللعب وما في معناه من المنافع  
الحزمة واخرى على الكراهة مع صنفه عنده ومعارضة للاصل وقد وقع الخلاف في جوان مع مطلق المسوخات فجزوه  
مزم ومعتد آخر من وصي القولين كما قاله من صنف الذكاة عليها وعدمه يمكن ان تقول يجوز سبها وان لم يقع  
الذكاة قطعا اذا المنافع المحللة منها لا تحصر في الجلود وبه بعض النسخ في تركه والظاهر انه يقتضي مدح موهذه  
كالمقام ما دل عليه من اشترطوا بالذكاة في جوان استدلوا به على كل شيء محمول على الاحتجاب في كلام الحديث وقال ابن  
ادريس لا خلاف في جوان في التسامح بغير الذكاة في السبها بغيره انما في المقدمه بغيره انما في المقدمه انما  
التصلاة وقاها واشترطوا بالذكاة في هذا الحديث كان حذره من المتواترات - ايمان محبوب موقوف والتقاء محمول  
الاشارة بسبل الرابع محمول ان يكون قد اختلفا مع جرح وهذا الاختلاف انما يقتضي اذا اختلفا في اثنين ثم ان عرف  
صاحبها صالحا عليها ولا يصدق من رواه ما عدم جوان شرأها بغيرها فقدم شيخنا ما يملكه البائع في مقابلته الفخ والمجاز  
شرأها المروق من مال السلطان فله سبق ان المراءى به كما تم كثير من هذا الحديث واداب الاستنباط من المخرج والمقاسمة  
لانها بالنسبة اليه موقوف من الشرف والغنيمة لعدم جوان خذها لها وقال صاحب لوقي رد المخل وجواز شرأها المروق من مال  
السلطان لا يفسد للسلطان وانما هو في المسلمين لا في كافيه وقد مضى في هذا ما لا يتصاها اجبا وحدثنا وبعث الشيا  
بالنفس فخر الامام في مالها في من وجده من المسلمين والامام قد انشأ في غير البائع هو الواجد انهم وهو من حيث التبرك  
قوي وان كان من موقوف لفتاوى كثر على ما اذا لم يأت على ما ينهاه سنودا اما اذا انشأ في البيع يكون الغارم هو البائع  
وان وجب عليه رد العين الى المالك - احمد صحيح والتاثير موقوف والتاثير صحيح قال العلامة في رد المحتار في هذا الشأن  
ان يتبعها ما يباخه سلطانا ويجوز شبهة الزكاة من ابله والبيع والعدم وما يباخه من حق المار من المخرج وما يباخه  
بشبهة المقاسمة من الغلات وان كان من موقوف لا خذ شيئا من ذلك ان يتعين لمشتري ما يخرجه ان يعقب فلا يجوز  
لأنه يتبعها وكذا يجوز ان يتبع من الغلات ما يباخه من الغلات على اختلافها وان كان يعلم انهم يقسمون اموال الكائن  
وما يباخه من مالا يثبتون انهم ان يعلم ويقعن لمشتري ما يخرجه ان يعقب فلا يجوز ان يتبعها من مالا يثبتون لمع

عدم السلم بذلك فقد خالفنا في الخلافات وفي مخرج القسرة ورواها عنهم ايمان ان لا يتفكك من اجبا حرام ان اصحابها مع السلطان  
المجاور وهو المتعلق لاحد الارباع واحراز الغلات وتخصيص المزارع فلو لم يكن متباخا لم يعدم الا تفكك من المزارع المتخصر  
من الاتخاص في وقت من الاوقات ثم استدل عليه بهذه الاخبار الثلاثة وقال يديا رواها اذا ثبت هذا فانما يجوز ابتياع  
ملاخذه من الغلات باسم المقاسمة او الاحوال باسم المخرج من حق الارض ومن الامام باسم الزكاة ومقبول بغيره ولا يجيب  
اعادة نظرنا في جوارها من بغيره ومعا القسرة في حق قدر حكمتنا الامتياز سابقا على جوارها من الظاهر وجواز مع مال  
المخرج من جوارها بغيره وذلك ولم يظهر من احد من الكبراء العامة القسرة من مطلقا في الاخبار بالذكاة عليه وقد قدح في بعض  
العلماء والمؤلفين الصالحين والادوية في كتابنا من احدنا في بعض رسائله فلهذا غيرنا بعد ما اردنا كلام المتكلمين في مخرجها  
الذين ان مال المخرج المالك بغيره في حجة جوارها بغيره وذلك في هذه الاخبار على مطلقه بغيره من مطلقا المخرج الاول  
غير معلوم ان من بين ايدينا من هذا التبرك لا يستدل في ذاتها الطائفة بالمسؤولين في ذكره فلا يجيب في الاستدلال فيكون  
غير معلوم من ان يحذر من مخرج ولا يتم احثنا انتمثال المدعي لصلان المجاور اذا اخذ الزكاة او مال الماسمة والمخرج في هذه  
ظاهرة نفسه ومن لم يثبت ذلك الاخذ لانه لا يجوز له ذلك الاخذ والمستوفى لغيره ويجعل ايضا في العلم بالذكاة  
شيء ما لم يكن من الامام العادل فان ما لم العادل قد يكون ظاهرا ولم يجر له عدم بوجه ظاهرا لغيره بعد وكذا ان السلطان المذكور  
في الخبر الثاني لم يكن من هو العادل ان ما لم العادل لم يعتبر انهم يكون واجبا الى مال السلطان فان السلطان لا يبد  
لهم العمل والامان فيهم في حكم المذكور ولا في مطلقا السلطان موقوف وغيرهم جميع ان يتكلم سلطان زمان الامام كان مجارا  
البيد قلنا لفظ مخرج في مخرج الحديث ما يعني حال او الاستقبال وصال الكلام مع الامام لا يفسد الا في حاله والاستقبال  
والظاهر ان المتكلم لا يعلم مقينا ان مصدقا بغيره فيما بعد بغيره بل يترتب بصورة ان يجيبه المصدق او لا يترتب من  
السلطان او بصورة المسئلة بغيره العادل والمجاور وكذلك بغيره من مجموع هذا الحديث بمومات القرآن المتواترة  
السنة والامام والمخرج ما لا يغير الا ما استثنى في تخصيص هذا اولى وجهين وهذا انه غير متواتر وانما يتبعه في بعض  
واحد وتخصيص معارضه في بعضا كثيرة في مواضع كثيرة وكلما قل خلافا لاصل فمواضع واحدا مع احتمال وقوع هذه  
المشايخ على سبيل التفتية ولا شك ان هذه المسئلة من اشد ما يراعى فيه التفتية في محل التفتية فالشك حاصل  
في مثل هذا الموضوع ان فتوى الامام فيه هل هي تفتية او عقيدة فلا يكون مجبوزا بالاستدلال بالمخرج فغيره من مظاهر  
لا تشاركه الوفا من اقسام الميراث ولا يباخه من مال ولا يتبعها منه بغيره انما احتياط بعض الاوقات فالتدوير  
تبع الخط وانما في قال بعض هذا على ما شرعنا في بغيره يجوز ان مصادقا لما سألنا عن من يترتب من ان يباخه من مال بعض  
من يتبع حاشا في المجلس فقال ان على سبيل التفتية قلنا بغيره ثم اوردنا ان لا يترتب هذا على الماخوذ ان جليله في ذلك شرأه  
مخرج السلطان فبينا الامام في ذلك فقال ان لم يترتب اشتراؤه بغيره ايها ما للفتاوى ان جليله في مال من محل  
اكثر ان السؤال اذا كان من محل لا يباخه سببا فيجب بانه لم يترتب اشتراؤه بغيره فان شرأه الغير لا يثبت ان محل لا يباخه







































والفجأة بالشدة بالجمرة وما العاجز الى عتله ولجزة الفجأة فاما على قول السيد فله والى الخامسة لما روي عن النبي  
ومواضع الخلاف فمنه ما على قول العلماء فلهما الوجهين فثبتنا فثبتنا وثلاثا بجمع سر بها بالامانة المكان عرق  
القدس من على الصالحين يروى عن الصادق والكافي عليهم السلام انه ورد في الكافي في كنفهم بالصديق فيخرج عن الامانة  
قال بغير جواز بيع والصدق به محمول كلام الاصحاب على ما يثبت احكامه فلو ثبت وان كان من المحصرين ردها اليهم ولو كانت  
بعضهم معلوكا فلا بد من الجلاء ولو بالصلح لان الصدقة بما لا يثبت شرطه بالاساس من شرطه وعلى هذا يجب التخصيص  
من كل يوم بعلمه وذلك يقتضي عند النزاع من كل واحد انما لو اخرج من حيا وجوبه كما يتم بالمشايخ ولزمه ما ذكره من الحكم  
ولا يلزم من بطلان الصدقة كما يشترطه ظاهر بعض الفقهاء بل هو محذور بين الصدقة بعينه ومصرفه فبما صرف  
الصدقة في الواجبة وتبيل المسبوبة ولعل لا يرجع نظرنا الى طلاق الصدقة في الواو في الاحتياط وهل يجوز الاحتياط  
لو كان على حصة الاستحقاق في جليل من اهل الجوار هو الواو وهو غير بعيد الصدقة بعض المحققين ولم يمتدحوا في هذا  
مولا في وقتهم انهم اعدم العقاب هو الذي في هذا الحديث حيث ان ظاهر العلم بالارباب لثواب حله السيد الثاني في  
وجاهة من الفقهاء على ان اذا كان هذا من هذه الاصحاب كما هو المخرج في كثير من المداويع فكيف يكون الا بالصدق فيه محمول  
على الاحتياط وكذلك طلب الجلاء من اهلها ومثله قوله واما اهلها وذلك ان مالك الدين بالواو عندها وفي بعض النسخ  
اما مالك واما اهلها وهو متفق لان في الكافي واما اهلها كما هو المخرج في اكثر النسخ وان اردت تفسيره فانه  
المحل للصدق في كماله من ان يجوز الاحتياط من نفسه ومن كان في بيته فهو رسول الله ان يكون كما في قوله هذا الذي  
محذور بل الكراهة وعلى ما روي في بيانها من الغرض والمختصة واخرى باحتياط من جهة المسم حتى ان قال بعض المحققين  
من الاطباء وذكره ايضا صاحب كتاب طباطبائي ان كانت ان في بيته فهو رسول الله ان يكون كما في قوله هذا الذي  
منه من المسم حتى لو كان يدنها مثل يد النبي فكان المسم فيه ان يد من ستمها كره ان يؤخذ من سوق المسلمين اجزا  
الكرهية بمعنى التحريم ان كانت من اهلها مثل مائة من اهلها في بيته فبذلك وبمعناها ان كانت جرة والخاص  
ان المراد من السوق هنا ما لا يكون مملوكا كراهه المشايخ الثلاثة في كتب الأصول عن امير المؤمنين ع انه قال في سوق  
المسلمين كسبهم من سبق الى مكان فهو حق بعد الحق لثقله وكان لا يأخذ من سوقنا المتسوق كرهى وهذا لا يكون الا  
في الارض المباحة ويكون سوقا من بيت المال لثقله على المسلمين قال كل واحد على قدر قدرته في الكلام  
في تحقيق هذه المسئلة من جواز اكل المداويع من الفاكهة كالمشهور بل ادى الى ان ادريس الاجماع على الجواز وتواتر الاحاديث  
به ثم شرط عدم التقصير بان يكون الطريق قريبا منها ليعيد كالمشهور عليها عرفا وان لا يثبت بان لا يكون كثير البعث يؤثر  
فيها اثرا كبيرا ويختلف ذلك بكثرته العثرة والمداويع وقلة تقا وزاد بعضهم عدم علم الكراهة ولا كتابها ويكون الفرق على  
الجملة وشروطها كحل ان لا يثبت بعد شيئا وان قال والذين يبيعون من الاجزاء المردودة وعدم الاقتصاد وان لا يبيع ومن  
الاصحاب من منع من اكله نظرنا الى انها راحة من صحت في القرآن والسنة والامام الدالة على تحريم ما لا يغير

الاجابة

الاجابة في هذا الباب على ما في هذا الخبر انما وجد على حال الضرورة فقط وعلى من يجوز اكله من يومهم انهم  
الاجابة واستحسن عليه الاجماع اكله بغير حقا للذوق والاحتياط فقط وعلى الاذن بالقرى مع ان حديث الجوارح لا  
يعتمد بمصادرة الايات والاجاب والاجماع لعلنا على محترم اكل ما لا يغير عدوانا واحتيارا لمنع على عدم وجوده ومن جاز  
اكله جازا لا يثبت اشارة على كراهته واخرى على ان انما صاحب البستان وقوله في هذا الحديث اشترطوا ما ليس لهم  
ظاهره جواز الشاؤل وان كان صاحب البستان يتردد على هذا كما قال جماعة من الاصحاب في الاموال وفي المياه والمصنوعة  
من اوانيهم جعل المسلمين فيها كالتشريب وحق الطهارة والصلاة والغضب لا يوجب جرمه وغيبه لا يمنع من جواز  
مصرفه فيه ولو قيل يجوز انما قلناه من التشريب والطهارة والصلاة وما في معناها هو شأنها هذا لعلنا قبل الغضب قلناه  
فبما ان ايضا بعد الغضب فلا يكون الغضب مانعا من الاجماع وجوب القوانين الظاهرة على عدم الرضا قبل الغضب حالها ايتم  
كذلك فلا يثبت وجوبها في حالها من الحالين وقوله في الحديث الثاني لا بأس بان ياكل ظاهره جواز اكله مع عدم الظاهر  
ايه والذين يربون هذا كله ما رواه على بن جعفر في كتابه عن اخيه موسى بن جعفر قال قال رسول الله ع انما لا تستر  
المطبخان برفع ثيابا في قرب النسا ومنه الى الصادق ع قال قال رسول الله ع من جدد من الفضل والفاخرة في كل  
ياكل منها وروى في حديثه باسنا ده الى الصادق ع قال كان اذا بلغ غلظه امر بالمطبخان فربت مكان المداويع وكذلك  
روى هذا المحقق في كتاب كمال الدين من مولانا صاحب الدرر والجملة الاخبار الدالة على جواز اكله من كل المداويع  
والنسا ومنه في حديثه فلا يثبت التوقفت في خبره ع عنه من اني جددت الجوارح وكذلك الثاني والثالث والاربع و  
الخامس سلك والسادس والسابع صحيح ايسر منه قال في جملة الاصحاب على اذاعه في قوله تعالى ووضوا بالمصاحفة  
اختيارا ويجوز سلكه على رواية القصة ظاهر بالنسبة الى ان مقتضاها لعموم في مدار الدنيا انما بالنسبة الى الاخوة  
فلا يفرق دونه من البراءة كما قاله العلماء اذا كان مؤمنا مؤدعا لغيره وعدم التردد في حال اكله ما لعدم التمكن من اكله  
لعدم وجوب القيمة للايمان بيزع على الورع فالثاني الصحيح انما من البراءة ومن قوله في هذا نعم جمل الاصحاح  
التي فيها الحكم من الحديث من قوله لا يبيح على عتيق على الكراهة لكن قد تقدم عدم المناقاة بين الحديثين  
لان التهم مخرجة الى جازية التحليل والجمهور معنا وارد على البراءة المستندة للقول فاجب هذا من ذلك انما اشارة النبي  
هنا محمول على كراهة اجازة من الفلاحين ما من من الطهر وهو الشوق لانه مشيئة الارض وما جئت الله بعبادته واما  
في الحديث ان الله جددت الجوارح شيئا الا بعد ان يكون راعيا وذلك ان الاكل في حقه لا يوجب الصبر على ما روي في الخبر  
بجمال الاكل كونه للكم والتعذيب ثم والثاني في رتب ان الاسطرار ومنه لعلنا بعد خروج الدجال لسلامة الارض والاشارة  
الى زمن دولته ثم بمعنى انهم عدم احتياج الخلق في ذلك العصر الى قوتهم احتياج الكثير فيكونوا في ذلك لم يثبت  
من البراءة بما لا يناس بالزعم ويكون في هذا الخبر نوع من التفتيش لان خروج الدجال من مقامه في حوزة جبرائيل  
ولا يفتيشه في خروج الدجال انما كذا قال به ويجوز ان يكون اشارة الى انهم لا يكونون نفاع شدة الزمان لان خروج















بالا بأس من صاحبه بغير وجه السبل له - مجلد من معتبر من رسائل والآن أنت ضعيف والرايح حسن والخاص صحيح  
والسا دس ضعيف والسابع حسن وليس له البتة انما اراد من ماله مقطوع به من كلام معظم اصحاب المجمل على ما افادني  
اتكلم وانصرف من رتبة عليه والشيخ في النهاية بعد ان افق بصنوع الرواية موافقا لكلام الاصحاب قال فان اما زلاب  
شرا هذا الغنم بعد ذلك ولم يجوز لها قال ابن ادریس هذا غير واضح ولا مستقيم وراي على الصحيح من المذهب لا يثبت  
عندنا على الابانة كما قاله الخليل فان اول اولاب عتقنا اشتراها من ماله ثم ينفق قال ابن ادریس بعد ذلك لا يثبت  
والرواية ان الحديث ليس فيه دلالة على شيء من صورة التزاع الا من حيث المعنوم لا من حيث اللفظ فاداهما فاداهما واشترى بها  
المملوق واسار المالك من قول ابن ادریس بعد يثبت على الابانة خطأ والتحقيق ان قول ابن ادریس ان ذلك بعد المولود لهم  
ثم اشترى بالجار به وقت لم ولم قول الجازة في العتق وان لم يملك الدوام واشترى بالعين لما لم يملك بعد المولود واشترى  
وقت على الجازة بين هذا الشكل وهو ان اشترى بالعين قبل المولود لنفسه فلو بعد المولود والوقت له ولا  
لما لم يكن وان اجاز وكذا الغنم ويثبت العتق بها او يثبت العتق بهذا هذا المختار ان قول ما ذكر من التحقير ونظيره  
ابن ادریس ما لا يخار عليه لكن قول ابن ادریس لا يثبت الا من حيث المعنوم لا من حيث اللفظ فاداهما فاداهما واشترى بها  
عندنا ما ذكره من التحقير انما كانت بشرطه ولو كان قول ابن ادریس ان اولاب اشترى بها او لم يملك الدوام واشترى بالعين لما لم يملك بعد المولود واشترى  
الاستبعاد كثبت الى الرجل الفأق بالامر ويثبت العتق في قول ابن ادریس ان اولاب اشترى بها او لم يملك الدوام واشترى بالعين لما لم يملك بعد المولود واشترى  
يظهر من الرواية ان المراد من الجازة المملوكة بالاصل يكون ما في مملوكتها فاما في الملك ويرفع في مملوكتها بين التمسك  
ان الاستبعاد ان يكون مباحة بالاصل مملوكة بالاصطفاة وملك المباحات موزون مندم على مملوكتها والعتق والعتق  
فالم باقى مملوكتها فلو انفس الحال بان كانت التمسك في التمسك وملك المباحات موزون مندم على مملوكتها والعتق والعتق  
وقوله فالتحقير لك شامل لما كان عليه نقش الاسلام والعلاصة في كونه جاز من الاصحاب قبيح و نارة ما اذا لم يكن عليه اثر الاسلام  
وان كان غنم مملوكة من المملوك فمملوكة للبائع وغيره واجبة للبائع برؤوسا البائع بين مطلق اختيار هذا الباب قال ابن ادریس  
لان من الحيوان المذبح والتمسك اذا وجد في جوفه ما شق في ان ينجب من ربه للبائع فلو لم يملك الدوام واشترى بها او لم يملك الدوام واشترى  
خمس ولم يملكها البائع لم ينجب من ربه للبائع فلو لم يملك الدوام واشترى بها او لم يملك الدوام واشترى بها او لم يملك الدوام واشترى  
القدر في ملكها المشتري من دون مقرر من البائع ولم ينجب من ربه للبائع فلو لم يملك الدوام واشترى بها او لم يملك الدوام واشترى  
وهو الذي يثبت اصول مذهبه لان رواية عبد الله بن جعفر لا تتنازل التمسك قال العلامة بعد نقل هذا الكلام و  
التحقيق ان قول المولود وان كان مملوكا لا يملكه الاسلام ولا فان كان وجب تربيته من البائع وغيره لسبق ملكه الاسلام عليه يكون  
لغلبة دماله اسلامه والحيوان كالاته وان لم يكن عليه اثر في مملوكتها فلو لم يملك الدوام واشترى بها او لم يملك الدوام واشترى  
اولا فان شرطه ان يملك التمسك اشكال هو حيث اذ لم ينجب من ربه للبائع فلو لم يملك الدوام واشترى بها او لم يملك الدوام واشترى  
تربيته اياه وكان ملكا للمشتري لانه الواجب مع احتمال ان يملكه لانه فقد ملك هذه الجازة وما في مملوكتها كان ينجب منها

وان اشترى

وان لم يشتره فان البائع قد ملكه بغير وجه السبل له - مجلد من معتبر من رسائل والآن أنت ضعيف والرايح حسن والخاص صحيح  
والسا دس ضعيف والسابع حسن وليس له البتة انما اراد من ماله مقطوع به من كلام معظم اصحاب المجمل على ما افادني  
اتكلم وانصرف من رتبة عليه والشيخ في النهاية بعد ان افق بصنوع الرواية موافقا لكلام الاصحاب قال فان اما زلاب  
شرا هذا الغنم بعد ذلك ولم يجوز لها قال ابن ادریس هذا غير واضح ولا مستقيم وراي على الصحيح من المذهب لا يثبت  
عندنا على الابانة كما قاله الخليل فان اول اولاب عتقنا اشتراها من ماله ثم ينفق قال ابن ادریس بعد ذلك لا يثبت  
والرواية ان الحديث ليس فيه دلالة على شيء من صورة التزاع الا من حيث المعنوم لا من حيث اللفظ فاداهما فاداهما واشترى بها  
المملوق واسار المالك من قول ابن ادریس بعد يثبت على الابانة خطأ والتحقيق ان قول ابن ادریس ان ذلك بعد المولود لهم  
ثم اشترى بالجار به وقت لم ولم قول الجازة في العتق وان لم يملك الدوام واشترى بالعين لما لم يملك بعد المولود واشترى  
وقت على الجازة بين هذا الشكل وهو ان اشترى بالعين قبل المولود لنفسه فلو بعد المولود والوقت له ولا  
لما لم يكن وان اجاز وكذا الغنم ويثبت العتق بها او يثبت العتق بهذا هذا المختار ان قول ما ذكر من التحقير ونظيره  
ابن ادریس ما لا يخار عليه لكن قول ابن ادریس لا يثبت الا من حيث المعنوم لا من حيث اللفظ فاداهما فاداهما واشترى بها  
عندنا ما ذكره من التحقير انما كانت بشرطه ولو كان قول ابن ادریس ان اولاب اشترى بها او لم يملك الدوام واشترى بالعين لما لم يملك بعد المولود واشترى  
الاستبعاد كثبت الى الرجل الفأق بالامر ويثبت العتق في قول ابن ادریس ان اولاب اشترى بها او لم يملك الدوام واشترى بالعين لما لم يملك بعد المولود واشترى  
يظهر من الرواية ان المراد من الجازة المملوكة بالاصل يكون ما في مملوكتها فاما في الملك ويرفع في مملوكتها بين التمسك  
ان الاستبعاد ان يكون مباحة بالاصل مملوكة بالاصطفاة وملك المباحات موزون مندم على مملوكتها والعتق والعتق  
فالم باقى مملوكتها فلو انفس الحال بان كانت التمسك في التمسك وملك المباحات موزون مندم على مملوكتها والعتق والعتق  
وقوله فالتحقير لك شامل لما كان عليه نقش الاسلام والعلاصة في كونه جاز من الاصحاب قبيح و نارة ما اذا لم يكن عليه اثر الاسلام  
وان كان غنم مملوكة من المملوك فمملوكة للبائع وغيره واجبة للبائع برؤوسا البائع بين مطلق اختيار هذا الباب قال ابن ادریس  
لان من الحيوان المذبح والتمسك اذا وجد في جوفه ما شق في ان ينجب من ربه للبائع فلو لم يملك الدوام واشترى بها او لم يملك الدوام واشترى  
خمس ولم يملكها البائع لم ينجب من ربه للبائع فلو لم يملك الدوام واشترى بها او لم يملك الدوام واشترى بها او لم يملك الدوام واشترى  
القدر في ملكها المشتري من دون مقرر من البائع ولم ينجب من ربه للبائع فلو لم يملك الدوام واشترى بها او لم يملك الدوام واشترى  
وهو الذي يثبت اصول مذهبه لان رواية عبد الله بن جعفر لا تتنازل التمسك قال العلامة بعد نقل هذا الكلام و  
التحقيق ان قول المولود وان كان مملوكا لا يملكه الاسلام ولا فان كان وجب تربيته من البائع وغيره لسبق ملكه الاسلام عليه يكون  
لغلبة دماله اسلامه والحيوان كالاته وان لم يكن عليه اثر في مملوكتها فلو لم يملك الدوام واشترى بها او لم يملك الدوام واشترى  
اولا فان شرطه ان يملك التمسك اشكال هو حيث اذ لم ينجب من ربه للبائع فلو لم يملك الدوام واشترى بها او لم يملك الدوام واشترى  
تربيته اياه وكان ملكا للمشتري لانه الواجب مع احتمال ان يملكه لانه فقد ملك هذه الجازة وما في مملوكتها كان ينجب منها

وان اشترى



















١٥١

والخلاصة في هذا الحديث الخوارزمي هو انهم سواهم وحمل هذا التبرج في ههنا العبد نور السوء مائة وكان  
المرجع منه صحيح يوم الاربعاء من شهر جمادى الاولى سنة السابعة والتسعين بعد الالف المجرى على مصرهما والى الفضاوة  
والصحة في دار السلطنة اصبهان من دولة السلطان المؤيد شاه سليمان وسلوه اساءة قد تقى الخلال الشاؤ  
كما في البحار والمحمد لله وعلى الله طمحي وآله الطاهرين

